طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

تشرين الثاني | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠٢٤

الشهيد القائد
صدام حسين

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

حق العودة لا يسقطه العدوان

كلمة الطليعة

كيف يحسب الانتصار؟...

بعد شهرين وعشرة ايام على الحرب على جبهة لبنان المفتوحة مع العدو الصهيوني، وسنة ونيف على المواجهات التي دارت تحت سقف ما سمي بقواعد الاشتباك، أعْلِن عن صيغة اتفاق بين لبنان والكيان الصهيوني برعاية اميركية، وعلى ان يبدأ سريان وقف اطلاق النار في الساعة الرابعة من فجر يوم الاربعاء السابع والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٢٤ ولمدة ٦٠ يوماً. وما ان دخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ بعد يوم حام من القصف الصهيوني التدميري الذي غطى لبنان من شَرقه الى غربه ومن شماله الى جنوبه ولم يوفر العاصمة التي بقيت على مدى شهرين تحت تأثير الضربات الانتقائية، حتى كانت الطرقات تغص بالعائدين الى بلداتهم وقراهم في مشهد شبيه بذاك الذي حصل يوم السادس عشر من ايلول يوم دُفِعَ مئات الآلاف من اللبنانيين الى مغادرة منازلهم، إن في الضاحية او في الجنوب والبقاعين الغربي والشمالي الى مناطق اكثر اماناً.

هذه العودة الواسعة والسريعة، كانت هروباً من واقعٍ نزوح شديد الوطأة على الكثير الذين عاشوا ظروفاً صعبة، وليست مؤشراً على أن الاوضاع استقرت على ثابت امنيٍ وسياسي في ظل عدم توفر المعطيات الامنية وتالياً السياسية المرتبطة بالمآل النهائي للاتفاق الذي انطوى على ترتيبات امنية تشمل خط الحدود مع فلسطين المحتلة والمنطقة الواقعة جنوب نهرٍ الليطاني، فضلاً عن كون العدو الصهيوني يحتل بعضاً من القرى والبلدات، وبعضٌ اخر مُسَيْطرٌ عليه بالنار من قبله. وطالما لم ينص الاتفاق على انسحاب فوري للعدو من المناطق التي دخلها واقام نقاط ارتكازٍ له فيها، فإن هذه المناطق هي محتلة ووجوده فيها يحكمه المركز القانوني لوجوده الذي هو واقع السلطة القائمة بالاحتلال. هذا الى كون العديد من القرى والبلدات وخاصة تلك المتاخمة للحدود اصبحت اثراً بعد عين، وان ثمة استحالة مادية تحول وسكان هذه المناطق من السكن والاقامة فيها.

هذا من الجانب الامني، اما من الجانب السياسي، فإن الاعلان عن وقف لاطلاق النار، لا يعني ان الحرب انتهت وان الامور عادت الى مسارها الطبيعي، لسببين اساسيين: الاول، ان الاتفاق بين الطرفين اللبناني والصهيوني مرفق بملحق يعتبر بمثابة مذكرة تفاهم بين الادارة الاميركية والكيان الصهيوني وهو ما تعتبره "اسرائيل" تفاهماً يتقدم في "احكامه" على الاتفاق مع لبنان الذي سيبقى عرضة للانتكاس في ظل التفخيخ الذي انطوت عليه المذكرة من تمكين العدو القيام باعمال عسكرية رداً على تصرفات يعود له "حق" تقدير خطورتها. والثاني، ان وقف اطلاق النار هو الشق الاجرائي الذي يتناول العمليات العسكرية بين الطرفين، فيما البنود الاخرى ستحكمها آليات تتعلق بالمضمون السياسي للاتفاق والذي يتمحور حول تنفيذ القرار ١٧٠١ بكل مندرجاته والتي تنص فيما تنص عليه، تفعيل احكام القرارين ١٥٥٩ و ١٦٨٠.

واذا كان الشق الاجرائي المتعلق بوقف اطلاق النار سيبقى عرضة للانتكاسة اذ المنطلق آليات تطبيق سائر بنود الاتفاق بسلاسة، فان مسار الشق المتعلق بتنفيذ ما تم التوافق عليه لجهة الابعاد السياسية التي انطوى عليه، ليس سالكاً بسلاسة لانه مُغْرَقٌ بالتفاصيل وعادة ما تكون التفاصيل مسكونة "بالشياطين". والتجارب مع العدو الصهيوني ليست مشجعة لجهة الالتزام بالتعهدات التي تفرضها المواثيق التي يوقّع عليها. ولهذا فإن على الطرف اللبناني ان يتعامل مع هذا الاتفاق الذي رأى النور بوساطة اميركية، وكأن احتمال العودة الى سياقات المواجهة مع الكيان الصهيوني حاصلاً، أن لم يكن قريباً لبروز معوقات تعترض سير التنفيذ، فهو حاصل على المدى البعيد انطلاقاً من ثابتة ان الخطر الصهيوني سيبقى قائماً طالما بقي الاحتلال لفلسطين قائماً، وطالما بقيت نوازع التوسع تستبطن العقل الجمعي الصهيوني الذي لم يعد مضمراً ويعبّر عنه بصراحة منهم في موقع قرار الحركة الصهيونية.

ان الصراع مع العدو الصهيوني سيبقى مفتوحاً، وان شهد هدنات بين الفينة والاخرى ، ولذا، فإن الاستعداد لمواجهة الخطر الصهيوني يجب ان يبقى دائم الحضور في توفير مستلزمات مواجهته. وهذه المواجهة لا تقتصر على جوانبها العسكرية وحسب، وانما يفترض أن تأخذ بُعْداً شمولياً يتناول كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعبوية، وهذا لا تستطيع ادارته وتنسيق فعالياته الا الدولة، باعتبارها الجهة المناط بها دستورياً وظيفة توفير الحماية الوطنية في مواجهة خطر محدق بالكل الوطني. وهذا لاتستطيعه

فئة او جهة سياسية مهما بلغت قوتها في الداخل او على مستوى علاقاتها مع الخارج اقليمياً او دولياً. فالحرب ليست ادارة عمليات عسكرية وحسب، بل الاهم من ذلك هو ادارتها السياسية وتلقي نتائجها على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والصحية وكل ما له علاقة بادارة الشأن العام. فالحرب عندما تندلع فإن ما يتمخض عنها من خسائر لا يقتصر على العدد والعديد العسكريين، وانما يشمل في ما يشمل الخسائر البشرية، من يقع منها قتيلاً او جريحاً، كما الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي تتجسد بحالة النزوح التي تكون تداعياتها اشد وطأة من تلك الناجمة عن العمليات العسكرية. فالازمة الناجمة عن النزوح الذي يثقل الوضع الداخلي باعباء ضاغطة، بالكاد تستطيع الدول التي تملك امكانات مادية واقتصادية ومالية قدرة احتوائها وتحمل تبعاتها وعدم تحولها الى قنبلة موقوتة. واذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن ثمة واقعة حصلت ابان حرب الاستنزاف التي كانت تخوضها مصر سنة ١٩٦٩ وادت الى دفع ملايين المواطنين من سكان المدن على قناة السويس الى الداخل. تلك الواقعة تتلخص بكشف شبكة تجسس تعمل لصالح العدو الصهيوني، بيّنت التحقيقات معها، ان مهمتها تنحصر بالاستقصاء عن حجم ضغط النزوح من مدن السويس على الداخل المصري، والتالي تأثيراته على قدرة الدولة على تحمل تبعاته وتداعياته وبالتالي قدرتها على مواصلة حرب الاستنزاف.

من هنا فإن المواجهة - مع عدو قومي كالعدو الصهيوني لا يتقيد بقوانين الحرب ولا يحترم المواثيق الدولية - لا تخاض على ارضية موقف وطني تتخذه الدولة على مستوى اتخاذ القرار بالانخراط في آلياتها الميدانية واستتباعاً بادارتها السياسية وتلقي نتائجها، ستكون موضع اشكالية، من لحظة الذهاب اليها الى لحظة الاياب منها.

وهذه الاشكالية تكمن في كون من يذهب الى حرب منفرداً بمعزل عن الارادة الوطنية التي تمثلها الدولة بما هي كيان اعتباري، سيعود مستقوياً على الوضع الداخلي اذا ما اعتبر نفسه "منتصراً"، وبالعكس سيتم الاستقواء عليه اذا ما اعتبر بحكم النتائج "منهزماً"، وفي كلتا الحالتين ستؤدي الاشكالية لبروز ازمة سياسية جديدة في معطى الوضع الداخلي.

من هنا، فإن الانتصار كي يعتبر انتصاراً بكل ما تنطوي عليه الكلمة من دلالات، يجب ان يكون عاملاً مساهماً في تحصين الجبهة الداخلية، لا، سبباً في زيادة انشطاراتها التي تزيد الاوضاع تعقيداً على تعقيد. كما أنه بالمقابل، من يخرج من الحرب منكسراً حتى ولو ذهب منفرداً بمعزل عن الارادة الوطنية، فالمسؤولية الوطنية تفرض أن لا يتم الاستقواء عليه، لأن هذا السلوك سيكون عامل تأسيس لأزمة جديدة. وهذا كله لا يساهم في تقوية ركائز الدولة وتمكينها من القيام بوظائفها الحمائية وتوفير كل مستلزمات الأمن الوطني والاجتماعي.

على هذا الاساس، فإنه بغض النظر عن اختلاف القراءات للنتائج التي تمخضت عن المواجهة القائمة مع العدو الصهيوني، فإن الرد على العدو بقدر ما يكتسب اهمية في ساح الميدان، فإن ما يتقدم عليه بالاولوية هو وجود جبهة داخلية حصينة ومحصنة واساس ذلك اسقاط خطاب التخوين وإحلال خطاب الاعتراف الوطني في المخاطبة السياسية المتبادلة. وهذا بقدر ما يضع حداً للسجال المحتدم حول اشكالية الانخراط بهذه الحرب وما تمخض عنها من نتائج، فإنه سيدفع باتجاه اسقاط الفئوية السياسية او الطائفية عن الذين سقطوا في سياقات المواجهة مع العدو، انطلاقاً من كونهم ينتمون بالهوية الوطنية الى وطن يفترض ان يكون واجب الدفاع عنه واجباً وطنياً.

ان معطيات الوضع الراهن، تفرض على الجميع اعادة تقييم المرحلة بموضوعية، لتجاوز سلبياتها على مستوى ادارة الوضع الداخلي كما العلاقة مع الخارج، والانطلاق الى رحاب المستقبل برؤية وطنية موحدة على مستوى مواجهة الاخطار المحدقة بالامن الوطني والمجتمعي، كما على مستوى انتاج سلطة، تحكم سلوكها قواعد الحوكمة.

ان لبنان امام مرحلة اختبار لتجاوز ازمته الخانقة وانهاء حالة الانسداد في جدار ازمته، فإن تم ذلك، عادت الدولة الى ممارسة دورها كما كانت قبل فقدانها هذا الدور وانفراط عقدها وتعطيل مؤسساتها ،وعندها فإن الكل الوطني سيكون رابحاً في مواجهة من يشكل خطراً على وحدته الوطنية، وإن لم يتم ذلك، فإن الكل الوطني سيكون خاسراً وايا كانت القراءات لنتائج الحرب التي لم توفر بشراً ولا حجراً.

إن جميع اللبنانيين على مختلف طيفهم السياسي هم على متن مركب واحد، فإن اصابه الثقب في جانب فإن الكل ذاهب الى الغرق، وهذه حقيقة يجب ان يدركها الجميع ، ولا يمكن لفريق واحد ان يأخذ البلد الى حيث يريد وفق خياراته والتي اثبتت سياقات الاحداث انها خيارات قاتلة حتى على اصحابها.

امام اللبنانيين فرصة للانتصار باعادة بناء الدولة، فهل سيفوتونها كما فوتوا فرصاً كثيرة؟ آن لهم ان يتعظوا، وسبيلهم الى الانقاذ الوطني هو الانشداد للوطنية الشاملة على حساب أي ولاء اخر ومهما بلغت اغراءاته الانية.

طليعةٍ لبنان:
وقف اطلاق النار يبقى مفخخاً بالملحق الاميركي الاسرائيلي ومواجهة التحديات الماثلة تفرض تحصين الجبهة الداخلية

اعتبرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، ان وقف اطلاق النار على جبهة الحرب مع العدو الصهيوني هو اتفاق مفخخ بالملحق الاميركي الاسرائيلي ومواجهةٍ التحديات الماثلة تتطلب تحصين الجبهة الداخلية بدءاً باطلاق ورشة اعادة بناء الدولة. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية فيما يلي نصه.

بعدما يزيد عن شهرين من الحرب المفتوحة مع العدو الصهيوني، واكثر من سنة على المواجهات التي كانت تدور تحت عنوان ما يسمى بقواعد الاشتباك، تم التوصل الى وقف لاطلاق النار يمتد لشهرين بوساطةٍ اميركيةٍ اسفرت عن سقوط ما يقارب ٤٠٠٠ شهيداً واضعافاً مضاعفة من الجرحى فضلاً عن التدمير الهائل في المرافق الاقتصادية والاحياء السكنية والتي لم يشهد لبنان مثيلاً لها في كل جولات الحروب والمواجهات مع العدو الصهيوني منذ اغتصاب فلسطين وحتى الان.

ان وقف اطلاق النار، لا يعني ان الحرب قد انتهت، وان الامور ستعود الى مسارها الطبيعي لجهة استئناف دورة الحياة العادية، بل هو مجرد اجراء تقني، يعتبر مقدمة لاطلاق الية تنفيذية لما تم التوافق عليه بين لبنان والكيان الصهيوني برعاية اميركية، وهو في احسن حالاته سيقتصر على ترتيبات امنية ستبقى عرضة للانتكاس عند اي اختلال في نصابه وهو ما نص عليه الاتفاق في مندرجات بنوده الثلاثة عشر.

واذا كان وقف اطلاق النار يشكل فرصة لالتقاط الانفاس واولها الضغط الناجم عن تداعيات النزوح، فإن طبيعة الصراع الوجودي مع المشروع الصهيوني تدفع للقول بأن المواجهة الاخيرة مع العدو الصهيوني ليست سوى جولة من مسار الصراعٍ الطويل مع العدو الصهيوني طالما بقي الاحتلال قائماً لفلسطين، وطالما بقي النزوع التوسعي يستبطن العقل الصهيوني لاجل فرض الهيمنة والسيطرة على المنطقة وهو الذي بات يجاهر فيه بانه سيعيد رسم خارطة الشرق الاوسط وفق مقتضيات اهدافه وابعاده.

ان هذه الحرب ورغم الخسائر البشرية والمادية التي مني بها لبنان، ورغم الانخراط بها في ظل انقسام سياسي لبناني داخلي حول مبرراتها، الا انها اعادت انتاج وعي وطني على البعد الخطير للمشروع الصهيوني لما ينطوي عليه من تهديدٍ لكل البنية الوطنية اللبنانية وكما ظهر جلياً من خلال الاستهداف الشامل للعدوان الذي لم يوفر منطقة والا وطالها بالقصف التدميري وعدم اقتصاره على ما يعتبره العدو مواقع ومراكز وعناصر ذات صلة بالجهد العسكري للطرف المنخرط مباشرة في سياق المواجهات الميدانية.

وعليه فإن القيادة القطرية وفي ظل القراءات المختلفة التي ستتناول مشروع الاتفاق الذي بدأ التأسيس له باعلانٍ وقف اطلاق النار تؤكد ما يلي:

اولاً: ان وقف اطلاق النار ومن ثم اطلاق آليةٍ عمليةٍ لتنفيذ ما تم التوافق عليه، هو اتفاق مفخخ بوثيقة التفاهم الاميركي الاسرائيلي الملحقة به، وهي التي تعطي للعدو حرية التحرك لما يعتبره من وجهة نظره تهديداً لامنه وبالتالي فان العودة للمواجهة تبقى قائمة. وهذا ما يملي تحصين الجبهة الداخلية انطلاقاً من اعادة بناء الدولة وتشكيل مؤسساتها وفق الاليات الدستورية واعادة الاعتبار لوظيفة الدولة الحمائية والرعائية وفرض سيادتها على كامل التراب الوطني.

ثانياً: ان اعادة انتاج الوعي الوطني وتصويبه على ادراك بُعْدِ الخطر الصهيوني، يملي بلورة هذا الوعي في اطار خطاب وطني جامع يقضي باسقاط منطق التخوين المتبادل واحلال منطق الاعتراف الوطني المتبادل، انطلاقاً من هذا الوعي الوطني الذي يرى في الخطر الصهيوني خطراً على الكل الوطني اللبناني كما على الكل القومي العربي. وعلى اساس هذا الوعي الجديد المتشكل، يجب ان يكون الجميع شريكاً في اتخاذ قرار الحرب والمشاركة في سياقاتها كما في تلقي نتائجها، وهذا لا تستطيعه الا الدولة التي تفرض على كل متعاطٍ في الشأن السياسي ان يدخل في مشروعها ويكون جزءاً من آليات عملها في مواجهة الاخطار التي تهدد الامن الوطني وعلى رأسها الخطر الصهيوني ومنشداً الى وطنيته على حساب اي انشداد لولاءات اقليمية ودولية تريد توظيف ساحة لبنان لادارة مشاريعها التي تخدم مصالحها واهدافها الخاصة كما بنائها السياسي وفق احكام الدستور والقوانين النافذة. وهذا ما يجعل من الدخول في ورشة اعادة بناء الدولة انطلاقاً من خلفية الوعي الوطني المتشكل عامل توحد وطني، لا عامل انقسام في مواجهة كل خطر يهدّد الامن الوطني والمجتمعي اياً كانت مصادره واطرافه. واذا كانت القراءات للنتائج التي تمخضت عن سياقات المواجهة ستختلف باستنتاجها، فإن هذه الاختلافات يجب ان لا تكون سبباً لانقسام عامودي جديد بين اللبنانيين، بل يجب ان تدار على ارضية موقف وطني ينطلق من ضرورة تقييم المسار العام الذي سبق اللحظة الراهنة بموضوعية، لاجل تجاوز السلبيات والاخطاء المرتكبة من هذا الفريق او ذاك والبناء على الايجابيات، وكله تحت سقف الولاء الوطني الذي يتقدم على اي ولاء اخر.

ثالثاً: وتبقى مسألة لا بد من الوقوف عندها تبرز دائماً، إذ أن كل الحالات التي تنتج عنها اتفاقيات، يعتقد كل فريق معني به بأن الاتفاق انطوى على نصر له علماً ان معطيات الوقائع قد لا تكون متماهية مع هذا الانطباع، والموضوعية تفضي للقول، ان العدو وان استطاع ان يدرج بعضاً من شروطه في متن الاتفاق، خاصة وان الوسيط الاميركي ليس وسيطاً نزيهاً وان موازين القوى العسكرية هي في مصلحته، الا ان مقاومته على مدى شهرين ونيف على ارض الجنوب واغراقه بالصليات الصاروخية في عمق كيانه وعدم ادراج ما يسميه منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي هي نقاط ايجابية تسجل لقوى الفعل المقاوم وتثبت ان ارادة المقاومة والصمود متجذرة في شعبنا سواء تلك التي عبرت عنها فعاليات المقاومة في غزة او التي جرت على جبهة لبنان، وهذه الارادة ليست وليدة المرحلة الحالية بل هي عميقة التكوين في الجينات الوطنية وتفصح عن نفسها في كل مرة تتهيأ لها ظروف موضوعية.

وعليه فإن اعْتبار الحاصل نصراً، فهو لكل لبنان، وحتى لا يستقوي من يعتبر نفسه منتصراً على المعطى السياسي الداخلي تخاشياً للوقوع في فخ التجربة التي وسمت المرحلة التي اعقبت حرب تموز ٢٠٠٦، واذا أُعْتبَر الحاصل انكساراً فهذا يفرض ان يكون عبئه على الكل الوطني بكل طيفه السياسي، وحتى لا يتم الاستقواء على من اتخذ قرار الحرب وانخرط في سياقاتها وقدم الكثير فيها.

وتبقى حقيقة لا بد من التأكيد عليها دائماً وهي ان المواجهة على جبهتي غزة ولبنان، اعادت الافصاح عن الحقيقة الكامنة في جماهير امتنا، وهي انها مع المقاومة ضد العدو الصهيوني وان تباينت رؤاها السياسية والخلفية العقائدية مع الاطراف المنخرطة في سياقاتها العملانية. وهذا واقع يجب استحضاره دائماً لدى مقاربة جولات الصراع مع العدو الصهيوني، باعتبار ان هذا الصراع هو على الوجود ويتقدم في اولوياته على اي صراع اخر بين اطراف يجمعها العداء للمشروع الصهيوني ويفرقها وللأسف الصراع على السلطة ومواقع القرار فيها.

رابعاً: واخيراً، فان الوحدة الوطنية بقدر ما كانت ضرورة ملحة لمواجهة التحديات الناجمة عن العدوان ونتائجه الانية في شقها الميداني، فإنها ضرورة اكثر الحاحاً لتلقي نتائج ما بعد العدوان في شقيه الاقتصادي والاجتماعي وخاصة جانب اعادة الاعمار وحتى لا تتحول نتائج العدوان قنبلة داخلية موقوتة اذا لم يتم تدارك الامور والسعي لتأمين تمويل لمشروع اعادة الاعمار والتأهيل الاقتصادي والذي لن يستقيم الا باعادة تصويب واعادة الاعتبار لموقع لبنان في خارطة انتمائه القومي لامته العربية.

ان القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي التي توجه التحية للشهداء الذين سقطوا في المواجهة مع العدو الصهيوني، سواء كانوا في الخنادق او في تلقي نتائج العدوان من فلسطين الى لبنان، ترى في هؤلاء الشهداء، شهداء للامة العربية في مواجهة العدو القومي للامة، وترفض تجيير هذه التضحيات لخدمة مشاريع قوى اقليمية ودولية ثبت بالحس والملموس انها تستثمر بالقضية الفلسطينية كما بدماء شعبي لبنان وفلسطين من اجل اجندة اهدافها الخاصة وتحسين شروطها مع ما تسميه الشيطان الاكبر والشيطان الاصغر.

القيادة القطرية

لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي.

٢٧ / ١١ / ٢٠٢٤

النص الحرفي للإتفاق بين لبنان و "إسرائيل"..

نص الاتفاق الكامل بين "إسرائيل" ولبنان لوقف إطلاق النار والمؤلف من ١٣ نقطة على الآتي:

- حزب الله وجميع الجماعات المسلحة الأخرى في الأراضي اللبنانية لن تنفذ أي عمل هجومي ضد "إسرائيل".
- في المقابل، لن تنفذ "إسرائيل" أي عمل عسكري هجومي ضد أهداف في لبنان، سواء على الأرض أو في الجو أو في البحر.
- تعترف "إسرائيل" ولبنان بأهمية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٧٠١.
- هذه الالتزامات لا تلغي حق "إسرائيل" أو لبنان في ممارسة حقهما الأصيل في الدفاع عن النفس.
- ستكون قوات الأمن والجيش اللبناني الرسميين هي الجهات المسلحة الوحيدة المسموح لها بحمل السلاح أو تشغيل القوات في جنوب لبنان.
- سيتم الإشراف على بيع الأسلحة أو توريدها أو إنتاجها أو المواد ذات الصلة بالأسلحة في لبنان من قبل الحكومة اللبنانية.
- سيتم تفكيك جميع المنشآت غير المصرح بها المعنية بإنتاج الأسلحة والمواد ذات الصلة بالأسلحة.
- سيتم تفكيك جميع البُنى التحتية والمواقع العسكرية، ومصادرة جميع الأسلحة غير المصرح بها التي لا تتوافق مع هذه الالتزامات.
- سيتم إنشاء لجنة تحظى بموافقة كل من "إسرائيل" ولبنان للإشراف والمساعدة في ضمان تنفيذ هذه الالتزامات.
- ستقدم "إسرائيل" ولبنان تقارير عن أي انتهاكات محتملة لهذه الالتزامات إلى اللجنة وإلى قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل).
- سينشر لبنان قوات الأمن الرسمية وقوات الجيش على طول جميع الحدود ونقاط العبور والخط المحدد للمنطقة الجنوبية كما هو موضح في خطة الإنتشار.
- ستنسحب "إسرائيل" تدريجياً إلى جنوب الخط الأزرق في فترة تصل إلى ٦٠ يومًا.
- ستعزز الولايات المتحدة مفاوضات غير مباشرة بين "إسرائيل" ولبنان للوصول إلى حدود برية معترف بها.

أعلنت الولايات المتحدة وفرنسا عن تفاهم مشترك بين لبنان و"إسرائيل" لوقف الأعمال العدائية والتوجه نحو تنفيذ كامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١. ويأتي هذا الإعلان بعد مشاورات مكثفة مع حكومتي البلدين، بهدف تعزيز الأمن والاستقرار على طول الخط الأزرق، ودعم جهود المجتمع الدولي لتحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة. تشمل التفاهمات التزامات واضحة من كلا الطرفين لضمان حصر استخدام السلاح بالقوات الأمنية اللبنانية الرسمية ومنع أي انتهاكات من الجانبين، إلى جانب نشر الجيش اللبناني جنوب الليطاني وسحب القوات "الإسرائيلية" تدريجيًا من المنطقة.

فيما يلي نص الاتفاق مترجم إلى اللغة العربية:

إعلان وقف الأعمال العدائية والالتزامات ذات الصلة بترتيبات الأمن المعززة تجاه تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١.

بعد مناقشات مع حكومتي جمهورية لبنان (المشار إليها فيما يلي باسم لبنان) ودولة "إسرائيل" (المشار إليها فيما يلي باسم "إسرائيل")، تفهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أن لبنان و"إسرائيل" يسعيان إلى إنهاء مستدام للتصعيد الحالي في الأعمال العدائية عبر الخط الأزرق، وكلاهما مستعد لاتخاذ خطوات لتعزيز الظروف التي تؤدي إلى حل دائم وشامل. تعكس هذه التفاهمات الخطوات التي تلتزم بها "إسرائيل" ولبنان لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ بالكامل، مع الاعتراف بأن هذا القرار يدعو أيضًا إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن السابقة، بما في ذلك "نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان"، بحيث تكون القوات المصرح لها فقط بحمل السلاح في لبنان هي القوات المسلحة اللبنانية (الجيش اللبناني)، وقوات الأمن الداخلي، ومديرية الأمن العام، والمديرية العامة لأمن الدولة، والجمارك اللبنانية، والشرطة البلدية (المشار إليها فيما يلي باسم "القوات الأمنية والعسكرية الرسمية للبنان"). ولهذا الغرض، تفهم الولايات المتحدة وفرنسا ما يلي:

١. ستقوم "إسرائيل" ولبنان بتنفيذ وقف الأعمال العدائية بدءًا من الساعة ٠٤:٠٠ (بتوقيت "إسرائيل"/ بتوقيت شرق أوروبا) في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤ وفقًا للالتزامات المفصلة أدناه.

٢. اعتبارًا من الساعة ٠٤:٠٠ (بتوقيت "إسرائيل"/ بتوقيت شرق أوروبا) في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤، ستمنع حكومة لبنان حزب الله وجميع الجماعات المسلحة الأخرى في الأراضي اللبنانية من تنفيذ أي عمليات.

٣. تعترف "إسرائيل" ولبنان بأهمية قرار مجلس الأمن

الدولي رقم ١٧٠١ لتحقيق السلام والأمن الدائمين، وتتعهدان باتخاذ خطوات نحو التنفيذ الكامل له، دون انتهاك.

٤. لا تمنع هذه الالتزامات أيًا من "إسرائيل" أو لبنان من ممارسة حقهما الطبيعي في الدفاع عن النفس، بما يتماشى مع القانون الدولي.

٥. دون الإخلال بقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ومسؤولياتها، أو الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ وقراراته السابقة، ستقتصر القوات العسكرية والبنية التحتية والأسلحة المنتشرة في منطقة جنوب الليطاني (كما هو موضح في خطة انتشار الجيش اللبناني المرفقة) على القوات العسكرية والأمنية الرسمية للبنان.

٦. تماشيًا مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ وقراراته السابقة، لمنع إعادة تأسيس وتسليح الجماعات المسلحة غير الحكومية في لبنان، ستخضع أي مبيعات أو توريد للأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى لبنان للتنظيم والسيطرة من قبل حكومة لبنان. بالإضافة إلى ذلك، ستخضع جميع عمليات إنتاج الأسلحة والمعدات ذات الصلة داخل لبنان للتنظيم والسيطرة من قبل حكومة لبنان.

٧. لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، وعند بدء وقف الأعمال العدائية وفقًا للفقرة ١، ستمنح حكومة لبنان جميع الصلاحيات اللازمة، بما في ذلك حرية الحركة للقوات العسكرية والأمنية الرسمية للبنان، وستوجهها، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ وقراراته السابقة، للقيام بما يلي:

أ. مراقبة ومنع أي دخول غير مصرح به للأسلحة والمعدات ذات الصلة إلى جميع أنحاء لبنان، بما في ذلك جميع المعابر الحدودية، وكذلك منع الإنتاج غير المصرح به للأسلحة والمعدات ذات الصلة داخل لبنان.

ب. بدءًا من منطقة جنوب الليطاني، تفكيك جميع المنشآت غير المصرح بها المتعلقة بإنتاج الأسلحة والمعدات ذات الصلة، ومنع إنشاء مثل هذه المنشآت في المستقبل.

ج. بدءًا من منطقة جنوب الليطاني، تفكيك جميع البنى التحتية والمواقع العسكرية ومصادرة جميع الأسلحة غير المصرح بها التي تتعارض مع هذه الالتزامات.

٨. تعتزم الولايات المتحدة وفرنسا العمل ضمن اللجنة التقنية العسكرية للبنان (MTC٤L) لتمكين وتحقيق انتشار شامل للجيش اللبناني قوامه ١٠،٠٠٠ جندي في جنوب لبنان في أقرب وقت ممكن. علاوة على ذلك، تعتزم الولايات المتحدة وفرنسا العمل مع المجتمع الدولي لدعم الجيش اللبناني بشكل مناسب لتحقيق هذا الهدف وتحسين قدراته.

٩. عند بدء وقف الأعمال العدائية وفقًا للفقرة ١، ودون الإخلال بقوات اليونيفيل وولايتها ومسؤولياتها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ وقراراته السابقة، ستقوم "إسرائيل" ولبنان، بالتنسيق مع قوات اليونيفيل، بإعادة صياغة وتعزيز الآلية الثلاثية الأطراف (المشار إليها فيما يلي باسم "الآلية"). ستستضيف قوات اليونيفيل الآلية، وستترأسها الولايات المتحدة بمشاركة فرنسا، وستقوم بمراقبة والتحقق والمساعدة في ضمان تنفيذ هذه الالتزامات.

أ. ستتعاون "إسرائيل" ولبنان مع الآلية المذكورة وستضمن سلامة العاملين فيها.

ب. ستعمل الآلية مع اللجنة التقنية العسكرية للبنان (MTC٤L) لتعزيز قدرات الجيش اللبناني وتدريبه على تفتيش وتفكيك المواقع والبنى التحتية غير المصرح بها، سواء فوق الأرض أو تحتها، ومصادرة الأسلحة غير المصرح بها، ومنع وجود الجماعات المسلحة غير المصرح بها.

ج. إلى جانب عمل الآلية، ستواصل قوات اليونيفيل عملها وفقًا لولايتها، بما في ذلك الجهود التي تدعمها قوات اليونيفيل من خلال دورها التنسيقي لتعزيز فعالية الآلية.

١٠. ستبلغ "إسرائيل" ولبنان عن أي انتهاكات مزعومة إلى الآلية وقوات اليونيفيل، دون المساس بحقوقهما في التواصل المباشر مع مجلس الأمن الدولي.

١١. عند بدء وقف الأعمال العدائية وفقًا للفقرة ١، ستنشر لبنان قواتها العسكرية والأمنية الرسمية في جميع الحدود، وفي جميع المعابر البرية والجوية والبحرية المنظمة وغير المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، ستنشر القوات المسلحة اللبنانية قواتها، وستقيم حواجز ونقاط تفتيش على جميع الطرق والجسور على طول الخط الذي يحدد منطقة جنوب الليطاني.

١٢. عند بدء وقف الأعمال العدائية وفقًا للفقرة ١، ستسحب إسرائيل قواتها تدريجيًا جنوب الخط الأزرق، وبالتوازي ستنشر القوات المسلحة اللبنانية قواتها في المواقع الموضحة في خطة انتشار الجيش اللبناني المرفقة، وستبدأ في تنفيذ التزاماتها بموجب هذه الالتزامات.

١٣. تطلب "إسرائيل" ولبنان من الولايات المتحدة، بالتعاون مع الأمم المتحدة، تسهيل مفاوضات غير مباشرة بينهما لحل النقاط المتبقية محل النزاع على طول الخط الأزرق، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١.

تهدف هذه الالتزامات إلى تمكين المدنيين على جانبي الخط الأزرق من العودة بأمان إلى أراضيهم ومنازلهم. تعتزم الولايات المتحدة وفرنسا قيادة الجهود الدولية لدعم بناء القدرات والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء لبنان لتعزيز الاستقرار والازدهار في هذه المنطقة.

في الذكرى الواحدة والثمانين للاستقلال: التوافقية السياسية وبؤس الديموقراطية في لبنان!

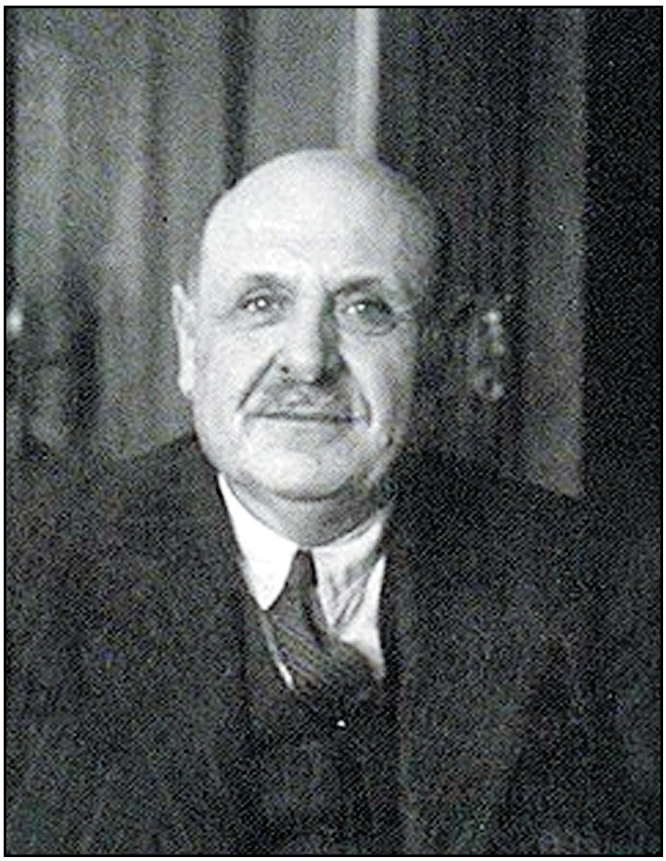

نبيل الزعبي

ليس اسوأ من القانون الانتخابي وصوته التفضيلي الماكر ، سوى بدعة التوافقية التي وضعت اللبنانيين في اسوأ أنواع الديموقراطيات المعمول بها في دول العالم ، ليس لشئ، سوى انها عطلت كل ما تعنيه الديموقراطية الحقيقية والاسس التي تقوم عليها واولها تنظيم العلاقة بين الموالاة والمعارضة، وكيف تخضع الأقلية لقرار الأكثرية مع حقها الكامل في المحاسبة والاعتراض السياسي وحرصها على ان يكون الرأي العام معها في مواقفها ومشاريعها، لا ان يكون عليها ، وفي ذلك سبب جوهري لإلغائها، ان لم يكن الفاعل في ضمورها التدريجي.

قد يسأل سائل مستغرباً اثارة هذا الموضوع اليوم ولبنان منذ نيله الاستقلال في العام ١٩٤٣ لم يقم سوى على التوافقية السياسية في تركيبته التي اتخذت الطابع العُرفي الذي لم يخطه الدستور اللبناني في بنوده حينذاك باعتبار ذلك العُرف مؤقتاً حين توزعت الرئاسات الثلاث على المجموعات الطائفية الأكبر في البلد واعطيت المجموعات الأصغر فالأصغر ما يتناسب وحجمها العددي بدءاً من نيابتي الرئاسة لمجلسي النواب والوزراء وبالتناسب مع ما تقرر لكل مجموعة طائفية من اعضاء في المجلس النيابي وما تستحقه كل منها من وزارات.

كما قد يستحضر البعض نماذج حية من الديموقراطية التوافقية التي عُمِل بها في بعض الدول الأوروبية ذات التعدد الإثني والديني بعد الحرب العالمية الثانية ولم نجد حتى الآن ما يدفعها إلى اعادة النظر في "توافقيتها" التي لم تشكل عائقاً امام استمرار حياتها

السياسية بعكس لبنان الذي حولته هذه "التوافقية" إلى بؤرة صراع سياسي داخلي مستديم لم ينتهِ حتى اليوم. بعد سلسلة حروب اهلية داخلية لم يكد الشعب اللبناني ينسى الواحدة منها حتى يقع في الأخرى. بدءاً من الثورة على حكم الرئيس كميل شمعون في العام ١٩٥٨ إلى حرب السنتين ١٩٧٥/١٩٧٦ وما تلاها من حروب "جانبية" اصغر، جعل من سنتي هذه الحرب حالاً مستدامة من الصراع الاخطر والأشد مما سبق عندما توزع البلد بمجلسي نوابه وحكوماته منذ اتفاق الطائف اواخر عام ١٩٨٩ إلى "كوتا" جاهزة من "كعكة" الحكم التي تتناتشها القوى السياسية الحاكمة مجتمعةً لا امتياز لأي منها سوى بما تمتلكه من تأثير ميليشياوي عل صنع القرار ، لا بـ"تقوى" إخلاصه لبلده وشعبه او إيمانه الراسخ بالحفاظ على نسيجٍ وطني راسخ ، من المحرمات والكبائر تجاوزه وما يشكل ذلك من تهديد جدي للبلد في وحدته وأمنه الوطني في الداخل وعلى الحدود ، واستقراره المتعدد الاوجه ، سياسياً اجتماعياً ، اقتصادياً، مالياً وتربوياً وغير ذلك.

ماذا يقول القائد الشهيد كمال جنبلاط يا ترى، ان عاد إلى الحياة وعلم ان حجمه لا يستحق وزارة سيادية مثلاً، لان هذه "السياديات" الوزارية محجوزة حصراً لطوائف معينة لا يهم مدى قدرة وثقافة وخبرة من يُسمّون لها وبات لدينا بعد الطائف وزراء أراجوزات يصلحون للتهريج والبهورات اكثر من حاجة الوزارات اليهم، ومن سمّاهم من السياسيين يقرأ يومياً ويسمع رأي الناس بهم وكيف يُشتَمون على الملأ ومع ذلك يتشبثون بهم مع حرصهم الشديد على إبقائهم ضمن الحظيرة او الزريبة لا فرق التي لا تصلح سوى لأمثال من يرضى بها في هذا الزمن الرديء للأسف.

هي التقاليد السياسية الجديدة التي يريدون فرضها علينا وقد تطلبت انهاء رجال الدولة تمهيداً لانهاء الدولة القادرة الحرة المستقلة لحساب سياسيين طارئين، منهم حديثي النعمة، ومنهم من قذفته ظروف المصاهرات والولاءات، وكأن القيمين على ما تبقى من دولة عاجزة لم يتعلموا من دروس الماضي وكم سُفِكت دماء وقدم البلد شهداءً من خيرة ابنائه من مختلف المناطق والطوائف والمذاهب. ومع ذلك لم نتوصل إلى استقلال حقيقي ذي سيادة وقرار ، في الوقت الذي مضى على إعلان الاستقلال اللبناني واحد وثمانين عاماً حتى يومنا هذا، لم تشعر الاجيال المتعاقبة خلالها سوى ان البلد يتحول عاماً بعد عام. الى حظيرة كبيرة متعددة الشرائع يحكمها امراء طوائف ومذاهب. في زمن يتكاثر فيه من يحنون إلى الانتداب الفرنسي او الآخر العثملي وكل في دواخلهم يضمرون.

أفكار في رسم خريطة طريق لحل استراتيجي لإشكالية الطائفية في لبنان

حسن خليل غريب

إشكالية الطائفية في لبنان مزمنة، تعود جذورها - كما أصبح معروفاً - إلى العام ١٨٦٠، عندما كان لبنان إحدى ولايات السلطنة العثمانية. في تلك الفترة كانت الإمبراطورية الإسلامية تخضع لعملية عثمنة سياسية، تصب عائداتها الاقتصادية في خزائن السلطان العثماني القابع في إستانبول التركية.

وكان النظام السياسي لـ(عثمنة الإسلام)، يقتضي تركيب تراتبية إدارية، تبدأ من الوالي العثماني رأساً لكل ولاية خاضعة للسلطة المركزية، تساعده طبقة محلية من البكوات والأفندية والأتباع لكي تضمن فرض الضرائب والأتاوات على الطبقات المالكة للأرض والتي يعمل فيها فلاحون يكدحون فيها لا ينالون من كدحهم أكثر من قوت يكاد لا يملأ بطونهم وبطون أولادهم. وأما إنتاجهم فتتقاسمه الطبقات المحلية، ويذهب القسم الأكبر منها ليصب في خزائن السلطان وإهراءاته.

وبين هذا وذاك، كانت كل طبقة محلية حاكمة باسم السلطان، تمثّل الأكثرية الطائفية في بيئتها. وكما كان السلطان يحيط نفسه ويحمي سلطاته بفتاوى الفقهاء يُطلق عليهم اسم (فقهاء السلطان)، كانت الطبقات المحلية الحاكمة تحيط نفسها برجال الدين من الذين يحمونها بفتاواهم الدينية، خاصة وأن البيئة الشعبية تخضع لتلك الفتاوى صاغرة من دون نقاش، لأن (مداد العلماء معادل لدماء الشهداء) كما يزعمون، وأن طاعة (أولي الأمر) من الطبقات المدنية، تعادل طاعة (الرسول وطاعة الله).

كانت الثقافة الدينية لـ(العامة) من الشعب - في عموم الولايات العثمانية - قاعدة عامة سائدة في لبنان قبل العام ١٨٦٠، وكذلك ما بعدها، وما بعد بعدها، اتصالاً باللحظة الراهنة.

وعلى تلك الأسس والقواعد الطائفية، تأسس النظام السياسي في لبنان بعد إعلان استقلاله في العام ١٩٤٣. وأصبحت الطائفية السياسية هي القاعدة في تقاسم المصالح بين أمراء الطوائف في لبنان.

واستمر الحال على هذا المنوال، أمير الطائفة السياسي يمثّل رأس الهرم في التراتبية الطائفية يحيط نفسه بطبقة من رجال الدين، تقوم بتدجين الطبقات الشعبية على أساس ثقافة الولاء لأمير الطائفة السياسي، بحيث يخضع الجميع لسطوته، رجال دين متملّقون، وجماهير شعبية خاضعة تمام الخضوع.

متغيرات في مفاهيم الطائفية السياسية بعد مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين:

منذ أن أفرج أنور السادات عن الإخوان المسلمين في أوائل السبعينيات من القرن العشرين لوضعهم في مواجهة مع الحركة القومية العربية. ومنذ أن أسس الخميني في إيران في العام ١٩٧٩، نظام ولاية الفقيه - الذي يحكم فيه رجال الدين - يخضع فيه الجميع للولي الفقيه تحت مزاعم أنه يحكم باسم الله استناداً إلى الآية القرآنية: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا

اللهِ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ (النساء ٥٩).

منذ حصول تلك المتغيرات أخذت مفاهيم الطائفية السياسية تأخذ مناحٍ مختلفة عن تلك التي كانت سائدة في لبنان. فما فرضته تلك المتغيرات هو أنها أضافت أبعاداً أيديولوجية دينية، بل مذهبية، على الطوائف في لبنان. ومن أهم تأثيراتها أنها نقلت الأمر والنهي من أمراء الطوائف الزمنيين إلى أمراء الطوائف الدينيين.

ومن أجل قراءة راهنة لما يحصل في لبنان، يمكننا أن نقوم بإطلالة على واقع الاتجاهات السياسية الفكرية السائدة، في بعدها أو قربها من المفاهيم الطائفية الدينية، سنلقي الضوء على أربعة مفاهيم.

- المفهوم الأول: الطائفية السياسية من زوايا تقليدية:

منذ إعلان استقلال لبنان في العام ١٩٤٣، واستناداً إلى تفاهم بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء -المعيَّنان من قبل الانتداب الفرنسي- عُرف باسم الميثاق الوطني، نال من بعده الموارنة رئاسة الجمهورية، والشيعة رئاسة مجلس النواب، والسُنَّة رئاسة الحكومة، وتمَّ تخصيص الطوائف الأخرى بمقاعد أخرى في مجالس النواب والحكومة، وانعكست تلك التقسيمات على شتى وظائف مؤسسات الدولة الرسمية.

وحاز (الميثاق الوطني) بمفهومه وتطبيقاته على موافقة رؤوساء المؤسسات الطائفية الذين غالباً ما كانوا يتظلَّلون تحت خيمة الأمراء السياسيين من جهة، واستسلم عامة الشعب لتلك المفاهيم.

وعلى الرغم من ذلك، فقد عرفت الساحة اللبنانية قطاعات شعبية واسعة رفضت قيام نظام طائفي سياسي، ودعت إلى قيام نظام المواطنة، وتلك القطاعات انضوت تحت خيمة أحزاب عقائدية أممية ووطنية وقومية، وشخصيات وطنية وقد أصبحت ذات تأثير بالغ منذ أواخر الستينيات وأواخر السبعينيات من القرن العشرين، أي منذ مقدمات الحرب الأهلية، التي شاركت فيها كل الأحزاب والتيارات السياسية، إلى خفوت لهيبها تدريجياً بعد العدون الصهيوني في العام ١٩٨٢، وصولاً إلى وضع حد لها في اتفاق الطائف في العام ١٩٨٩.

جاءت مرحلة ما بعداتفاق الطائف، لتضع حداً لانتشار الأحزاب الوطنية، بحيث انتعشت الطائفية السياسية من جديد ولكن من دون أمرائها التقليديين، واحتلَّ مكانهم أمراء الميليشيات الطائفية الذين شاركوا في الحرب الأهلية.

وبعد أن كانت جماهير طائفة من الطوائف مشمولين جميعاً برعاية ممثليهم من دون تمييزلتعدد أولئك الممثلين الذي كان كل منهم يؤدي الخدمات لمناصريه، فقد احتكر ممثلو الطوائف -أمراء الميليشيات- في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف الامتيازات ووزعوها على أنصارهم فقط تحت اسم بنى تنظيمية ميَّزت كل تيار منها عن الآخر، بحيث من ظلَّ يغرِّد خارج سربهم من المحرومين من حقوقهم، هذا إذا لم يتعرضوا للأذى من قبل أنصار أمراء الميليشيات.

ولهذا السبب، لم يستطيعوا بناء دولة اقلَّ شروطها العودة إلى منهج زعماء الطوائف التقليديين، واستمروا بهذا المنهج من حكم لبنان، بفعل السرقات والسمسرات، إلى الحد الذي انهار فيه الاقتصاد الوطني، ومنها برزت بوضوح معالم الدولة الفاشلة.

- المفهوم الثاني: انتشار المفهوم الإيديولوجي الديني:

في الوقت الذي كان فيه النظام الطائفي السياسي في لبنان يشق طريقه نحو الهاوية، كان التيار الديني المذهبي الأيديولوجي يشق طريقه ليس للانقلاب على منهج أمراء الطوائف الميليشياوي فحسب، وإنما أيضاً للانقلاب على مفاهيم الدولة المدنية اللبنانية، لاستنساخ تجربة (الثورة الإسلامية في إيران)، في محاولة منه لاستلام السلطة مستخدماً فائض القوة العسكرية والمالية التي أغدقها الخارج الإيراني عليه لاعتماده ذراعاً خارج الحدود الإيرانية لتصدير الثورة الثيوقراطية لنظام ولاية الفقيه. وإذا كنا قد حصرنا حزب الله في هذا المفهوم، ليس لأنه الوحيد، بل لأن مشروعه كان المشروع الوحيد المعلن والذي كان قيد التنفيذ، ولذلك أهملنا الإشارة إلى غيره من المشاريع المضمرة التي يمكن أن تتشكل كردة فعل على مشروع حزب الله.

في هذا الصدد، كان السيد حسن نصرالله (اغتيل في أيلول ٢٠٢٤)، يعمل على تعميق أسس الثورة الإيرانية منذ العام ١٩٨٥، وللدلالة على ذلك سنقوم بتدعيم تحليلنا هذا بمجموعة من أقواله المعلنة والمنشورة.

مستنداً إلى منهج السيد نصر الله، أعلن ابراهيم الأمين في ١٦ شباط ١٩٨٥ في حسينية الشياح: «إننا أبناء أمة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وأسست من جديد نواة دولة الإسلام المركزية في العالم. نلتزم أوامر قيادة واحدة حكيمة تتمثل بالولي الفقيه الجامع للشرائط...». وقال نصر الله بعد ذلك: «لا نؤمن بوطن إسمه لبنان، بل بالوطن الإسلامي الكبير» (النهار في ايلول ١٩٨٦). و«إن لبنان وهذه المنطقة هي للإسلام والمسلمين، ويجب أن يحكمها الإسلام والمسلمون» (السفير في ١٢ تموز ١٩٨٧). و«علينا أن نعمل لنحقق هذا. واستطرد لاحقاً: من أهم الوسائل تحويل لبنان مجتمع حرب» (السفير، نيسان ١٩٨٦). و«مشروعنا هو إقامة مجتمع المقاومة والحرب في لبنان». (السفير، تشرين الثاني ١٩٨٧).

هذا وقد توَّج السيد نصرالله مواقفه الأيديولوجية بحديث لمطبوعة إيرانية اسمها "رسالة الحسين" نشرفي شهر آب ٢٠٠٦ أيان الحرب الإسرائيلية يقول فيه: «إن رغبة حزب

الله هي إقامة جمهورية إسلامية يوماً، لأن حزب الله يعتقد أن إقامة حكومة إسلامية هي الطريق الوحيد لتحقيق الاستقرار للمجتمع».

إن تلك التصريحات ليست بحاجة إلى شرح وتفصيل وتحليل، بل تكفي الإشارة إليها -كما وردت أعلاه- لكي تتضح خطورة المشروع، وهذا يؤكد أنه بدلاً من أن يخطو لبنان إلى الأمام على طريق الخلاص من نظام الطائفية السياسية -كما أكدت مقررات مؤتمر الطائف- ليأتي المشروع الأيديولوجي لحزب الله، لكي يجعله يتراجع إلى الوراء أميالاً.

لم يكن ينقص لبنان أثقالاً جديدة تمنعه من الخلاص من مثالب نظام الميليشيات الطائفية، حتى أصابه تثقيل أشد خطورة منه، وهو محاولة تأسيس دولة لبنانية ثيوقراطية ضارباً عرض الحائط كل الخصائص اللبنانية التي ليست أقلها ١٨ طائفة دينية، بل تشرذم تلك الطوائف إلى مجاميع طائفية سياسية، ولعلّ أكثرها وضوحاً واقع الطائفة الشيعية نفسها.

-المفهوم الثالث: مفهوم المواطنة اللبنانية:

صحيح أن أحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، زائداً التيارات والقوى والشخصيات الوطنية، التي كانت تضم عديداً وعتاداً فكرياً مدنياً في مراحل الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، والتي كانت حركة حزبية وثقافية واعدة لو لم تؤثّر عليها ظروف الحرب اللبنانية سلباً، وتدفع بها خطوات بعيدة إلى الوراء، والسبب هي تلك الملابسات والتعقيدات الدولية والعربية والإقليمية التي أحاطت بها، والتي كانت من مصلحة المتداخلين والمتدخلين أن يفرضوافي الواجهة تنظيمات الميليشيات الطائفية لأنها كانت أكثر طواعية واستجابة للإملاءات التي تضمن مصالح أولئك المتدخلين من الخارج.

وصحيح أن تلك الحركة التي تعتقدبمفاهيم المواطنة في مواجهة الفكر الطائفي السياسي، والفكر الثيوقراطي المذهبي، قد أصبحت بعد كل المتغيرات السياسية في لبنان الحلقة الأضعف، والذي أصبح يعيش على هامش الأحداث اللبنانية إلى أن أتته الفرصة التاريخية في تفجير انتفاضة السابع عشر من تشرين الأول من العام ٢٠١٩، وهو السبب الذي أنتج نجاح العشرات من النواب الذين احتلوا مقاعد في البرلمان.

وبالإضافة إلى كل ذلك، فقد أسهمت الأحداث العسكرية الراهنة، بمختلف جوانبها ونتائجها، في ازدياد أعداد الشرائح الاجتماعية من شتى الطوائف والمناطق الرافضة لكل الأيديولوجيات والمشاريع الطائفية والسياسية، وهي على الرغم من كل المآسي نتائج إيجابية يمكن البناء عليها في المستقبل القريب والبعيد كبدايات لإحداث متغيرات جذرية تعمل على إلغاء نظام سياسي الأشد تخلفاً في مراحل لبنان التاريخية.

هذا علماً أن كلاً من تيارات الطائفية السياسية التقليدية، والقوى الوطنية المدنية، وإن للوصول إلى نتائج مختلفة، يقفان في مواجهة مشروع الأدلجة المذهبية الدينية. ولكن -كما نعتقد- أن عملية التغيير الاستراتيجي لا بد من أن تمر بإعادة مشاريع الأدلجة المذهبية إلى قماقمها لإلغاء مفاعيلها الخطيرة على وعي الشرائح الطائفية الواسعة لإعادتها إلى دائرة المفاهيم الوطنية المدنية.

-المفهوم الرابع: المفهوم القومي العربي:

بين هذه الاستراتيجية وتلك، ما قمنا بالإضاءة عليه في المفاهيم السابقة، وتحت تأثير الزلازل الاقتصادية والسياسية والعسكرية الساخنة، ظلّ المفهوم القومي العربي غائباً إلاّ عن القِلّة القليلة في لبنان.

ولكي تكتمل صورة التغيير المرجّى في الأجيال القادمة كان لا بد من الإضاءة على أهمية العامل القومي العربي في توفير بيئة فكرية سياسية وحدوية عربية تحمي الإنجازات الوطنية في القطر اللبناني.

تعرَّض لبنان منذ عشرات السنين، وكان أكثرها وضوحاً في اللحظة الراهنة، إلى تدخلات دولية وإقليمية راحت تتلاعب في رسم خرائط حلول لأزماته، وظل التأثير العربي غائباً عن طاولات المؤتمرات، كما كان غائباً عن التأثير في ترسيم قرارات الخلاص.

ولأن التدخلات الدولية والإقليمية تحمل في طياتها أغراضاً وأهدافاً تضمن مصالحها، تناسى الجميع -بمن فيهم اللبنانيون- أن العامل العربي لا يحمل أطماعاً ولا مصالح. وهذا هو السبب الذي يدفع لإعطائه أهمية في هذا المقال المختزل.

تاريخياً، وعبر جميع العصور، والعصر العثماني آخرها، كان لبنان يشكل جزءاً من المنطقة العربية، له مصالح متعددة الأوجه، كما كانت للمنطقة مصالح مماثلة مع لبنان. فلا أحد يجيز لاتفاقية سايكس بيكو أن تقطع علاقة لبنان مع جواره، ليس بمسطرة تلك الاتفاقية ولا بمقصها. وإذا انفصل لبنان عن المحيط العربي، فانفصاله شبيه بقطع شريان الحياة الاقتصادية والأمنية.

يقع لبنان الجغرافي بين ثلاثة ممرات: ممر جنوبي فلسطيني تحتله (إسرائيل)، وممر غربي بحري يبقيه معزولاً عن العالم بشكل مباشر، وممر شرقي وشمالي سوري لا بد من سلوكه للتواصل مع العرب. وإذا كان لبنان يريد التواصل مع العرب عبر الممر الجنوبي فهذا أمر مستحيل، والممر من الشرق والشمال لا يمكن تجاوزه من دون علاقات إيجابية مع سورية، ليس لأن سورية ليست جاراً فحسب، بل لأنها قطر عربي أيضاً.

ولهذا، ولو استثنينا مفاهيم الشعور القومي الذي يربط اللبناني بقوميته العربية، فما علينا سوى التذكير، بأن لبنان مرَّ في مراحل كثيرة تخيَّلت فيه شريحة من اللبنانيين أو أكثر من شريحة أنه يمكنها الاستقواء

بقوة من خارج الحدود، وأبرزها اعتبار فرنسا (أماً حنوناً)، أو اعتبار إيران (أماً حنوناً)، وللبعد الجغرافي عن أي منهما لم تستطع أية أم منهما أن تضمن سلامة لبنان وحماية أمنه واقتصاده.

ولكن لو حصل الأمر مع سورية -باستثناء مراحل شاذة حصلت لأسباب سياسية- فسوف تكون سورية مساعداً لضمان أمن لبنان وشريان الحياة لاقتصاده.

وهنا، باستثناء الاستناد إلى عامل الشعور القومي لأن البعض لا يعتقد أنه حقيقة سياسية، بل يعتبره عاملاً أيديولوجياً هناك اختلافات كثيرة حوله بين شتى التيارات الفكرية، وهذه إشكالية تحتاج مقالاً آخر أو دراسات أخرى لمعالجته، سنتوقف عند عاملين يُعتبر كل واحد منهما حاجة ضرورية لاستمرار بقاء لبنان دولة ذات سيادة محمية بارتباطاته العربية، وهما:

-الأول العامل الاقتصادي:

لن تعوِّض أية علاقات لبنانية اقتصادية مع أية دولة من دول العالم أو الإقليم عن علاقات لبنان الاقتصادية مع الدول العربية. وتعود أسباب ذلك إلى سهولة المواصلات وقلة تكاليفها، والدليل هو أن المرافئ اللبنانية كانت صلة الوصل مع معظم الأقطار قبل الأحداث الأخيرة. علماً أن لبنان بحاجة شديدة لفتح بوابات عبور لمنتجاته إلى الأسواق العربية من جهة، وبوابات عبور لليد العاملة من دون تعقيدات من جهة أخرى.

-الثاني العامل الأمني الداخلي والعسكري:

من أهم أهداف الدول الخارجية الأجنبية في لبنان، هي أنهم يعتبرونه مراً للنيل من أمن أكثر من قطر عربي، وهذا ما يسيء للعلاقات اللبنانية مع تلك الأقطار. وهذا السبب يفرض عليه أن لا ينأى بنفسه عن القيام بتلك الوظيفة فحسب، بل أن يكافحها أيضاً. وهذا ما يستوجب من كل الأنظمة الرسمية العربية، أن تنظر إلى استراتيجية (الأمن القومي العربي) بعين وحدوية لا يجوز تجزئتها.

وخلاصة القول من عرض هذه الأفكار -بإيجاز شديد- هو النظر الجدي للتخطيط لليوم التالي لمسارات الحلول في لبنان بعد أن تنتهي مرحلة الأمن العسكري شديد التعقيد، وذلك اليوم آتٍ بما لاشك فيه، لأن العالم كله يعمل على تجفيف منابع الحروب التي تستوطن المنطقة العربية بشكل خاص وترهق الاقتصاد العالمي من محيطه إلى محيطه.

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

وأخيراً، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارها بإصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس وزراء العدو الصهيوني نتنياهو ووزير الدفاع السابق غالانت، عن جرائم الحرب التي ارتكبتها "اسرائيل" ولما تزل بحق جماهير شعبنا الفلسطيني في غزة، والتي تتوالى فصولها يومياً منذ أكثر من سنة، غير آبهة بالدعوات الإنسانية لوقف الحرب التي حصدت حتى الآن ما يقارب الخمسين ألفاً من الضحايا المدنيين جلهم من الأطفال والنساء والمسنين، وما يقارب ال ١٥٠ ألفاً من الجرحى عدا المفقودين والذين مازالوا تحت الأنقاض.

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

بلدية طرابلس...
كيف للطائر مقصوص الجناحين ان يطير؟!

في خِضّم الأزمة الوجودية التي يعيشها لبنان، ستجد من الصعوبة بمكان التطرُّق إلى أي موضوع ثانوي لن يكون حتماً بمستوى الوضعَ المصيري الذي يعصف بالبلد، في ظل الموت المتنقل والنزوح الشعبي غير المسبوق الذي فرضه العدو الصهيوني علينا كلبنانيين، بانتشار ما يربو عن المليون واربعمائة الف مواطن في ارض الوطن الواسعة، لمن استطاع الحصول على مأوىً بما ادّخر من مال، فكفى نفسه شر البلية والسؤال، ولمن استوعبته مراكز الإيواء من مدارس ومجمّعات بما قد سُهِّلَ له على قدر ما قدمته لجنة الطوارئ الوزارية، التي ليس من المقبول منها اي مبرّر على التقصير الفادح وشبه الغياب الفادح لها مع الايام الاولى للنزوح، الذي اعتبرته مفاجئاً لها وفوق ما كان لديها من تصورات وتجهيزات فورية على الاقل.

لقد كانت طرابلس واحدة من الجهات المدينية التي توافدت اليها الأعداد الهائلة من النازحين، ولولا الجمعيات الاهلية والكشفية لتحوّل هذا النزوح بمثابة الكارثة على المدينة، ليس لتقصير ابناء المدينة وانما لانكشاف فاضح اعترى بلدية طرابلس التي وجدت نفسها مغلولة اليدين، ومكتوفةً لا حيلة لها ولا امكانية لمبادرات تقوم بها وهي المكبّلة منذ زمن غير بعيد بوصاية محافظ الشمالَ عليها، وهو الذي لم يوفر فرصةً لتحجيمها وتقزيم ارادة مجلسها المنتخب إلا وفعلها، علناً دون مواربة، بما في ذلك سلخها عن رئاسة اتحاد بلديات الفيحاء

ن. ز.

الذي يضم طرابلس والميناء والبداوي والقلمون، وتلك سابقة لم يكن ليجرؤ عليها حتى اشد الحاقدين على المدينة التي جُعِل من بلديتها العوبة بين المصالح العليا للسياسيين الذين ساءتهم النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات الأخيرة للمجلس البلدي في العام ٢٠١٦، وتغليب الاعضاء الذين أتت بهم قوى المجتمع المدني على ممثلي سياسيي المدينة، فكان بذلك المدماك الأساسي الذي دفع بالسلطة المركزية نحو تدفيع ناخبي المدينة الثمن بحجب كل اهتمام ببلديتهم وترك الاعضاء يتخبطون فيما بينهم وليتركوا الابواب مشرّعة

لوضع اليد على اتحاد بلديات الفيحاء بعد حل المجلس البلدي في الميناء، وافتعال ازمات داخلية مع العمال نتيجة "الشح" الذي عوملت به بلدية طرابلس، ولم تزل إلى يومنا هذا تعيش واقعاً وتهميشاً لم يتوقف مع اعادة رئيس بلديتها الدكتور رياض اليمق الذي تم استبعاده بفعل الكيدية وأستنجد بمجلس الشورى الذي انصفه بعد طول معاناة ولكن، ما الذي ينفع بعد كل هذا الخراب واللعب بمقدرات البلدية وباتت العين البصيرة شاهدةً على ما يجري واليد قصيرة، بل ومغلولة بفعل سلطة وصاية لا تترك متنفساً للمجلس البلدي ان يلتئم لجمع الشمل ولا للبلدية ان تعود لسابق عهدها وهي الركن الاساس والأكبر لبلديات الفيحاء التي تعودت ان تعطي ولا تأخذ او تستجدي من السلطة ما لها من حقوقٍ وهي الاقوى والأغنى حجماً واتساعاً ومسؤوليات.

مؤسفٌ حقاً هو الحال التي صارت عليها بلدية طرابلس، ويزيد من الأسف عندما يصارح رئيس بلديتها زواره بكل صدق وشفافيةٍ ومصارحة فلا يستطيع ان يقدم وعوداً هو عاجز عن تحقيقها، ولا بيده مفاتيح خزنات مخفية يستعين بها عند الضرورة، والداخل إلى مبنى البلدية في طرابلس يفاجأ بان آثار الاعتداء عليها وإحراقها ذات ليل دامس لأربع سنوات خلت، لم تزل على ما هي عليه، ولم تكلف السلطة نفسها ترميماً اقله حفاظاً على جماليةٍ منوط بالبلدية تقديمها للقريب والبعيد، فكيف وهي العاجزة عن ترميم شكلها واعادة بناء جدرانها وتغيير شبابيكها وبلاط غرفها وممراتها او بالأحرى طلاء واجهتها الخارجية في أضعف الايمان.

هل تتعلم السلطة اللبنانية بحكوماتها المتعددة نتائج ما تفعله سياساتها الكيدية تجاه المؤسسات المحلية اللبنانية وعلى رأسها البلديات، وبلدية طرابلس واحدة من ضحايا هذه السياسات ولم تزل تدفع الثمن، سواء في قصور اليد عن القيام بواجباتها تجاه ابناء طرابلس، او الوقوف في الملمات مع الدولة والتخفيف من الحمولات الاجتماعية والاقتصادية الكارثية التي تقع على عاتقها في الايام العجاف، وخاصة هذه الايام التي تزداد فيها الحاجة الماسة للدور البلدي المعهود، باعتبار البلدية حكومة محلية كما هو معمول لها في قوانين بلديات العالم باستثناء هذا البلد المنكوب ببلادة حكامه ان لم نقل تواطؤهم عن سابق تصورٍ وتصميم.

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التي تنوه بأهمية قرار المحكمة الجنائية الدولية ترى فيه خطوة هامة في مسار مقاضاة العدو على جرائمه التي يرتكبها، وهي تكمل بمفاعيلها ما سبق واتخذته محكمة العدل الدولية من قرارات وإجراءات ضمن سياق هذه المقاضاة.

CORTE PENAL INTERNACIONAL

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

المحكمة الجنائية الدولية والزامية قراراتها...

المحامي حسن بيان

بعد نيفٍ وسنة على بدء الحرب الصهيونية على غزة عقب عملية "طوفان الاقصى"، اقدمت المحكمة الجنائية الدولية على اصدار مذكرة توقيف بحق رئيس وزراء "اسرائيل" بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع المقال غالانت بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ارتكبت في غزة. كما اصدرت مذكرات مماثلة بحق احد قادة حماس محمد الضيف والذي سبق وروج الاعلام الصهيوني انه تم اغتياله في احدى العمليات العسكرية التي نفذها الجيش الصهيوني وبقي الخبر دون تأكيد.

ان المحكمة الجنائية الدولية التي وُضِعَ نظامها الاساسي قيد التنفيذ في الاول من تموز ٢٠٠٢ بعد توقيع ٦٠ دولة على ميثاقها الاساسي الذي استمر النقاش حوله ٤ سنوات، حَفَظَتْ لنفسها النظر بجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية باستثناء جريمة العدوان بانتظار تحديد تعريف دولي لهذه الجريمة.

اما الافعال الجرمية التي تشكل اركاناً مادية للجرائم الثلاث التي تنظر بها، فهي المحددة في (المادة ٦) بالنسبة لجريمة الابادة الجماعية، (والمادة ٧) للجرائم ضد الانسانية، (والمادة ٨) بالنسبة لجريمة الحرب.

إن هذه المحكمة التي تتخذ مقراً دائماً لها في مدينة لاهاي الهولندية، تمارس اختصاصها على الاشخاص ازاء اشد الجرائم خطورة، ولها بموجب اتفاق خاص مع اية دولة منضمة الى نظامها الاساسي ان تمارس وظائفها وسلطاتها في اقليم تلك الدولة. كما أن هذه المحكمة ليست بديلاً عن المحاكم الوطنية، وإنما تكون ولايتها القضائية مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية. وهي بالتالي تنظر في القضايا الجنائية الخطيرة عندما تحول ظروف دون المحاكم الوطنية النظر في مثل هذه الجرائم.

والمحكمة الجنائية الدولية، تتشكل من دوائر اربع، دائرة الادعاء العام والدائرة التمهيدية والدائرة الابتدائية والدائرة الاستئنافية. واحالة القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصها والمحددة في (المادة ٥) تتم عبر ثلاث طرق:

الاولى، اذا احالت دولة طرف في المحكمة الى المدعي العام وفقاً (للمادة ١٤) حالة يبدو فيها ان جريمة او اكثر من الجرائم المنصوص عنها في (المادة ٥) قد ارتكبت.

الثانية، اذا احال مجلس الامن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة حالة الى المدعي العام يبدو فيها ان جريمة من تلك المشار اليها في (المادة ٥) قد ارتكبت.

الثالثة، اذا كان المدعي العام قد بدأ مباشرة تحقيق فيما يتعلق بجريمة من تلك المحددة في (المادة ٥) ووفقاً لما نصت عليه (المادة ١٥) من نظام المحكمة. والتي تنص فقرتها الاولى، على أنه يحق للمدعي ان يباشر التحقيقات من تلقاء نفسه على اساس المعلومات المتعلقة بجرائم تدخل في اختصاص المحكمة. واذا استنتج المدعي العام، ان هناك اساساً معقولاً للشروع في اجراء تحقيق، يقدم طلباً الى الدائرة التمهيدية طلباً للاذن باجراء تحقيق، مشفوعاً بأية مواد مؤيدة يجمعها ويجوز للمجني عليهم اجراء مرافعات لدى الدائرة التمهيدية وفقاً للقواعد الاجرائية وقواعد الاثبات. واذا رأت الدائرة التمهيدية ان ثمة اساساً معقولاً للشروع في التحقيق وان القضية تدخل في اختصاص المحكمة، تعطي عندئذٍ الاذن بالتحقيق دون المساس بما تقرره المحكمة فيما بعد بشأن الاختصاص ومقبولية الدعوى.

بالنسبة للقضية المطروحة وهي ارتكاب "اسرائيل" لجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية وجريمة الابادة الجماعية، فإن التحقيق بها يتم اما عبر طلب مندوب فلسطين مرفوع الى المدعي العام وهي طرف منضم الى نظام المحكمة واما بناء على اقدام المدعي العام على مباشرة تحقيق استناداً الى معلومات توفرت لديه حول جرائم تدخل في اختصاص المحكمة. وبالنظر الى الوقائع الجرمية التي حصلت في غزة، فإن واحدة منها تكفي لتشكل ركناً مادياً من اركان الجريمة والتي نصت عليهما المادتان (٦و ٧) ومنها على سبيل المثال، لا الحصر قتل المدنيين وتعذيب الاسرى والمعتقلين والاخفاء القسري والتعذيب المادي والنفسي وتدمير الاعيان الثقافية والدينية والتربوية واستهداف الهيئات التي تمارس عملها في اوقات الحروب وهي محمية بالمواثيق التي تنظم عملها، فكيف اذا كان كل ما ورد في المواد ٦و ٧و ٨ قد شكل جرائم مشهودة وليس بامكان احد اخفاءها؟.

كما أنه من الناحية القانونية،

لا اهمية لرفض "اسرائيل" لقرار المحكمة، اولاً، لانها ليست منضمة الى نظامها الاساسي، وثانياً، لانها ليست ذات سيادة قانونية على غزة والضفة الغربية لان المركز القانوني لوضعها في هاتين المنطقتين يحكمه واقع السلطة القائمة بالاحتلال، وهي تخضع لاحكام القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين ينصان على انسحاب "اسرائيل" من الاراضي المحتلة.

إن عدم انضمامها الى المحمكة وعدم التصديق على نظامها الاساسي يجعلها بحل من الالتزام بتنفيذ قرارات المحكمة، الا اذا تم التنفيذ بقرار من مجلس الامن بموجب الفصل السابع، وهذا غير ممكن في ظل الواقع السائد حالياً في مجلس الامن حيث اميركا تشهر دائماً سلاح حق النقض تجاه اي قرار يمس "اسرائيل" سياسياً وقضائياً واقتصادياً. الا ان هذا لا يحول دون الدول المنضمة الى نظام المحكمة من تنفيذ قراراتها سواء تلك التي تصدرها الغرفة التمهيدية كهيئة تحقيق واتهام او تلك التي تصدرها المحكمة بغرفتيها الابتدائية والاستئنافية كهيئتي حكم.

إن المحكمة الجنائية الدولية اصدرت عبر غرفتها التمهيدية مذكرة القاء قبض بحق نتنياهو وغالانت. وهذه المذكرة تمت بناء على احالة من المدعي العام الذي ثبت له من خلال المعلومات التي توفرت له ان جرائم من تلك التي نصت عليها)المادة ٥) قد حصلت في غزة. وعليه اصدرت الهيئة التمهيدية مذكرة توقيف بحق رئيس وزراء "اسرائيل" ووزير الدفاع السابق غالانت، لاقتناعها بوجود اسباب معقولة بأن الشخصين قد ارتكبا جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، وان القاء القبض عليهما يبدو ضرورياً لضمان حضورهما امام المحكمة، ولعدم قيامهما بعرقلة التحقيق او اجراءات المحاكمة او تعريضها للخطر ولمنعهما من الاستمرار في ارتكاب الجرائم التي تم الشروع بالتحقيق فيها، ولمنع ارتكاب جرائم ذات صلة بالجرائم المرتكبة وتدخل في اختصاص المحكمة وتنشأ عن الظروف ذاتها. (المادة ٥٨) من نظام المحكمة.

والهيئة التمهيدية التي تصدر مذكرة توقيف او القاء قبض بناء على احالة من المدعي العام، يصبح قرارها ملزماً للتنفيذ من قبل الدول الاطراف في المحكمة لاجل سوق المتهم للمثول امام المحكمة

واخضاعه لمحاكمة عادلة.

بطبيعة الحال ان الاتهام لا يعني الادانة، فالقاعدة القانونية تنص على ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته.

والحكم بالادانة او بالبراءة تصدره المحكمة عن احدى غرفتيها الابتدائية او الاستئنافية. وحتى هذه اللحظة فإن نتنياهو وغالانت هما متهمان وليس مدانين، وهو ما يتوقف على اجراءات المحاكمة التي ستحصل.

ان اهمية هذا الاجراء، انه فتح مساراً لمقاضاة المسؤولين الصهاينة عن جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية التي ارتكبت في غزة وتلك التي ترتكب في لبنان، علماً ان لبنان ليس طرفاً في هذه المحكمة لانه لم ينضم اليها ولم يصادق على نظامها الاساسي.

وهذا المسار القضائي الذي بدأ التأسيس له في المحكمة الجنائية الدولية عبر اصدار قرار اتهامي عن الهيئة التمهيدية وسطرت بالاستناد اليه مذكرتي توقيف بحق نتنياهو وغالانت يكمل بمفاعيله المسار الذي بدأ التأسيس له في محكمة العدل الدولية التي وضعت يدها على ملف قضية جريمة الابادة الجماعية وقد اصدرت حتى تاريخه اكثر من قرار وفيها ادانة واضحة "لاسرائيل" لارتكابها جريمة ابادة جماعية ولم تتخذ الاجراءات الاحترازية التي تحول وارتكاب هذه الجريمة.

ان الاهمية التي تنطوي عليها عملية صدور قرار اتهامي وبالتالي تسطير مذكرتي توقيف بحق نتنياهو وغالانت، هو أنها ستبقي كلا المتهمين موضع ملاحقة سواء مثلا امام المحاكمة او لم يمثلا، وهذا سيبقى سيفاً مسلطاً على رقابهما وعلى اخرين قد يطالهم التحقيق والاتهام سواء كانوا في السلطة السياسية اوالعسكرية، لان الجرائم التي ينعقد الاختصاص بها للمحكمة الجنائية الدولية لا تسقط بالتقادم.

كما ان الاهمية التي ينطوي عليها نظام المحكمة، تكمن في كون إختصاصها وإن كان ينحصر بملاحقة الاشخاص الطبيعيين وليس الكيانات المعنوية، فإن الاشخاص الذين يلاحقون سواء كانوا متهمين او مدانين، لا تسبغ عليهم اية حماية دستورية او قانونية. وبالتالي فإن الاشخاص الذين يصبحون قيد الملاحقة لما هو منسوب اليهم من اعمال جرمية، لا يستفيدون من اية حصانات دستورية اوقانونية تكون ممنوحة لهم في نظام الدولة القضائي، وبالتالي فإن الملاحقة بحقهم لا يحول دونها، اية دفوع شكلية تتعلق بتلك الحصانات الممنوحة لهم في اطار مسؤولياتهم مهما بلغ علوَ شأنها.

وتبقى مسألتان، الاولى، مدى التزام الدول المنضمة الى نظام المحكمة في تنفيذ قراراتها، والثانية، في قوة التنفيذ الجبري لقراراتها.

بالنسبة للاولى، ان نظام المحكمة ينص على الزامية تنفيذ قراراتها من جانب الدول المنضمة اليها، وعليه يجب على كل دولة طرف فيها، ان تنفذ مذكرة التوقيف الصادرة عن غرفة المحكمة المختصة حالما وطأت من صدرت مذكرة التوقيف بحقه اقدام تلك الدولة. اما اذا لم تقدم الدولة الطرف على تنفيذ قرار المحكمة، فتكون بذلك قد اخلت بالتزامها بميثاق المحكمة، وهو ميثاق دولي يتقدم في تراتبيته على القوانين الوطنية. وما اكثر الحالات التي ابدت فيها كثير من الدول وللأسف عدم التزامها بالمواثيق الدولية، ولا امكانية لاتخاذ اجراءات عقابية بحقها. وهنا يبرز التأثير السياسي على مسار عمل المحكمة.

واما بالنسبة للثانية، فان الاحكام التي تصدرها المحكمة بالادانة لا تأخذ طريقها للتنفيذ الجبري الا بقرار من مجلس الامن الدولي بموجب الفصل السابع، وهو غير الممكن حالياً في ظل الواقع السائد في مجلس الامن.

لكن رغم كل ذلك، سواء احجمت بعض الدول الاطراف في المحكمة عن تنفيذ مذكرات توقيف استناداً الى قرار اتهامي او حالت الظروف السائدة في مجلس الامن من التنفيذ الجبري للاحكام القضائية بالادانة، فإن قرارات الاتهام وقرارات الادانة ولو لم تنفذ وذلك لاسباب سياسية، الا انها تبقى تحافظ على قيمتها المعنوية والاعتبارية، لان الملاحقين بالاتهام والادانة سيبقون دائماً تحت تأثير احكام العدالة الانسانية التي تسبغ حمايتها على ضحايا جرائم الحرب والابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية.

كما إن تأثير ووقع قرار المحكمة واهميته إنما يقرأ من خلال رد الفعل الاميركي الهستيري، كما رد الفعل عند كافة الاطراف السياسية في الكيان الصهيوني، من هو في موقع السلطة ومن هو في موقع المعارضة، حيث ظهر اجماع سياسي على رفضه ومقاومته لا يوازيه سوى رفضهم الاعتراف بحق شعب فلسطين في تقرير المصير. وعليه فإن المواجهة مع الكيان الصهيوني في الميدان القضائي هي جزء من المواجهة الشاملة التي تخاض ضده على الصعد العسكرية والسياسية والتعبوية. وعلى الدول العربية التي ما زالت محجمة عن الانضمام الى نظام المحكمة ان تبادر فوراً للتصديق علي نظامها وبالموازاة نفسها الانضمام الى دعوى مقاضاة "اسرائيل" بجرم الابادة الجماعية التي تقدمت بها دولة جنوب افريقيا.

القيادة القومية:

قرار المحكمة الجنائية الدولية

يكمل مفاعيل اجراءات محكمة العدل الدولية

مقاضاة "اسرائيل" على جرائمها في فلسطين

سيفتح المجال لمحاكمتها عن جرائمها في لبنان

وصفت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي قرار المحكمة الجنائية الدولية اصدار مذكرة توقيف بحق نتنياهو ووزير الدفاع السابق عن جرائم الحرب المرتكبة في غزة، بانه تعبير عن جدية التحول الايجابي في الرأي العام العالمي لمصلحة شعب فلسطين وقضيته الوطنية، واستكمالاً لما بدأته محكمة العدل الدولية في اطلاق المسار القضائي ضد حرب الابادة الجماعية التي يرتكبها الكيان الصهيوني.

جاء ذلك في تصريح للناطق الرسمي باسم القيادة القومية للحزب فيما يلي نصه.

واخيراً، اصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارها باصدار مذكرة توقيف بحق رئيس وزراء العدو الصهيوني نتنياهو ووزير الدفاع السابق غالانت، عن جرائم الحرب التي ارتكبتها "اسرائيل" ولما تزل بحق جماهير شعبنا الفلسطيني في غزة، والتي تتوالى فصولها يومياً منذ اكثر من سنة، غير آبهة بالدعوات الانسانية لوقف الحرب التي حصدت حتى الان ما يقارب الخمسين الفاً من الضحايا المدنيين جلهم من الاطفال والنساء والمسنين، وما يقارب الـ١٥٠ الفاً من الجرحى عدا المفقودين والذين ما زالوا تحت الانقاض.

ان العدو الصهيوني ومن خلال حربه التي اطلقها على غزة ببشرها وحجرها وشجرها، لم يوفر الاعيان المحمية بالقوانين والمواثيق الدولية في زمن الحرب ومنها المؤسسات الصحية والخدمية ومراكز الايواء والمدارس ودور العبادة وكل ما له صلة بالشأن الحياتي فضلاً عن الحصار المفروض براً وجواً وبحراً وجعل عمليات ايصال المساعدات الاغاثية اكثر صعوبة وتعقيداً، وهو ما ادى الى رفع عدد الضحايا المدنيين الذين حيل دون امكانية ايصال المواد الغذائية والاسعافات الاولية اليهم وهم يواجهون الموت جوعاً وعطشاً واختناقاً تحت الانقاض.

ان العدو الصهيوني، الذي لم يحترم قوانين الحرب، وانتهك بشكل صارخ احكام القانون الدولي الانساني، افضت اعماله الحربية الى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، وهي جرائم موصوفة وموثقة ويشهد العالم عليها، وان تحرك المحكمة الجنائية الدولية لاصدار مذكرة توقيف بحق رئيس وزراء العدو ووزير دفاعه عما ارتكبته "اسرائيل" من جرائم بحق اهل غزة، هو تحرك في الاتجاه الصحيح لمقاضاة الذين تسببوا بزهق ارواح المدنيين لعدم تقيدهم بقوانين الحرب.

ان هذا القرار، الذي يأتي بعد قرار محكمة العدل الدولية باعتبار "اسرائيل"، مرتكبة لجريمة حرب ابادة جماعية، وعدم تقيدها بالالزام القاضي باتخاذ التدابير الاحترازية لحماية السكان المسبوغة عليهم الحماية القانونية في زمن الحرب بموجب احكام القانون الدولي الانساني واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وخاصة الاتفاقية الرابعة منها، انما يعبر عن جدية التحول الايجابي في الرأي العام العالمي لمصلحة شعب فلسطين وقضيته الوطنية وحقه في تقرير المصير. وهذا التحول الايجابي قد يكون المتغير الاهم على الصعيد الدولي في اعادة استحضار القضية الفلسطينية كقضية وطنية وانسانية والتي ما كان لها لان تستحضر بهذه القوة لولا صمود شعب فلسطين وتشبثه بارضه والمقاومة التي يبديها بكل اشكالها العسكرية والجماهيرية والتعبوية ضد محاولات اقتلاعه منها ودفعه مجدداً الى عالم الشتات.

ان هذا التحول الايجابي، هو ما

ادانة موقف اميركا في مجلس الامن وعلى ردة فعلها تجاه مذكرة الاعتقال

يجب ان يبنى عليه لاجل توظيف هذا التحول الايجابي في الرأي العام العالمي الى قوة ضغط سياسي تدفع الى استصدار قرار دولي الزامي يقضي بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التي تنوه باهمية قرار المحكمة الجنائية الدولية ترى فيه خطوة هامة في مسار مقاضاة العدو على جرائمه التي يرتكبها، وهي تكمل بمفاعيلها ما سبق واتخذته محكمة العدل الدولية من قرارات واجراءات ضمن سياق هذه المقاضات.

واذا كانت قرارات محكمة العدل الدولية وكذلك المحكمة الجنائية الدولية، لا تتمتع بقوة التنفيذ الجبري لضرورات استصدار قرار تنفيذي من مجلس الامن وهو غير الممكن بحكم الموقف الاميركي الحاضن والداعم لموقف العدو والذي لا يتردد في استعمال حق النقض ضد كل قرار دولي يرمي الى ادانة "اسرائيل" وحتى طلبٍ وقف اطلاق النار الذي سقط مؤخراً بفعل الفيتو الاميركي، فإن هذه القرارات إنما تنطوي على قيمة معنوية واعتبارية كبيرة، حيث ان الادانة القضائية الصادرة عن اعلى المراجع القضائية المعنية بمحاكمة من ينتهك احكام القانون الدولي الانساني، تكتسب اهميتها من كونها تثبّت السقوط الاخلاقي والقانوني للدول المارقة التي ترتكب جرائم الحرب ويأتي في طليعتها دولة الكيان الصهيوني وهي التي صنفت دولة فصل عنصري (ابارتهايد)، وبنفس المستوى انطباق الامر على الدول التي توفر الدعم والحماية السياسية لهذه الدولة المارقة وفي طليعتها الدولة العميقة في اميركا التي هددت بالثبور وعظائم الامور ضد المحكمة التي اصدرت مذكرة التوقيف. وهذا ما يكشف السبب الذي حدا باميركا وربيبتها "اسرائيل" لعدم انضمامهما الى المحكمة الجنائية الدولية ومصادقتهما على نظامها الاساسي.

ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التي ترحب بقرار المحكمة الجنائية الدولية وأي قرار مماثل، تدين الموقف الاميركي الاخير في مجلس الامن كما ردة فعله على قرار المحكمة، وتدعو جميع الدول التي اعترفت بدولة فلسطين الى الانضمام الى دولة جنوب افريقيا في مقاضاتها "لاسرائيل" امام محكمة العدل الدولية، كما تدعو الدول العربية التي لم تصادق حتى الان على النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية وهي للأسف اكثرية الدول الى المصادقة عليه والانضمام الى المحكمة وحتى يتعزز حضور هذه المحكمة ودورها في مقاضاة من يثبت ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية والكيان الصهيوني هو في رأس هذه اللائحة، وأن تفعيل اجراءات الملاحقة القضائية بحقه عما يرتكبه في فلسطين سيفتح مجال ملاحقته عن جرائمه التي يرتكبها في لبنان والتي تشبه تلك التي تجري في غزة.

ان شعبنا في فلسطين قدم ويقدم تضحيات جسام، وان توفير الحماية القانونية له لا تقل اهمية عن الحماية السياسية. واذا كانت مستلزمات الحماية السياسية تتطلب الاسراع بخطوات الوحدة الوطنية، وتوفير الحماية القومية له في المقاومة وتعزيز صموده وتقرير مصيره واسقاط كل محاولات مصادرة قراره الوطني المستقل والاستثمار به لغير اهدافه الوطنية، فإن الحماية القانونية توفر له مظلة ردع من تمادي الاستهداف المعادي لوجوده وحقه في الحياة الكريمة، وتجعل القوى المعادية محاصرة باجراءات الملاحقة والتوقيف حيث تطأ اقدام مسؤوليها الدول المنضمة الى المحكمة الجنائية الدولية.

تحية الى الذين يخوضون معركة مقاضاة الكيان الصهيوني على جرائمه ضد امتنا العربية وفي طليعتهم دولة جنوب افريقيا

وتحية الى جماهير شعبنا في فلسطين وتشبثه بارضه رغم ما يتعرض له من قتل وتدمير وتهجير

وتحية الى المقاومين الابطال والى شهداء امتنا في فلسطين وفي كل ارض عربية يقاومون فيها العدوان والاحتلال.

الناطق الرسمي
باسم القيادة القومية
لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٢-١١-٢٠٢٤

في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني: نجدد تضامننا المطلق حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني

يأتي تخليد اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يوافق يوم (٢٩ نوفمبر) من كل سنة، في ظل تمادي الكيان الصهيوني في انتهاكاته الصارخة للقانون الدولي وكل المواثيق والأعراف الدولية وتكثيفه للمستوطنات وتنكيله بالشعب الفلسطيني بالحصار والتجويع والتقتيل والاغتيالات.

هذا اليوم بمثابة تذكير بأن أكثر من (٦) ملايين فلسطيني ما زالوا لاجئين حتى يومنا هذا، وهم منتشرون في جميع أنحاء العالم، وتعرض مئات الآلاف من هؤلاء اللاجئين لتهجير قسري إضافي، واستشهد أكثر من (٤٣) ألف فلسطيني خلال حرب الإبادة التي يخوضها الكيان الصهيوني وبدعم من القوى الغربية الاستعمارية.

وبمناسبة هذا اليوم التضامني الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في (٢ ديسمبر ١٩٧٧) وفقاً للقرار (ب٣٢/٤٠) لتذكير الضمير العالمي وكل القوى الحية بمعاناة الشعب الفلسطيني ومناصرته في دفاعه البطولي عن قضاياه العادلة، وانطلاقاً من موقفها المبدئي الداعم للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل نيل حقوقه المغتصبة، فإن المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني تجدد تضامنها المطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق وتؤكد دعمها المستمر لنضالاته البطولية من أجل تحرير كامل ترابه الوطني، وتطالب المبادرة الوطنية حكومة البحرين بإلغاء اتفاقية التطبيع وتطالب المجتمع الدولي للعمل من أجل وقف المجازر الدموية التي يقترفها الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني الأعزل وتمكينه من حقوقه المغتصبة وعلى رأسها قيام دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على كامل أرضه التاريخية وحق العودة لكافة اللاجئين وإطلاق سراح جميع الأسرى القابعين في سجون الاحتلال.

صدر عن المبادرة الوطنية البحرينية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني
٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

إن العدو الصهيوني، الذي لم يحترم قوانين الحرب، وانتهك بشكل صارخ أحكام القانون الدولي الإنساني، أفضت أعماله الحربية إلى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي جرائم موصوفة وموثقة ويشهد العالم عليها، وإن تحرك المحكمة الجنائية الدولية لإصدار مذكرة اعتقال بحق رئيس وزراء العدو ووزير دفاعه عما ارتكبته "اسرائيل" من جرائم بحق أهل غزة، هو تحرك في الاتجاه الصحيح لمقاضاة الذين تسببوا بزهق أرواح المدنيين لعدم تقيدهم بقوانين الحرب.

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

جبهة التحريرة العربية في ذكرى وعد بلفور: بريطانيا تتحمل المسؤولية عما حل بفسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

صدر عن جبهة التحرير العربية في الذكرى السابعة بعد المئة لوعد بلفور المشؤوم البيان التالي:

يا جماهير شعبنا العربي الفلسطيني

يا جماهير امتنا العربية المجيدة

يا احرار العالم

تصادف اليوم السبت الموافق ٢,١١,٢٠٢٤ الذكرى السابعة بعد المئة على وعد بلفور المشؤوم، وعد من لا يملك لمن لا يستحق، ذلك اليوم الاسود في تاريخ شعبنا وامتنا. ففي الثاني من شهر تشرين الثاني لعام ١٩١٧، بعث وزير خارجية بريطانيا آنذاك، آرثر جيمس بَلفور، رسالة إلى اللورد ليونيل والتر روتشيلد، أحد زعماء الحركة الصهيونية، عُرفت فيما بعد باسم "وعدِ بلفور".

وتضمنت الرسالة وعداً بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين والذي مهد لاحتلالٍ فلسطين وتهجير اهاليها. وبعد ٣١ عاماً من الوعد في عام ١٩٤٨ انشأت بريطانيا وحلفاؤها ما سمي بدولة "اسرائيل" على ارض فلسطين.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه جبهة التحرير العربية، أن هذا الوعد يتناقض مع كل مبادئ القانون الدولي الذي ينظم العلاقات بين الدول، خاصة مبدأ عدم جواز ضم أراضي دول أخرى، أو الاعتداء عليها فإن بريطانيا تتحمل "المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تهجيرقسري لما يزيد عن ٨٠٠ الف فلسطيني وتدمير اكثر من ٥٠٠ قرية فلسطينية وعن كل المجازر التي ارتكبت بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة".

وتؤكد ايضاً ان "وعد بلفورالمشؤوم تحقق من خلال تقديم القوات البريطانية المساعدة المباشرة للعصابات الصهيونية، وإمدادها بالسلاح، مما تسبب بارتكاب عشرات المذابح بحق ابناء شعبنا الفلسطيني، لذلك فان بريطانيا مطالبة بالاعتذار للشعب الفلسطيني عن هذا الوعد المشؤوم والذي ترتب عليه تشريد نصف الشعب الفلسطيني الى خارج ارضه ووطنه. ولم تكتفِ بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية لما حققته نتيجة وعد بلفور عام ١٩١٧ من اقامة دولة الاحتلال العنصرية فوق تراب فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ واحتلال ما تبقى من فلسطين في حرب عام ١٩٦٧ بدعم مباشر من الولايات المتحدة والدول الغربية الاستعمارية والتي وقعت على وثيقة كامبل بانرمان ١٩٠٧ السرية ضد فلسطين والامة العربية، بل تعدت ذلك الى اجبارالكثير من الاقطار العربية على التطبيع معها بحجة حمايتها من الاخطار متجاوزة بذلك حقوق الشعب الفلسطيني ومستهدفة بذلك تصفية القضية الفلسطينية.

وتتزامن ذكرى وعد بلفور مع استمرار العدوان الصهيوني على قطاع غزة لليوم ٣٩٣ ولبنان، حيث تمارس المنظومة العسكرية للاحتلال هوايتها في القتل والتدمير، فقتلت وجرحت اكثر من ١٥٥ الفاً بين شهيد وجريح ومفقود وتدمير اكثر من ٧٥٪ من المساكن والمنشآت في قطاع غزة، ولم تكتفِ دولة الاحتلال بهذه الجرائم حيث استهدفت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين واعتبارها منظمة ارهابية هادفة بذلك تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهنا تؤكد جبهة التحرير العربية انه آن الأوان لهذه الجرائم أن تتوقف وأن يحاسب الاحتلال على جرائمه مطالبة

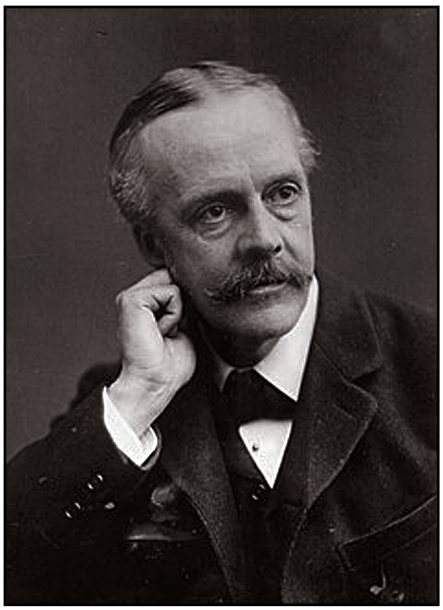

مجلس الامن الدولي والامم المتحدة ومحكمة العدل الدولية بفرض عقوبات دولية على دولة الاحتلال لانتهاكها الفاضح لكافة القوانين الانسانية، والاسراع ايضاً باصدار مذكرات اعتقال بحق المجرمين، رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو، ووزير دفاعه يؤاف غالانت من قبل محكمة الجنايات الدولية.

وتؤكد جبهة التحرير العربية ايضاً ان الرد على جرائم الاحتلال هو تحقيق المصالحة الوطنية وانجاز الشراكة تنفيذاً لاعلان بكين، والتأسيس لمرحلة جديدة من النضال والكفاح الوطني لتحقيق اهداف شعبنا في الحرية والاستقلال واقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

عاشت فلسطين حرة عربية..

المجد والخلود لشهداء فلسطين والامة العربية..

الحرية للاسرى والشفاء للجرحى

جبهة التحرير العربية - الامانة العامة

جبهة التحرير العربية تنعي المناضل الرفيق احمد خميس العصار

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

﴿مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا﴾ صدق الله العظيم

نعي الرفيق الشهيد احمد العصار وعائلته

ببالغ الحزن والالم تلقينا نباء استشهاد الرفيق احمد خميس العصار وعائلته كاملة بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢ نتيجة قصف منزله بالصواريخ من قبل الطيران الحربي الصهيوني والكائن في مخيم النصيرات بقطاع غزة المحتل..

إلتحق الرفيق المناضل أحمد خميس داوود العصار بصفوف جبهة التحرير العربية منذ ما يزيد عن ١٥ عاماً امضاها مناضلاً في صفوف الحزب والجبهة ملتزماً بفكرها واهدافها ومشاركاً بكافة الفعاليات الوطنية والاجتماعية وكان خلوقاً مثابراً وشجاعاً واتسمت علاقته مع رفاقه بالطيبة والصراحة والمحبة والاخلاص.

وبهذه المناسبة الاليمة يتقدم الرفيق ركاد سالم ابو محمود عضو القيادة القومية امين سر قيادة قطر فلسطين لحزب البعث العربي الاشتراكي. امين عام جبهة التحرير العربية واللجنة المركزية وكوادر وانصار الحزب والجبهة في الوطن والشتات من عائلة الشهيد وذويه ورفاقه ومحبيه بأحر التعازي والمواساة سائلين الله عز وجل ان يتغمدهم بواسع رحمته ويسكنهم فسيح جناته.

إنا لله وإنا اليه راجعون... صدق الله العظيم

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

إن شعبنا في فلسطين قدم ويقدم تضحيات جسام، وإن توفير الحماية القانونية له لا تقل أهمية عن الحماية السياسية. وإذا كانت مستلزمات الحماية السياسية تتطلب الإسراع بخطوات الوحدة الوطنية، وتوفير الحماية القومية له في المقاومة وتعزيز صموده وتقرير مصيره وإسقاط كل محاولات مصادرة قراره الوطني المستقل والاستثمار به لغير أهدافه الوطنية، فإن الحماية القانونية توفر له مظلة ردع من تمادي الاستهداف المعادي لوجوده وحقه في الحياة الكريمة

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

"المختيار"... الحاضر في الميدان وإن غاب الجسد

أحمد علوش

بعد عشرين عاماً على غياب الجسد ، ما زال عرفات يقود مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني نحو أهدافه المرحلية في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي الثابت في تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني من النهر إلى البحر.

فالشهيد القائد ياسر عرفات (أبو عمار) أو "المختيار"الاسم المحبب لديه وكذلك لدى كل الفلسطينيين ، يعيش في قلوب وضمائر ووجدان كل أبناء شعبه، كما في قلوب كل المناضلين والخيرين العرب الذين يعتبرون فلسطين قبلة نضالهم الدائم وقضيتهم المركزية وبوصلة وحدتهم وتحررهم وتقدمهم.

ياسر عرفات ، هو المقاتل والقائد والرمز، فهو الذي فجر مسيرة هذه الثورة . فبضع رصاصات في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٥ بدأ زمن القيامة الفلسطينية، وفي معركة الكرامة في آذار ١٩٦٨ وضع اللبنات الأولى لنصر قادم لا محالة طال الزمن أم قصر، فألهم الثوار العرب، ونال احترام وتأييد كل ثوار العالم، وفي المحن والأزمات كان يبتدع الحلول ويجترح المعجزات ويخرج صابراً صامداً منتصراً.

إبان حرب تشرين أول عام ١٩٧٣ رفع العلم الفلسطيني على "رويسات العلم"، وفي العام ١٩٨٢ خرج من بيروت بزي ثائر وكوفيته المميزة رمزاً لكل الأحرار في العالم، وبين هذا وذاك كان يصنع الإنجازات ويحقق الانتصارات، فحصل على اعتراف عربي ومن ثم دولي بوحدانية وشرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، وخاطب العالم من أعلى منبر دولي في الأمم المتحدة ليحوز بعد ذلك على تأييد العالم كله وشعوب الأرض لعدالة القضية الفلسطينية والحق الفلسطيني وصولاً إلى اعتراف دولي بفلسطين عضواً في الأمم المتحدة مع أن أميركا ما زالت تحول دون حصولها على العضوية الكاملة.

الشهيد ياسر عرفات خطط وقاد انتفاضة الأطفال، انتفاضة الحجارة عام ١٩٨٧، كما انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، ومع الانتصارات والصمود في الميدان كانت الانتصارات السياسية تتعزز على الساحتين العربية والدولية، واتخذ خطوات سياسية أثارت زوابع وعواصف، ولقيت انتقادات كثيرة على المسارين الفلسطيني والعربي ولكن بعد كل التطورات الراهنة وتداعيات ما تتعرض له القضية الفلسطينية من مخاطر تمس الهوية والوجود، وتحاول إلغاء أو طمس الأهداف المرحلية والثابتة لا بد أمام ما يتعرض له الشعب العربي الفلسطيني من إبادة يستدعي إعادة قراءة هادئة وموضوعية تعيد التوازن للحركة السياسية الفلسطينية بتجاوز الأخطاء والسببيات وتطوير الأداء الوطني الفلسطيني على كل المستويات، بما يضمن تقدماً نحو تحقيق الأهداف التي نراها قريبة، كما كان الشهيد القائد ياسر عرفات يرى مآذن القدس في نهاية نفق مظلم نراه على الأرض هذه الأيام.

وأول خطوات هذه المراجعة العودة إلى أحضان منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني وقائدة نضاله الوطني، والمنظمة هي الحضن الدافئ الذي يتسع للجميع، لكل الفلسطينيين بفصائلهم واتجاهاتهم وميولهم، ونبذ سياسة الانقسام بعيداً عن حسابات فئوية ومشاريع إقليمية وضعت الشعب العربي الفلسطيني أمام نكبة جديدة، وتداعيات كادت أن تجهض الإنجازات التي تحققت على طريق تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية، ويجب أن لا ينسى أي طرف أن الشهيد القائد ياسر عرفات كان حريصاً على الوحدة الوطنية الفلسطينية، كما كان يتباهى بالديمقراطية في الساحة الفلسطينية، التي سماها في مرحلة ما ، ديمقراطية البنادق.

عرفات كان مقاتلاً ومناضلاً ورمزاً وقائداً وتحقق له ما أراد عندما واجه محاولات استهدافه في المقاطعة في رام الله شهيداً... شهيداً .... شهيداً، وهو في عليائه يتطلع لتحقيق ما سعى إليه ، العودة إلى القدس التي تبعد عنه مئات الأمتار.

عرفات الذي حقق مع أخيه الشهيد القائد صدام حسين وحدة الخندق الجهادي الممتد من بغداد إلى القدس بعد أن تخلى عنه الجميع ليجد في العراق وحكمه الوطني حاضنة قومية مستندة إلى البعث ووقفته الجهادية من أجل فلسطين، ينظران معاً إلى أمتنا المجيدة نظرة تفاؤلية رغم عمق المأساة ويؤمنان ، بأنه كلما كانت الولادة صعبة يكون المولود عظيماً ،ويرددان معاً الشعار الذي رفعه الشهيد القائد صدام سين وهو على منصة الشرف "عاشت فلسطين حرة عربية من النهر إلى البحر".

عرفات في قلوب كل أبناء فلسطين كما في قلوب كل أبناء أمته الشرفاء، ليظل رمزاً وملهماً للنضال وقائداً لمسيرة وطنية فلسطينية تحررية لا بد أن تنتصر.

ملاحظات سريعة حول احتمالات الوضع الراهن وتداعياته

أ. ع.

بعد قرابة أربعة عشر شهراً من حرب الإبادة الأميركية - الصهيونية بحق أبناء الشعب العربي الفلسطيني في قطاع غزة والتي امتدت لتشمل الضفة الغربية، وفي ظل تداعيات الوضع الراهن والتحديات الخطيرة التي امتدت إلى لبنان بما آلت إليه حرب الإسناد التي تحولت في الشهرين الأخيرين إلى حرب حقيقية، لا بد من قراءة موجزة وسريعة تدقق في مواقف كل الأطراف ووجهات نظرها، ومحاولة استشراف ما قد تصل إليه الأمور في الأيام ، إن لم نقل الاسابيع القادمة حيث تتلاحق الأحداث وتتغير المواقف بين لحظة وأخرى.

لا شك أن معركة طوفان الأقصى أحدثت تحولاً كبيراً في مجرى الصراع بين المقاومة والكيان الاغتصابي ، مؤكدة استمرار روح المقاومة وتصاعدها عند الشعب العربي الفلسطيني في صراع جاوز قرناً من الزمن، وأن هذا الشعب لديه الاستعداد الدائم للتضحية من أجل استعادة كامل حقه التاريخي والثابت في كامل أرضه ووطنه . ومع تطور المعركة يوماً بيوم تعمقت الأزمات على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى العدو الذي يحظى بدعم وإسناد كل قوى الشر والعدوان في العالم، كما أنها كشفت أن هذه الحرب هي حرب أميركية، بمخلب الصهيوني على كل الوطن العربي من خلال البوابة الفلسطينية.

إن مجريات الحرب تطرح عدة تساؤلات عما إذا كانت هذه الحرب كانت عملاً تفردت به حركة حماس بعيداً عن أطراف المحور الذي تنتمي إليه. وإذا كانت كذلك فهل كانت تخطط لما حدث يوم السابع من أكتوبر من العام الماضي من حيث الحجم والتأثيرات والنتائج أم أنها كانت تريدها عملاً محدوداً؟. وإذا كانت هذه الفرضية قابلة للنقاش فإنها تطرح تساؤلاً أكبر عن "حرب الإسناد" التي بدأت في اليوم التالي بعد زيارة وزير الخارجية الإيراني السابق عبد اللهيان لبيروت؟.

السؤال تستتبعه أسئلة كثيرة لاسيما لجهة استثمار هذا المعطى الجديد في الوضع الفلسطيني الداخلي، فقد حظي السابع من أكتوبر بالتفاف فلسطيني جامع والتفاف جماهيري عربي قل نظيره دون الوقوف ولو للحظة واحدة من قبل ذوي الشأن للتمييز بين أن يكون هذا الالتفاف هو التفاف حول خيار المقاومة وليس بالضرورة حول الخيار السياسي للأطراف المشاركة فيه ، وكذلك دون حساب الاحتمالات والتداعيات التي قد تنجم عنه إن على مستوى الشعب، وإن على مستوى الأهداف الوطنية الكبرى للشعب العربي الفلسطيني، والذي أشارت معطيات لاحقة أنه كان مقدمة لزعزعة سياسية في أكثر من ساحة عربية في رؤية غير دقيقة لجمل المعطيات ومسارات الأوضاع ولحسابات سياسية لا تمت لفلسطين بصلة وتوظيفها في مشروع كبير وخطير.

من هنا نستطيع القول أن القراءة الخاطئة من قبل قيادة المحور وأذرعها إن كان في لبنان أو غزة أو حتى اليمن ، قادت إلى نتائج أقل ما يقال فيها ، أنها لم تنجح في أن تجعل تطابق حسابات الحقل على يطابق حسابات البيدر. فوقائع الميدان مثقلة بالخسائر في موازاة نظام عربي لم يحرك ساكناً لإنقاذ غزة من الجوع، والحراك الجماهيري بقي في إطار رد الفعل الضعيف والعاجز ولم يشكل ضغطاً يتناسب وحجم الجرائم التي ترتكب بحق الشعب العربي الفلسطيني، كما أن الرأي العام العالمي بقي عند حدود التعاطف الشعبي الإنساني ، فيما اصطف الغرب كل الغرب باستثناء البعض خلف الحرب الأميركية الصهيونية على العرب في محاولة لإعادة رسم خرائط الشرق الأوسط وفق التصور الأميركي.

في ظل كل هذه الوقائع وما أفرزته معطيات الميدان لا بد من التأكيد على جملة حقائق ومنها:

- إن الشعب العربي الفلسطيني أقبل على هذه المعركة منحازاً لخيار المقاومة وليس بالضرورة للخيار السياسي للطرف الذي تصدر المشهد، وهو على استعداد للانخراط في أي معركة ضد العدو وفي أي وقت بغض النظر عن هوية من يقودها.

- إن فلسطين هي ملك الشعب العربي الفلسطيني ، ملك الأجيال الحالية والسابقة واللاحقة وكل أجيال الأمة العربية . وأن فلسطين لم ولن تكون مساحة استثمار لأي فريق أو جهة إقليمية تحاول توظيف هذا الأمر لتضمن موقعها وتحسين شروطها في أية ترتيبات على مستوى الإقليم والتي تضع مصالحها فوق كل اعتبار. كما أثبتت

الوقائع خاصة عندما تريد الإمساك بالورقة الفلسطينية وتوظيفها في هذا الإطار.

- إن حرب الإسناد كشفت عدم واقعية الشعارات التي رفعت لجهة قوة الردع والقوة ، وهو ما اعترف به المعنيون الذين عادوا إلى القول ، أننا لسنا جيشاً بل مقاومة تعتمد التصدي والاستنزاف وأن النصر ليس بهزيمة العدو بل بمنعه من تحقيق أهدافه ،والتراجع في نفس الوقت عن شعار الإسناد لصالح رد العدوان.

- خطأ الرهان على "وحدة الساحات"،ولن نزيد عن القول إنها غير موجودة وأن الحركة السياسية الجارية الآن تتلخص بمسألتين : الأولى ، أن إيران معنية بهذا الصراع بمدى عدم الإضرار بأرضها وأمنها ومصالحها ، وهي ثانياً ، اتخذت عدة خطوات تراجعية في الحديث عن التراجع التكتيكي دون المساس بالاهداف الاستراتيجية التي تحكمها وشائج الاخوة بين الايرانيين والاميركيين.

في ظل كل هذه الأوضاع التي ما تزال مفتوحة على تداعيات خطيرة وكبيرة سواء في غزة أو الضفة الغربية وعلى مجمل القضية الفلسطينية وما يطرح من مشاريع لفرض السيادة "الإسرائيلية" على الضفة الغربية، ونوايا احتلال غزة وتنفيذ خطط استيطانية على أرضها.

نقول أن بداية الخروج من المأزق الراهن إنما تكمن باجراء مراجعة نقدية شاملة وتجاوز أخطاء الماضي والابتعاد عن المصالح الفئوية الضيقة لصالح حماية المشروع الوطني الفلسطيني من خلال إنهاء سريع وحاسم ونهائي للانقسام المقيت الذي لم يكن بدوافع فلسطينية ،وهو لن يتحقق إلا من خلال وحدة وطنية فلسطينية في ظل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني التي كانت على الدوام وستبقى خيمة الفلسطينيين وإطارهم الشرعي والوحيد الذي ينضوي ويلتف حوله كل الفلسطينيين ويحظى باعتراف وتأييد كل العرب وكل العالم.

ملاحظات سريعة ولا بد من تناول أكثر تفصيلاً لاحقاً.

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

إن العدو الصهيوني ومن خلال حربه التي أطلقها على غزة ببشرها وحجرها وشجرها ، لم يوفر الأعيان المحمية بالقوانين والمواثيق الدولية في زمن الحرب ومنها المؤسسات الصحية والخدمية ومراكز الإيواء والمدارس ودور العبادة وكل ما له صلة بالشأن الحياتي ، فضلاً عن الحصار المفروض براً وجواً وبحراً وجعل عمليات إيصال المساعدات الإغاثية أكثر صعوبة وتعقيداً ، وهو ما أدى إلى رفع عدد الضحايا المدنيين الذين حيل دون إمكانية إيصال المواد الغذائية والإسعافات الأولية إليهم وهم يواجهون الموت جوعاً وعطشاً واختناقاً تحت الانقاض.

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

على قدر أهل القِمم، أتت الخيبات!
من قِمم اللاءات الثلاث، إلى قِمم التطبيع!

في الوقت الذي تمر فيه الأمة العربية في أخطر منعطف في تاريخها نتيجة الإنكشاف الكلي للفضاء العربي الذي عبثت به قوى الإستعمار الدولية والإقليمية بعد عقود من الأزمات المستعصية نتيجةالحروب والإحتلالات والتوغلات ليس في عمقها الجغرافي والسياسي والأمني فحسب، بل في العمق الإجتماعي والثقافي والتربوي...، التي بدأت مع إحتلال إيران للأحواز العربية "المنسية" عام ١٩٢٥، والتي هي خارج سياق الإهتمام العربي والقمم العربية، لتليها قضية إحتلال فلسطين عام ١٩٤٨، مرورا" بقضايا المغرب العربي، والحرب اللبنانية (١٩٧٦-٢٠٠٠)، وصولا" لإحتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما ترتب على هذا الإحتلال [الأميركي-الإيراني] من تداعيات خطيرة على مستوى المنطقة العربية من محيطها إلى خليجها، إضافة إلى أزمات اليمن والسودان وسوريا ، لم تنجح أي قمة من القمم العربية في حل أي قضية من القضايا التي ذُكرت أعلاه بما تقتضيه المصلحةالقومية العليا.

فالجامعة العربية التي أسست عام ١٩٤٥ كإطار جامع للدول العربية للنظر في كل المسائل العالقة وإيجاد الحلول لها، مُنيت بمتلازمة الفشل في إيجاد مخارج حلول لكل القضايا، إن كان نتيجة الخلافات التي تعصف بين أعضائها أو نتيجةالهيمنة الغربية تحديدا" الأميركية على قراراتها وعجز معظم القادة العرب عن مواجهة الإملاءات الأميركية.

نعمت بيان

مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول الاسكندنافية

وعضو الهيئة الإدارية في منظمة المغتربين العرب في السويد

فالجامعة العربية التي نظمت عشرات القمم التي كانت شعاراتها في الستينات " اللاءات الثلاث" [لا صلح لا اعتراف ولا تفاوض مع العدو الصهيوني قبل أن يعود الحق لأصحابه]، ينتهي المقام ببعض دولهافي الهرولة لإقامة علاقة تطبيع مع الكيان الصهيوني الذي يرتكب اليوم افظع الجرائم على مرأى ومسمع العالم بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني ، حيث هذا الوضع الخطير يستوجب من الجامعة الدعوة لعقد قمة طارئة لوقف شلال الدم والتطهير العرقي الذي يمارسه العدو الصهيوني ، لكن للأسف، لم تحرك هذه الدول ساكنا" ولم تكلف نفسهاعناء اتخاذ إجراءات تلجم وتوقف هذا العدوان، بل على العكس، فهي التزمت الصمت حتى عن التنديد ، بل وصل الأمر والوقاحة ببعض الدول على الموافقة الضمنية لما يرتكبه العدو والمساهمة في الحصار على الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة. فماذا أنتجت القمم العربية الـ ٤٨ لقضايا الأمة؟؟

أدناه، نستعرض بشكل ملخص قائمة القمم التي عُقدت، أهدافها والنتائج التي حققتها.

١.قمة أنشاص - ٢٨ آيار/مايو ١٩٤٦

بدعوة من الملك فاروق (مصر) وبحضور الدول السبع المؤسسة للجامعة العربية(مصر، السعودية، اليمن، العراق ، لبنان، سوريا وشرق الأردن)، عُقدت هذه القمة الأولى التي خرجت بعدة قرارات

أهمها، مساعدة الشعوب العربية المُتسعمَرة على نيل استقلالها، وأن القضية الفلسطينية في القضية القومية العربية المركزية، إضافة إلى الدعوة إلى وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما اعتبر المؤتمرون أن أي سياسة عدوانية ضد فلسطين من قِبل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا هي سياسة عدوانية تجاه كافة دول الجامعة العربية، وضرورة حصول طرابلس الغرب على استقلالها ، والعمل على إنهاض الشعوب العربية وترقية مستواها الثقافي والمادي لمواجهة أي اعتداء صهيوني داهم.

٢.قمة بيروت –١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦

عقدت بدعوة من الرئيس اللبناني كميل شمعون إثر الاعتداء الثلاثي على مصر وفلسطين (قطاع غزّة) ، وشارك فيها تسعة رؤساء عرب أجمعوا في بيان ختامي على مناصرة مصر ضد العدوان الثلاثي، واللجوء إلى حق الدفاع عن النفس في حالة عدم امتثال الدول المُعتدية (بريطانيا وفرنسا واسرائيل) لقرارت الأمم المتحدة ووامتنعت عن سحب قواتها، واعربت القمة عن تأييدها لنضال شعب الجزائر في سبيل الاستقلال عن فرنسا.

٣.قمة القاهرة – ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤

عُقدت بناءً على اقتراح من الرئيس المصري جمال عبد الناصر في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، وتضمن بيانها الختامي بالنقاط التالية: الإجماع على إنهاء الخلافات العربية، ودعوة دول العالم وشعوبها إلى الوقوف بجانب الأمة العربية في دفع العدوان الإسرائيلي، وتشكيل قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية، وذلك ردا على ما قامت "اسرائيل" من تحويل خطير لمجرى نهر الأردن، مع إقامة قواعد وأطر سليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني من أجل تمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره.

٤.قمة الإسكندرية – ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤

عُقدت هذه القمة في مدينة الإسكندرية /مصر، حيث دعت في بيانها الختامي إلى دعم التضامن العربي في مواجهة التحديات ومنها البدء بتنفيذ مشروعات استغلال مياه نهر الأردن، والترحيب بمنظمة التحرير الفلسطينية.

٥.قمة الدار البيضاء – ١٣ أيلول/ سبتمبر١٩٦٥

عُقدت هذه القمة في الدار البيضاء/المغرب التي قاطعتها تونس نتيجة خلافها مع مصر. دعت القمةإلى الالتزام بميثاق التضامن العربي ودعم القضية لفلسطينية وتصفية القواعد الأجنبيةومنع انتشار الأسلحة النووية.

٦.قمة الخرطوم – ٢٠ آب/أغسطس ١٩٦٧ ، قمة اللاءات الثلاث

عُقدت القمة بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧، وبحضور جميع الدول العربية ما عدا سوريا، وأبرز قراراتها اللاءات الثلاث، [لا صلح، لا تفاوض ولا اعتراف مع دول الإحتلال "إسرائيل"].

٧.قمة الرباط- ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩

عُقدت هذه القمة لوضع استراتيجية عربية لمواجهة الكيان الصهيوني، ودعت لإنهاء العمليات العسكرية في الأردن بين المقاتلين الفلسطينين والقوات المسلحة الأردنية ودعم الثورة الفلسطينية.

٨.قمة القاهرة – ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠

خُصصت هذه القمة لأحداث ما عُرف "بأيلول الأسود"، حيث حصلت اشتباكات بين المنظمات الفلسطينية والقوات العسكرية الأردنية، وقد قاطع القمة كلٌ من سوريا والعراق والجزائر والمغرب. ودعا المجتمعون إلى الإنهاء الفوري للعمليات العسكرية، وإطلاق سراح المعتقلين من كلا الجانبين، مع تخصيص لجنة لمتابعة تطبيق الإتفاق.

٩. قمة الجزائر – ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣

عُقدت القمة بحضور ١٦ دولة، والتي دعت اليها سوريا ومصر بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقاطعتها ليبيا والعراق. وضعت القمة شرطين للسلام مع دولة الإحتلال "اسرائيل"، هما انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية المحتلة، واستعادة الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه. كما دعت القمة إلى تقديم كافة الدعم المالي والعسكري للجبهتين السورية والمصرية من أجل استمرار نضالهما ضدّ العدو الإسرائيلي. كما شهدت هذه القمة انضمام موريتانيا إلى الجامعة العربية.

١٠.قمة الرباط – ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤

عُقدت القمة بمشاركة كافة الدول العربية إلى جانب الصومال التي شاركت للمرة الأولى. ودعت القمة إلى تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتحرير مدينة القدس، واهم قراراتها هو اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا" شرعيا" ووحيدا" للشعب الفلسطيني.

١١.قمة الرياض – ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٦ (قمة غير عادية)

بدعوة من السعودية والكويت عُقدت هذه القمة لبحث الأزمة اللبنانية وسبل حلّها، حيث دعت إلى وقف إطلاق النار في لبنان وإعادة الحياة الطبيعية إليه، واحترام سيادته ورفض تقسيمه وإعادة إعماره.

١٢.قمة القاهرة – ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦

عُقدت هذه القمة استكمالا" لقمة الرياض (١٦/١٠/١٩٧٦)، التي دعت إلى ضرورة مساهمة الدول العربية في إعادة إعمار لبنان،

والتعهد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي.

١٣.قمة بغداد – ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٨

عُقدت القمة بطلب من العراق، إثر توقيع مصر اتفاقية "كامب ديفيد للسلام" مع دول الإحتلال "إسرائيل"، والتي شكّلت أخطر المفاصل في تاريخ النضال العربي، حيث خرجت مصر (التي هي أحد أهم أعمدة الصمود العربي)، من دائرة الصراع العربي-الإسرائيلي. رفضت القمة الاتفاقية التي وقعها أنور السادات، وقررت نقل مقر الجامعة العربية إليتونس،وتعليق عضوية مصر ومقاطعتها، والغاء قرارات بشأن مقاطعة اليمن كان مجلس الجامعة قد اتخذه.

١٤.قمة تونس – ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩

عُقدت القمة بدعوة من الرئيس التونسي حبيب بورقيبة، حيث جدد المشاركون إدانتهم لاتفاقية كامب ديفيد، وقرروا استمرار إحكام مقاطعة النظام المصري ، كما أدانوا سياسة الولايات المتحدة الأميركية وتأييدها "لإسرائيل".

١٥. قمة عمان – ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠

عُقدت القمة بهدف إسقاط اتفاقية كامب ديفيد، وتأكيد المشاركين على أن قرار مجلس الأمن ٤٢١ لا يُشكل إطاراً" صالحاً" للحل في المنطقة، كما دعوا إلى تسوية الخلافات العربية.

١٦.قمة فاس – ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨١

عُقدت القمة بغياب مصر وليبيا وتناولت مشروع السلام العربي، والموقف العربي من الحرب العراقية-الإيرانية، إضافة إلى الموضوع الإفريقي.

١٧. قمة الدار البيضاء- ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٥ (قمة غير عادية)

تم في هذا القمة البحث في القضية الفلسطينية، وتدهور الأوضاع في لبنان والإرهاب الدولي.

١٨.قمة عمان – ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ (قمة غير عادية)

خُصصت القمة لبحث موضوع الحرب العراقية والتضامن مع العراق، والنزاع العربي الإسرائيلي، وقضية عودة مصر إلى الحضن العربي.

١٩.قمة الجزائر – ٧ حزيران/يونيو ١٩٨٨ (قمة غير عادية)

عُقدت القمة بدعوة من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، حيث دعت إلى دعم الإنتفاضة الفلسطينية الأولى، وأدانت السياسية الأميركية لإنحيازها لإسرائيل إلى جانب الإعتداء الأميركي على ليبيا، فيما أيدت سيادة ليبيا على خليج سرت.

٢٠.قمة الدار البيضاء – ٢٣ آيار/ مايو ١٩٨٩ (قمة غير عادية)

أعادت القمة عضوية مصر في الجامعة العربية، وتم البحث في قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والمؤتمر الدولي للسلام، وتشكيل لجنة لحل الأزمة اللبنانية وتأكيد التضامن مع العراق.

٢١.قمة بغداد – ٢٨ آيار/مايو ١٩٩٠ (قمة غير عادية)

بدعوة من الرئيس العراقي صدام حسين، عُقدت هذه القمة بغياب سوريا ولبنان، حيث تم التأكيد على أن القدس هي عاصمة فلسطين، ورحبت بوحدة اليمن الشمالي والجنوبي، وحذرت من تصاعد موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين وخطورتها على الأمن القومي العربي، وأدانت قرار الكونغرس الأميركي اعتبار القدس عاصمة "لإسرائيل".

٢٢.قمة القاهرة – ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٠ (قمة غير عادية)

عُقدت القمة على ضوء دخول العراق إلى الكويت، والتي تغيبت عنها تونس مطالبة بتأجيلها، ولم يحضرها من قادة الخليج سوى البحرين.

٢٣.قمة القاهرة – حزيران/يونيو ١٩٩٦ (قمة غير عادية)

عُقدت القمة بدعوة من الرئيس المصري حسني مبارك، والتي دعمت جهود السلام على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي، إضافة إلى دعم اتفاق العراق مع الأمم المتحدة حول برنامج النفط مقابل الغذاء.

٢٤. قمة القاهرة- ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ (قمة غير عادية)

عُقدت القمة بحضور جميع أعضائها وسميت "بقمة الأقصى" على أثر اقتحام رئيس وزراء العدو آرييل شارون مسجد الحرم القدسي الشريف. ودعا المشاركون إلى إنشاء صندوق باسم انتفاضة القدس برأسمال ٢٠٠ مليون دولار أميركي لدعم أسر الشهداء، وإنشاء صندوق الأقصى برأسمال ٨٠٠ مليون دولار أميركي لدعم الإقتصاد الفلسطيني.

٢٥.قمة عمان – ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١

أكد المشاركون في القمة تمسكهم بقطع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، وتعهدوا بدعم صمود الشعب الفلسطيني ماليا" وسياسيا". وتم في هذه القمة اختيار عمرو موسى أمينا" عاما" للجامعة العربية خلفا" لعصمت عبد المجيد.

٢٦. قمة بيروت – ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢

تُعتبر هذه القمة من القمم المفصلية في تاريخ القمم العربية، حيث تبنت مبادرة السلام التي تقدمت بها المملكة العربية السعودية كخيار استراتيجي للدول العربية، أي التطبيع مع الكيان الصهيوني في ظل حل الدولتين، شرط الإنسحاب الإسرائيلي إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. مما يعني نقض كل ما جاء في القمم السابقة بما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي وضرورة اعتماد

الكفاح المسلح لتحرير فلسطين ، كل فلسطين . كما دعت إلى ضرورة التوصل إلى تنفيذ القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي ينص على حق العودة للفلسطينيين.

٢٧. قمة شرم الشيخ – آذار/مارس ٢٠٠٣

عُقدت القمة للإعراب عن رفضها المُطلق لضرب العراق، وطالبت بإعطاء فرق التفتيش المهل الكافية لإتمام مهمتها في العراق، وأكدت على مسؤولية مجلس الأمن الدولي في عدم المساس بالعراق، وامتناع أي دولة عربية عن أي عمل عسكري يستهدف أمن وسلامة العراق أو أي دولة عربية اخرى. [لكن للأسف النتائج أتت عكس ما أدعاه المشاركون في القمة].

٢٨. قمة تونس – ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤

تم تأكيد القادة المشاركين على موافقتهم وتمسكهم "بوثيقة الإصلاح" وبالعمل العربي المشترك باعتماد "وثيقة العهد والوفاق". وأكدت تمسكها بمبادرة السلام العربية كما اعتمدتها في قمة بيروت ٢٠٠٢، مع التعهد بحشد التأييد الدولي لها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، والتأكيد على حق سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى وأبو موسى).

٢٩.قمة الجزائر – ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥

عُقدت هذه القمة بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري (٢٠٠٥/٢/١٤)، وركز المشاركون على الدعوة للإنسحاب السوري من لبنان، وإجراء الانتخابات في موعدها، وأكدوا تمسكهم بالسلام كخيار استراتيجي، وقرروا إنشاء برلمان عربي انتقالي لمدة خمس سنوات مع أمكانية تمديدها لمدة عامين كحد أقصى.

٣٠.قمة الخرطوم – ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٦

تمت في القمة الموافقة على إنشاء مجلس السلم والأمن العربي ونظامه الأساسي على ان تحل أحكامه محل أحكام آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها.

٣١. قمة الرياض ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧

تمت تجديد الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، كما تم التأكيد على أن التصور العربي للحل السياسي والأمني لما يواجهه العراق من تحديات يستند إليها احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية.

٣٢.قمة دمشق – ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٨

خُصصت القمة لتشجيع الاتصالات بين الإمارات العربية وإيران لحل قضية الجزر الإمارتية الثلاث المحتلة عبر الإجراءات القانونية والوسائل السلمية لإستعادة هذه الجزر.

٣٣. قمة الدوحة – ١ آذار/ مارس ٢٠٠٩

تم في القمة رفض المشاركين لمذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الئيس السوداني عمر البشير، على خلفية النزاع في إقليم دارفور وغرب السودان، وشددت على دعم السودان في مواجهة ما يستهدف النيل من سيادته وامنه واستقراره ووحدة أراضيه.

٣٤.قمة سرت – ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ (قمة غير عادية)

تم إقرار سلسلة توصيات عامة بشأن تفعيل العمل العربي المشترك، والتأكيد على دعم السودان والصومال، وأجلّت بغض القضايا الخلافية الى قمة بغداد التالية (٢٠١٢/٣/٢٩).

٣٥. قمة بغداد – ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢

انعقدت هذه القمة بعد اندلاع ثورة الربيع العربي في سوريا، بحضور الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حيث دعت إلى حوار بين الحكومة السورية والمعارضة، ومطالبة الطرفين (الحكومة والمعارضة) التعاون من المبعوث الأممي . إذا هي قمة أقل من عادية ولم تخرج عن الإطار التقليدي لمسار القمم السابقة.

٣٦. قمة الدوحة – ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٣

لقد تم عزل موقع سوريا الرسمي في القمة، والإعتراف بالإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلا" شرعيا"للشعب السوري، ومنحته مقعد سوريا، ورُفع على الإئتلاف في القمة.

٣٧. قمة الكويت – ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤

تم إعادة الإعتبار للنظام السوري بعد رفع علم الدولة السورية الرسمي، واقتصرت مشاركة المعارضة على القاء رئيس الإئتلاف أحمد الجربا كلمة باسم المعارضة. وفي البيان الختامي تم التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية ومسألة ضرورة قيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس بحدود ١٩٦٧، وتحميل "إسرائيل" مسؤولية التوتر في المنطقة العربية، واعرب المشاركون عن رفضهم الإعتراف بإسرائيل "دولة يهودية".

٣٨. قمة شرم الشيخ – ٢٨و٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥

استحوذ موضوع اليمن على القمة وعاصفة الحزم لدعم شرعية الرئيش عبد ربّه ضدّ الإنقلاب الحوثي، كما تبنت القمة التي لم توجه الدعوة للإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، تشكيل قوات عربية مشتركة تشارك فيها الدول اختياريا، وتتدخل هذه القوة عسكريا لمواجهة التحديات التي تهدد أمن

وسلامة أي من الدول الأعضاء بناء على طلب من الدولة المعنية، وهو القرار الذي تحفظ عليه العراق.

٣٩.قمة نواكشوط – ٧و٨ تموز/ يوليو ٢٠١٦

لأول مرة تستضيف العاصمة الموريتانية، نواكشوط قمة تحت شعار "قمة الأمل"، حيث تم البحث في النزاعات في اليمن وسوريا والعراق وليبيا إضافة إلى قضايا أخرى ذات اهتمام مشترك.

٤٠. قمة الأردن – ٢٨و٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧ ، [قمة البحر الميت]

أبدى القادة المشاركون في القمة استعدادهم لتحقيق "مصالحة تاريخية"مع دولة الإحتلال مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وطالبوا دول العالم بعدم نقل سفاراتهم إلى القدس، أو الإعتراف بها كعاصمة "لإسرائيل". وعبرّ المؤتمرون عن دعمهم للحل السياسي في سوريا وللحكومة الشرعية في اليمن، وتحقيق مصالحة في ليبيا.

٤١.قمة الظهران – ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٨ / السعودية

سُميت قمة القدس العربية حيث أكد بيانها الختامي على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك لمواجهة الأخطار التي تواجه الدول العربية وتهدد أمنها واستقرارها.

٤٢. قمة تونس – ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩

أكد البيان الختامي للقمة على رفض القرار الأميركي بالإعتراف بسيادة دولة الإحتلال على الجولان، وايضا" التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية، وتعزيز مبادرة السلام التي أطلقت في قمة بيروت ٢٠٠٢، كما تعهدت القمة بتوفير الدعم المالي لموازنة فلسطين وشبكة الأمان المالي، إضافة لتعزيز مناعة المنطقة العربية عبر المصالحة الوطنية العربية.

٤٣. قمة مكة المكرمة – ٣٠ آيار/ مايو ٢٠١٩

عُقدت القمة لبحث التدخل الإيراني في المنطقة، إثر الهجوم الذي استهدف سفنًا تجارية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهجوم الحوثيين على محطتي ضخ نفطيتين بالسعودية.

٤٤. قمة الجزائر – ١و٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٢

كان المفروض عقد هذه القمة في عام ٢٠٢٠، ولكن بسبب جائحة كورونا أجّلت إلى عام ٢٠٢٢، التي ناقشت موضوع الخلافات العربية، وتداعيات جائحة كورونا، إضافة إلى إنشاء لجنة اتصالات وتنسيق عربية لدعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

٤٥. قمة جدة – ١٩ آيار/مايو ٢٠٢٣

بحثت القمة قضايا عديدة واعتمد مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة "إعلان جدة" الذي تضمن قضايا، فلسطين،سوريا،ليبيا، اليمن والسودان وملفات اقتصادية، كما شهدت القمة مشاركة الرئيس السوري في القمة بعد عودة سوريا إلى الجامعة العربية في ٧ آيار/مايو ٢٠٢٣.

كما كان هناك ٤ قمم اقتصادية هي:

١.قمة الكويت الإقتصادية ، ١٩و٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩

٢.قمة مصر الإقتصادية ، ١٩و٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١

٣.قمة الرياض الإقتصادية، ٢١و٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

٤.قمة بيروت، ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٩

في محصلة العرض الموجز أعلاه للقمم العربية التي عُقدت على مدى عقود، يتبين انها انتجت قرارات بقيت معظمها حبرا" على ورق ولم يُنفذ أيٌّ منها ، وعليه فشلتهذه القمم في حل أي قضية رغم الشعارات والعناوين المهمة التي اعتمدتها في اجتماعاتها ، وإن معظم البيانات الختامية لهذه القمم لم تتجاوز مواقف التنديد والتمنيات والمجاملات ، فلا هي وصلت إلى حل بما خص القضية الفلسطينة والتيّ اعتبرتها معظم القمم قضية العرب المركزية، ولا منعت غزو العراق، ولا حلّت أزمات السودان وليبيا وسوريا واليمن ، ولا فعلّت نظام الدفاع العربي المشترك. حتى على الصعيد الإقتصادي والاجتماعي لم نشهد برامج تنموية فعالة للدول العربية التي تعاني أزمات في هذا المجال، أيضا في المجال التعليمي والتربوي، لم يُثر في القمم العربية موضوع الخرق الخطير للمناهج التعليمية في بعض الدول العربية من قِبل منظمات يهودية-صهيونية تعمل على تغيير محتوى هذه المناهج بما يخدم السردية الإسرائيلية، وغيرها من القضايا الأخرى.

اذا، الخلافات بين الدول الأعضاء والتباين في الرؤى حول هذه الأزمات والعجز والفشل في إيجاد صيغ حلول، قصم ظهر العمل العربي المشترك الذي من المفترض ان يحمي ويصون مصالح الأمة التي هي اليوم على مفترق خطير خاصة مع استفحال العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان، والتوغل الإيراني في العمق العربي الذي يلتقي مع المشروع الصهيوني ولا يقل خطورة عنه. فهل كتب على هذه الأمة العظيمة بتاريخها وقيمها بتلازمة الفشل الذي ترعاه أنظمة فقدت كل القيم الأخلاقية والوطنية والقومية ؟

المراجع:

١. https://www.aljazeera.net/encyclopedia القمم العربية

٢-https://ar.wikipedia.org/wiki/قائمة_مؤتمرات_القمة_العربية/

العدوان على الأمة يتدثر بالغطاء الإقليمي والدولي

الدكتور غالب الفريجات
الاردن

يشهد وطننا العربي عدواناً امبريالياً صهيونياً إقليمياً، تتكالب فيه هذه الأطراف على فلسطين ولبنان والسودان. وقد مثّل ما تم من احتلال العراق قبل أكثر من عشرين سنة قمة التآمر الدولي على الأرض العربية، واستهداف النظام الوطني، الذي كان حالة متميزة في نهضته من جهة، وفي مستوى ما توصل إليه من قوة عسكرية وعلمية.

كانت هذه القوى العدوانية تظن واهمة أن بإمكانها النيل من هذه الأمة، رغم حجم عدوانها وتعدده، وبشكل خاص دولة العدوان الصهيوني، التي كانت تدعي بأنها تملك قوة عسكرية ذات قدرات على التحكم بكل تحركات الدول العربية على وجه الخصوص، ولكن السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، أظهر مدى هشاشة هذه القدرات، وعرّى الكيان أمام العالم إلى جانب أنه سقط في منظور الكثير من الأطراف العربية التي كانت تلهث وَراء التطبيع معه.

وهشاشة هذا الكيان تبدّت في كونه كيان مصطنع لا قدرة له على الصمود أمام أي جهد عربي نضالي مقاوم، وكان ذلك واضحاً بحجم الهلع الغربي للحالة التي أصابته. فقد أسرعت القوى الامبريالية الغربية لحشد أساطيلها لدعم هذا الكيان الغاصب وحمايته.

لقد بدأ السابع من أكتوبر بضربة في عمق الكيان الصهيوني على جميع الصعد لهذا الكيان العسكرية والسياسية والاجتماعية. فشهد العالم قطعان المهاجرين الذين ظنوا واهمين بمصداقية الأمن والأمان الذي وعدتهم بها الصهيونية العالمية حين دفعتهم للهجرة إلى أرض فلسطين. فكان للسابع من أكتوبر الأثر الأكبر في سقوط هذه السردية الصهيونية، التي كانت ذات شعارات طوباوية لا أساس لها من الصحة أو الوجود على أرض الواقع، كشعار (فلسطين أرض بلا شعب تعطى لشعب بلا أرض)، إلى جانب العديد من الشعارات الصهيونية التي تحاول جاهدة زرع ثقافة وجودها "التاريخي" المزعوم على أرض فلسطين.

ومع العدوان الصهيوني المستمر كان هناك العدوان الإيراني الذي يتدثر بالإسلام زوراً وبهتاناً، وهو الذي عمل جاهداً لإضعاف الأقطار العربية حد التوصل إلى تحكمه بصناعة القرار كما في العراق وسوريا ولبنان واليمن. وهو من يعمل على اقتسام الكعكة العربية مع الكيان الصهيوني، ما يؤكد على أن الوجود العدواني الإيراني والصهيوني وجهان لحالة واحدة وهما يمارسان هذا الدور تحت المظلة الأمريكية. وقد تأكد ذلك في الدور الإيراني باحتلال العراق الذي قُدِّم له على طبقٍ من ذهب من قبل إدارة بوش تقديراً لدوره وجهوده في الغزو سنة ٢٠٠٣.

كان للعدوان الإيراني أثره الكبير في إضعاف الصف العربي، وفي الوقت الذي تتعرض فيه غزة لهجمة صهيونية شرسة تهدف إلى إبادة الشعب العربي الفلسطيني، كان النظام الإيراني يبيع المقاومة الكلام، والكلام فقط، حتى أن أذرعه التي تأتمر بأوامره كانت ولمدة أشهر من العدوان الصهيوني على قطاع غزة تمارس لعبة المشاغلة مع الكيان الصهيوني بتنسيق أمني مكشوف بين الطرفين رافعة شعار وحدة الساحات الذي لم يُمارس على أرض الواقع بشكل فعلي، نظراً لمحاولة إيران لكسب التنازلات من أمريكا بما في ذلك تصفية أذرعها، وهو الأمر الذي كان متوقعاً من خلال حجم التصفيات وجسامة العدوان الغاشم على لبنان والتدمير الإجرامي الهائل الذي أحدثه في بنيته التحتية.

واليوم يستمر العدوان الصهيوني الوحشي على لبنان، الذي يترك آثاراً تدميرية هائلة تعجز الدولة اللبنانية عن الإيفاء بمتطلبات معالجتها، بكل ما يحدثه من تبعات خطيرة على المواطنين الذي أجبروا على التهجير من جهة، ولحاجة الدولة إلى الكثير من المساعدات المادية العينية والطبية والخدمية، وإعمار ما أحدثه العدوان من تدمير، في الوقت الذي لم نسمع أو نشاهد أي أثر لأي نوع من المساعدات الإيرانية للشعب اللبناني. وهو ما يدلل على المستوى الذي يتعامل فيه النظام الإيراني مع الأقطار العربية التي استهدفها عن طريق تجنيد أتباع له فيها، حيث عمل جاهداً من خلال ذلك على سلخها عن انتمائها

القومي للسير في ركبه، وتحقيق أهدافه التي يتقدمها حمايته من أي استهداف خارجي.

إن العدوان الإيراني والصهيوني المزدوج على الأمة العربية، وتحديداً ما يجري على الأرض اليوم في فلسطين ولبنان يؤكد أنه يحدث بغطاء امبريالي وتحديداً أمريكي أوربي، وإن حجم الدمار الذي يتركه ويحدثه على الأرض يؤكد مستوى الحقد التاريخي المتأصل، وحجم الخراب الذي يحدثه بتفكيك الجبهة العربية من خلال الاستهداف المزدوج بين احتلال الأرض، وبين تقسيم المجتمع لخدمة أهدافه.

إن جبهة المقاومة في فلسطين، وبشكل خاص صمود أبناء غزة، بثباتهم افشل تحقيق الأهداف الصهيونية في تهجيرهم من أرضهم ليخلو للعدو القطاع من أجل جلب المزيد من المهاجرين الصهاينة. إن هذا الصمود البطولي يؤكد على أن شعب فلسطين وقضيته العادلة ليست قابلة للنسيان، ولا الإهمال، أو التجاوز من العديد من الأطراف المحلية والعربية والدولية.

إن غياب الوحدة العربية وأدنى حد من صيغ التعاون والتكامل بين الأنظمة العربية الرسمية، هو السبب الرئيس في كل ما يحدث من عدوان امبريالي صهيوني إقليمي ممثلاً بالعديد من الأطراف الإقليمية إن من الكيان الصهيوني، أو إيران، أو تركيا، أو إثيوبيا.

فالكل طامع في الأرض العربية وثرواتها، وما على الجماهير العربية تتقدمها أحزابها وقواها الوطنية والقومية إلا تشديد النضال ورفع مستوى وتائر العمل الشاق للضغط باتجاه توحيد العمل العربي، فترتقي بذلك في فعلها إلى مستوى الحدث العظيم، الذي يستهدف كل الوطن العربي في موارده كما في نضالاته على الجبهات الوطنية والقومية، لتعيد الأمة حضورها التاريخي الذي افتقدته عبرسيطرة القوى الدولية والصهيونية والإقليمية عليها.

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

وإذا كانت قرارات محكمة العدل الدولية وكذلك المحكمة الجنائية الدولية، لا تتمتع بقوة التنفيذ الجبري لضرورات استصدار قرار تنفيذي من مجلس الأمن وهو غير الممكن بحكم الموقف الأميركي الحاضن والداعم لموقف العدو والذي لا يتردد في استعمال حق النقض ضد كل قرار دولي يرمي إلى إدانة "اسرائيل" وحتى طلب وقف إطلاق النار الذي سقط مؤخراً بفعل الفيتو الأميركي ، فإن هذه القرارات إنما تنطوي على قيمة معنوية واعتبارية كبيرة

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

روائح الكبريت في سماء بغداد والتلوث البيئي في العراق
المسببات والنتائج والحلول ..!؟

يعاني العراق اليوم من ازمة بيئية حقيقية وكارثية يعيشها منذ اكثر من عقدين من الزمن لا تقل اهمية عن ازمات اخرى يعيشها العراق في العقود الاخيرةمن مشاكل لا حصر لها في غيابوجود اي تخطيط لمعالجتها في الافق. ويبقى ضحية هذه الازمات والمعانات والكوارث هو الشعب العراقي الذي تفتك به الامراض والجهل والفقر والعوز. في الوقت الذي يشكل ما لديه من الاموال والموارد خزين قادر على ان يحل كل مشاكله بوقت قياسي لا بل ويجعله يلحق بركب الدول المتقدمة والمتطورة.

ورغم الاموال التي تخصص لوزارة البيئة الا انه لا يزال العراق يحتل المرتبة العاشرة لاكثر الدول تلوثا في العالم بحسب التقديرات الدولية المختصة بهذا الجانب. كما يعتبر العراق ثاني دول العالم باحتراق الغاز المصاحب لانتاج النفط..!! فاين الخطط والحلول لمعالجة بيئة هذا حالها..!؟ واين دور الحكومات والوزارات منذ ما يقارب عقدين من السنين والعراق ينزف دما وموتا بطيئا نتيجة ما تعرض له من تلوث بيئي تارة بالاشعاعات النووية، واخرى بالقنابل المحرمة دوليا التي ضُرب بها العراق، واخرى تعرض لها من جَراء ما شهدته اجواءه واراضيه من عمليات عسكرية طيلة السنين الماضية..

التلوث البيئي

وبحسب مختصين في البيئة العراقية فان التلوث البيئي يرجع الى عدد كبير من العوامل ابرزها الغاز المنبعث من السيارات ومحطات تكرير النفط فضلاً عن محطات انتاج الطاقة الكهربائية والعواصف الترابية والاثار الملوثة بالاشعاعات النووية ومخلفات الحروب التي تعرض لها العراق ومياه الصرف الصحي والالغام والنفايات الصحية ونفايات المستشفيات والفضلات الصناعيةو مخلفات ومواد القطاع الزراعي والمولدات الكهربائية الفردية والجماعية والنفايات المنزلية. وبوجود هذه الاسباب المتعددة فان مسؤولين في دوائر البيئة يحمّلون الوزارة المسؤولية بنسبة ٩٠٪ عن ما موجود من الملوثات في العراق داعين الى المعالجة خاصة لموضوع مخلفات الاستخراجات النفطية.

ابرز الأمراض المنتشرة

شهد العراق انتشار امراض لم يكن يعرفها شعبه من قبل وقد صنفها مختصون بانها من اخطر الامراض المستعصية والقاتلة لما تشكله من تهديد حقيقي على حياة المواطنين. وبحسب مختصين فان ابرز هذه الامراض هي الحمى النزفية والايدز والسرطانات والتشوهات الولادية والطاعون والسل والجدري والجرب والكوليرا، فضلا عن الامراض المنتشرة بين الماشية والاغنام وهي امراض فتاكة وقاتلة لكن بشكل بطيئ.

ويقدر ضحايا التلوث البيئي بعشرات الالوف، منهم منتوفي ومنهم منلازال بين المصابين دون اية حلول حكومية لايقاف انتشاره في العاصمة وفي جميع المحافظات.

الدخان الكبريتي

يشير احد المختصين العراقيين في مجال التلوث البيئي ان الدخان الكبريتي الذي لوحظ انتشاره بشكل غريب في الاونة الأخيرة فيسماء بغداد.والذي تسبب في انتشار رائحة كريهة في اجواء العاصمةلا يؤثر سلباعلى اجوائها وسمعتها ونفسية المواطنين فيها فقط، وانما على جودة الهواء ايضاًاذ ان تراكيزه تسبب الاختناق. ويضيف ان استمرار هذه الحالة من تصاعد دخان الكبريت واستنشاقه من قبل المواطنين سيتسبب لهم بمشكلات في الرؤية واخرى في الجهاز التنفسي . وهذا الدخان الكبريتي ناتج من حرق الوقود الثقيل المتمثل في النفط الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت وعند حرقه يولّد غازات سامة وان مصدر هذه الرائحة هو مصطفى الدورة ومحطة الطاقة الحرارية بالدورة ومحطة القدس في شمال بغداد والمحطات الكهربائية الاخرى، أضافة الى معامل الاسفلت والطابوق وغيرها من مصادر كحرق النفايات في النهروان ومعسكر الرشيد.

وما شعر به سكان بغداد خلال الايام الاخيرة هو ازدياد تراكيز

الملوثات الى مستويات عالية تسببت بانتشار رائحة اشبه بالكبريت وهي تعني طغيان ثاني اوكسيد الكبريت في الجو.

ما هو سر هذا الانتشار المفاجئ

والملاحظة الهامة التي يستفسر عنها المواطنون كثيرا والمثيرة لاستغرابهم هي:ما هو سر هذا الانتشار المفاجئ والمستمر والسريع لهذه الروائح وهذا الغاز؟؟ . وتأتي بعض التفسيرات المفجعة في ان هناك احتراق مفتعل يجري بكميات كبيرة خارج مصفى الدورة بهدف احداث تذمر كبير من المصفى من اجل بيع الاراضي التي يشغلها لصالح استثمارها من قبل فئة منتفعة من الافراد تحت صفقات مشبوهة مع عناصر من المتنفذين، غير عابئين بان المصفى هو ملك الشعب العراقي، و هو أحد موارده الاستراتيجية التي يفخر بها منذ عقود من الزمن، ولا هم معنيين بالاثار الخطيرة الناجمة عن هذا التلوث البيئي على الشعب العراقي.

الحلول

ان الحلول تكمن في حماية المصفى من هذه الممارسات التي تعبث به وبصحة الناس وسمعة العاصمة ، والعمل على السيطرة الفوريةعلى انبعاث تلك الغازات من المصفى، وافشال مساعي الفئة المستفيدة الفاسدة التي تطمع في استثمار اراضيه بالعبث بموارد الشعب العراقي الصابرعلى حساب صحته ومصلحته وذلك لان ادعاءهم بان الحل هو ابعاد موقع المصفى خارج حدود بغداد ، هو امر صعب جدا اذا لم يكن مستحيلا على حد تقدير الخبراء المختصين.

والافضل هو توفير الحلول الوطنية الممكنة التي تحافظ على موارد الشعب العراقي وعلى بيئته وصحة ابنائه في نفس الوقت، مثلتطوير مكائن تكرير النفط يكون الناتج النهائي منها خالياً منايةغازات سامة. كما يتضمن وبحسب رأي الخبراء المختصين،تبني استراتيجيات وتقنيات حديثة للاستفادة من الغازات الناتجة لانتاج حامض الكبريتيك، يتم بموجبها تحويل التلوث الى مكسب اقتصادي جديد للشعب العراقي.

الا ان كل هذه الحلول ستبقى حبراً على ورق في ظل غياب الخبراء والمختصين والكفاءات المشهود لها بالنزاهة والحرص والوطنية في مفاصل صنع القرار السياسي و الفني والمهني. ويستفحل الامر مع وجود شخوص لا تتوسم فيهم الكفاءة والخبرة والنزاهة والحرص والمسؤولية والامانة على موارد الشعب، وبغياب ذلك سيبقى هذا البلد يعاني الويلات والدمار، والضحية هو الشعب العراقي وسمعة هذا البلد العظيم.

ملتقى الخبراء والإختصاصيين العراقيين

تبذير ميزانية العراق المنهوبة أساساً

تم صرف مبالغ ضخمة لتنفيذ هذا التعداد ،في وقت يعاني فيه العراق من أزمة اقتصادية خانقة.

يرى النقاد أن هذه الأموال كان من الممكن أن تُوجه إلى تحسين الخدمات العامة أو تخفيف معاناة المواطنين بدلاً من صرفها على عملية مشكوك في نزاهتها وأهدافها .

مؤامرة الأقاليم... ولعبة العملاء فيها

سبق لقيادة البعث المجاهد أن أصدرت أكثر من بيان عبرت فيها عن موقفها الواضح من موضوع الأقاليم (مؤامرة التقسيم) وأكدت أن هذا الموضوع يعتبر من أخطرِ المواضيع التي تستهدف حزباً وحدوياً كحزب البعث العربي الاشتراكي، وللأسف الشديد أن هناك البعض من سياسيي الصدفة الذين يعانون من الضعف في السياسة ولا يفهموا مساراتها واتجاهاتها من ساروا في هذا الاتجاه الذي يعتبر من أخطر الاتجاهات والخطوات التي تسعى إلى تقسيم الوطن وشرذمته. ومن العيب أن يسعى البعض ممن يدعون الوطنية والحس القومي، مستخدمين هذه الطرق والوسائل التي من شأنها أن تمزق الأوطان ومنها العراق العظيم، نحذر مرة أخرى هؤلاء الشراذم من الدعوة إلى موضوع الأقاليم التي يسعى إليها أعداء الوطن والمستعمرين أعداء الأمة العربية مدعين أن هناك من يدعمهم من الجهات الوطنية وفي مقدمة ذلك قيادة البعث العظيم بأنها تدعم ذلك أمثال (البياتي) وآخرين، ننصح هؤلاءٍ بأن يتركوا ذلك وينفوه نفياً قاطعاً ويحترسوا من ادعاءاتهم المنحرفة والكاذبة هذه.

قيادة قطر العراق
لحزب البعث العربي الاشتراكي
بغداد الرشيد
١٧ تشرين الثاني ٢٠٢٤

التعداد السكاني الباطل في العراق: بين التزوير والتغيير الديموغرافي

شهد العراق مؤخرًا تنفيذ ما يمكن تسميته بـ"التعداد السكاني الباطل"، والذي أثار جدلًا واسعًا وشكوكًا حول مصداقيته وأهدافه الحقيقية.

هذا التعداد، وفقًا للعديد من المراقبين، لم يكن محاولة صادقة لتسجيل السكان بدقة، بل عملية تتضمن أجندات سياسية وديموغرافية تهدف إلى تغيير الواقع السكاني والاجتماعي في البلاد.

القطاع الزراعي السوري

جسام امين

يشكل القطاع الزراعي في سوريا أهمية بالغة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور..

إذ يحتل مركز الصدارة بين قطاعات الاقتصاد الوطني، بحكم أن سوريا تعتبر بلداً زراعياً بالمقام الاول وغالبية السكان يعيشون في الريف ويعتمدون على مخرجات القطاع الزراعي بالرغم من بدايات نهوضه وما يواجهه من معوقات تؤدي إلى عدم استغلال مقوماته الاقتصادية المتاحة.

ويعتبر هذا القطاع غنياً بموارده الاقتصادية غير المستغلة لابتعاد الدولة عن الإهتمام والرعاية وصرف أنظار السلطة السياسية والطبقة الطفيلية القائمة لأمور ربحية سريعة وغير مشروعة..

وتؤكد الكثير من معطيات القطاع الزراعي السوري انه في حالة استغلال تلك المقومات يمكن للقطاع الزراعي أن يلعب دوراً مهماً في مواجهة الفقر والبطالة والتخفيف من الاعتماد لاهم السلع الغذائية على الواردات الغذائية من الأسواق الخارجية.

وفي حالة الاهتمام بهذا القطاع من خلال انتهاج أسلوب التخطيط القطاعي يمكن لسوريا أن تواجه فقرها الغذائي وتؤمن مستويات عالية من الأمن الغذائي والتخفيف من الاعتماد على الخارج وبالتالي يمكن للبلاد الخروج من أزماتها الغذائية الصعبة والتوقف عن طلب المساعدات التي معظمها غذائية ويمكن توفيرها من الإنتاج المحلي في حالة النهوض بالقطاع الزراعي..

ونظراً لأن سكان الريف السوري، وحسب الإحصاءات الرسمية الدولية، يشكلون أكثر من ٧٠ بالمئة من إجمالي سكان البلاد وتواجه الأنشطة الزراعية الكثير من المعوقات التي تحول دون تحديثها وتطويرها لمستويات تؤهل القطاع الزراعي لتلبية احتياجات الكثافة السكانية المشار إليها، فإن قضية إدخال التقنيات الحديثة والاستفادة من التجارب الدولية وما وصل إليه عالم اليوم من التقنيات المتطورة في مجال تنمية أنشطة القطاع الزراعي مهمة للغاية...

والبداية المطلوبة لاستغلال ما هو متاح من المقومات الاقتصادية في القطاع الزراعي لا يمكن حصولها بظل الواقع السياسي الحالي وتحكم الطبقة الحاكمة والعصابات الطفيلية بالقرار السياسي..

أن القطاع الزراعي في سوريا يتصدر قطاعات الاقتصاد الوطني إلا أن التكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع لا تزال بدائية وتستخدم تكنولوجيا أولية في بعض من الأنشطة وذلك بسبب ان سوريا تعتبر في عالم اليوم وبعد حرب النظام على شعبه دولة فاشلة متخلفة ومنهارة بسبب الحروب الداخليه المتتالية منذ تسلط النظام الحاكم على شؤون البلاد وابعاد سوريا عن شعبها وعن قوتها وعن أمتها، الأمر الذي أدى إلى أن سوريا لم ترَ الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي يشكل شرطاً أساسياً لولوج عصر التطور التكنولوجي، الذي يعيشه عالم اليوم كما نراه بأم العين...

كما ان تأثير التكنولوجيا في الأنشطة الزراعية عديدة ومتنوعة ومن أهمها التالي:

١) مضاعفة الإنتاج الزراعي

٢) تقليل تكلفة الإنتاج وتوفيراً للوقت والجهد

٣) إمكانية مواجهة تقلبات المناخ

٤) رفع المستوى المعرفي لسكان الريف وتطوير حياته المعيشية

٥) تجويد مخرجات الإنتاج الزراعي وبالتالي تغطية الأسواق المحلية بمنتجات عالية الجودة وبنفس الوقت تمكين البلد من الدخول للأسواق الخارجية بمنتجات زراعية منافسة..

ان سوريا بعد تجاوز محنتها السياسية وإبعاد الطغمة الحاكمة عن البلاد واستكمال مراحل التغيير الوطني لا بد من الاهتمام بالوضع الداخلي وبناء البلاد ووضع الاسس المتطورة للنهضة والتطور وتكثيف وتوسيع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالقطاع الزراعي كالصناعات الغذائية لما لها من أهمية نسبية عالية..

ان سوريا تستحق من شعبها وقواها الوطنية كل اهتمام ورعاية لبناء البلاد والشروع في تأسيس نظام وطني ديمقراطي خالي من التسلط والفردية والاحتكار والتخلف والطائفية..

والى امام...!!

لم تنته اللعبة بعد...!

حينما نولد في بلادنا البسيطة في قرى المناطق الصعبة النائية في الارياف الفقيرة تكون الحياة قد سجلت في مرماك هدفاً لا غبار عليه...

فأنت منهزم منذ البداية واحد إلى صفر...

وإذا لم تحصل على تعليم جيد وراقي فذلك الهدف الثاني...

وإذا كان والداك فقيران فانت خسرت أيضا الهدف الثالث...

وعرفت انت في حوران على سبيل المثال المحافظة السورية النائية المحتلة القاحلة فأنت حينئذٍ قد خسرت بنتيجة أربعة إلى صفر...

ففي هذا الملعب ليس لديك خيارات سوى الكفاح والصراع في نهارك وفي ليلك وفجرك وحتى ايام العطل...

... ويكون صار عند المثابرين عيد لتحقيق التعادل المطلوب

وهذا فقط مع مرمى الحياة الحلوة المرة الثقيلة البسيطة الجميلة على القلب...

وليحدث التوازن في العقل وفي المساواة في ملعب الحياة والنجاح والتقدم مع العسر والشدة والتأني والصبر...

اما وبعد ان انتهت التباري في ملعب الحياة في عهدة الصراع الحياتية الصعبة...

دخلت ارياف سوريا وحوران بالذات في لعبة جديدة كانت هي الأصعب والأعقد...

وفي جبروت القتلة دخلت لغة الدم ولم يشف احد حتى اليوم واللعبة ام تنته بعد...

لان الحقد الذي يخزنه القتلة لا تطيقه حتى الجبال...

الحقد على نجاح لعبة التباري مع الحياة...

لدرجة ان حوران والجنوب في سوريا أصبح مصدراً للعلم والقوة والشهامة كشهامة قائد الغساسنة وملكها جبلة بن الأيهم وعادوا إلى جذورها الطيبة الأصيلة التي يتحدث عنها التاريخ العربي بكل اعتزاز وفخر...

حوران وحدها اصبحت تصدر عشرات الالاف من المدرسين والمثقفين والجبابرة إلى سوريا نفسها والى العرب والعالم اجمع بالرغم من قساوة الحياة...

لذلك ضهر الحقد المركب دفعة واحدة وهو هذا النجاح الكبير والفوز والقوة...

... ولم تنته اللعبة بعد
انها تمضي حتى النهاية...!!

ج. أ.

هذا التحول الإيجابي قد يكون المتغير الأهم على الصعيد الدولي في إعادة استحضار القضية الفلسطينية كقضية وطنية وإنسانية والتي ما كان لها لأن تستحضر بهذه القوة لولا صمود شعب فلسطين وتشبثه بأرضه والمقاومة التي يبديها بكل أشكالها العسكرية والجماهيرية والتعبوية ضد محاولات اقتلاعه منها ودفعه مجدداً إلى عالم الشتات.

CORTE PENAL INTERNACIONAL

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

كلما أفلس نوري المالكي عاد الى عقد فشله المتأصلة..!

ثابت ياسر الجميلي

لا نستنكر ولا نستغرب من أن يحمل نوري المالكي وحزبه وفصيلته الفارسية الفعل والانتماء والهوى، عداءً متأصلاً لحزب البعث العربي الاشتراكي، ولكل ما هو عروبي في العراق، بل يزيدنا ذلك فخراً واعتزازاً.

شرف للبعث أن يعاديه أعداء العراق وأعداء الأمة العربية، وأعداء الإيمان الحقيقي الذي تجسد صيانة الأوطان وحماية أمنها واستقلالها أصدق وأسمى صيغ التعبير عنه.

لسنا نحن الوحيدين من يقول عن نوري المالكي وجماعته أنهم ذيول، ولصوص دمروا العراق وشعبه. بل هذا القول أصبح يردده كل العراق والعالم، ومنهم كوادر من حزب نوري المالكي نفسه، بعضهم غادر الحزب، وبعضهم يقر بذلك لكنه لا زال يتشبث به ليجد مزيداً من فرص الإجرام والنهب وسلب المال العام والإمعان بإضعاف وتمزيق العراق.

إنه لعزّ وفخار للبعث أن يعاديه قوم فرعون وعاد ولوط وثمود، الذين قاتلوا العراق وسفكوا دماء أبنائه عندما خدموا كمليشيات إلى جانب إيران في حربها العدوانية التي شنتها لثمان سنوات ضد وطنهم العراق.

إنها وثيقة اثبات لوطنية البعث الأصيلة، ولقوميته العروبية المنطلقة من صميم نبع الإسلام والإيمان وتراث الأمة وحضارتها.

لن يبتئس بعثي واحد أن يتلقى سموم وسهام وبغضاء من يكرهون العراق وباعوه لإيران ولأمريكا، لكي يتسلموا سلطة وحكم تحميه الامبريالية والصهيونية، وتدفع رواتبه وتمويل بعض أنشطة مليشياته من البنك الفيدرالي الأمريكي، ويسخّر كل جهوده وثروات العراقيين في خدمة اعادة تشكل الإمبراطورية الفارسية الطائفية المجوسية التي هدفها الأول والأخير هو تقاسم احتلال أرض العرب وثرواتهم مع الكيان الصهيوني، في تخادم جليّ أصبح واضحاً وضوح الشمس، وكل ذلك على حساب الدم العربي في العراق وفلسطين ولبنان.

لن نزعل قط إلا إذا لم يهاجمنا أعداء العراق وشعبه. لن نحمل غيضاً سياسياً إلا إذا شعرنا للحظة واحدة أن نوري المالكي وحزبه وقومه الفرس يتناسون أو ينسون أننا طهرنا العراق منهم كطابور خامس، وحمينا عروبة الأمة وأمنها واستقرارها منهم. فلقنّاهم دروساً في الرجولة والبطولة والشهامة والشجاعة والصدق والنقاء في حماية العراق وشعبه والدفاع عن حياض الأمة وقضيتها المركزية فلسطين.

إن الأحرار في العراق وفي كل أرجاء العالم يعلنون بوضوح لا لبس فيه، إن حزب الدعوة ومن شاركه في اسناد ودعم غزو العراق واحتلاله سنة ٢٠٠٣، ومن شارك في العملية السياسية الاحتلالية البغيضة هم حلفاء الامبريالية والصهيونية، وهم أعداء العراق والأمة وأعداء الدين والإيمان.

وانها لشهادة نفخر ونسعد بها أن يعود نوري المالكي وجوقته بين الحين والآخر للإعلان عن عقد فشلهم العصيّة على الحل، ويفضحوا سرطانهم الذي يغذي بقاءهم، ألا وهو العداء للبعث.

عُرُوبَة البَصْرَة والخَلِيج شَوْكَة فِي عُيُونِ إيرَان وَذيُولِها

ناصر الحريري

منذ أيام قليلة تمت إزالة كلمة "العربي" من اسم "مركز دراسات البصرة والخليج العربي" في محافظة البصرة، مما أثار احتجاجات كبيرة وجدلاً واسعاً حول هذه الخطوة. إذ يثير هذا التصرف استياء أبناء الشعب العراقي الأحرار الذين يعتبرون حذف كلمة "العربي" انتهاكاً لهويتهم وتاريخهم وثقافتهم.

وتُعتبر هذه القضية حساسة للغاية في عموم العراق، خاصةً في البصرة ذات الإرتباط العميق بالهوية العربية والتاريخ العريق للأمة العربية وبالذات للخليج العربي. لذا فإن هذا الفعل الخبيث لإيران وذيولها يمس الهوية العربية للبصرة وأهلها الكرام وعموم العراق والأقطار العربية في هذا الجزء من وطننا العربي الكبير.

إن الهوية العربية لأقطار الخليج العربي ومنها العراق، وخاصة في مدينة البصرة، تشكل جزءاً أساسياً من نسيج المجتمع فيها ومنظومته الثقافية والإجتماعية. فالعراق مثلاً، بما له من إرث تاريخي وموقع جغرافي في العالم العربي، يتمتع بهوية عربية قوية ومتجذرة تبرز في مختلف جوانب الحياة اليومية في البلاد.

والبصرة بالذات، كواحدة من أقدم المدن في العراق والوطن العربي، تحمل تاريخاً طويلاً مرتبطاً بالهوية العربية والثقافة الإسلامية. فهي من أقدم المدن الإسلامية التي بناها العرب عند الفتح الاسلامي في عام ١٤ هـ الموافق ٦٢٥ م، وكانت مركزاً حضارياً واقتصادياً وثقافياً منذ ذلك الوقت. وأسهمت المدينة في إثراء الأدب والشعر والفكر العربي عبر العصور، وبرزت منها شخصيات عظيمة كان لها أثر كبير في الثقافة العربية والإسلامية، مثل الحسن البصري، وسيبويه، وهذا الإرث الحضاري يربط البصرة والعراق ككل بالعالم العربي، ويجعل الهوية العربية جزء لا يتجزأ من صفات وطبيعة حياة العراقيين.

وفي عموم اقطار الخليج العربي، فان الهوية العربية ليست مجرد انتماء جغرافي، بل تمتد لتشمل اللغة، والدين، والتقاليد والقيم الإجتماعية. والعراق، بعربه وأكراده وأقلياته المتنوعة، لطالما كان ساحة للتنوع الثقافي تحت مظلة الهوية العربية الجامعة. لذا، فإن أي محاولة للتقليل من شأن الهوية العربية، سواءً في البصرة أو في عموم العراق، تجد مقاومة من قبل المجتمع العراقي الذي يعتز بانتمائه إلى الأمة العربية وبتاريخه العريق.

هذا الإرتباط العميق يفسر ردود الفعل القوية تجاه أي خطوة تُعتبر تهديداً لهذه الهوية. فالبصرة وعموم العراق يشكلان جزءاً جوهرياً من نسيج الثقافة العربية في الخليج العربي، وأي محاولة لتغيير ذلك يُنظر إليها على أنها مساس بالهوية والكرامة الوطنية والقومية.

لذا تسعى إيران وذيولها في العراق إلى سلخ الهوية العربية عن الخليج عموماً وعن العراق وشعبه بالذات، عبر هيمنتها وتأثيرها السياسي والثقافي المتزايد في العراق. وتسعى بعض الجهات المدعومة من إيران إلى تعزيز الولاء الطائفي أو القومي الفارسي على حساب الهوية العربية. ويظهر هذا التأثير بشكل خاص في بعض المناطق التي تتواجد فيها قوى وميليشيات موالية لإيران، تعمل على الترويج لأجندة سياسية وثقافية تتعارض مع الهوية العربية للعراق المتجذرة منذ آلاف السنين. فالعراق جزء من الأمة العربية منذ أزمان سحيقة، وأصبح له دور محوري في الحضارة العربية الإسلامية. ومحاولة تغيير هذه الهوية تعني بالنسبة للعراقيين تهديداً لكينونتهم الأساسية ولإستقلالهم الثقافي والسياسي.

لذا وبرغم الهيمنة الإيرانية على العلاقات السياسية والتجارية في العراق، إلا أن التدخل في الشؤون الثقافية ومحاولات تغيير الهوية يواجهان رفضاً شعبياً واسعاً، على كل المستويات والصعد ومن قبل قطاعات الشعب كافة التي ترى في الحفاظ على الهوية العربية للبصرة أولوية مطلقة وقضية وطنية وقومية لا يمكن التنازل عنها وتستحق الدفاع عنها بكل ما تمتلك من قوة لأنها قضية كينونة ووجود من عدمه.

مخاطر محاولات إيران طمس الهوية العربية للعراق:

تتعدد مخاطر محاولات إيران لطمس الهوية العربية للعراق، وتتضمن أبعاداً ثقافية، واجتماعية، وسياسية ومنها:

- تهديد الهوية الثقافية والتاريخية: حيث يتمتع العراق بتراث عربي غني يميزه عن غيره. ومحاولات طمس هذه الهوية تشكل تهديداً لجذورهم الثقافية والتاريخية في البصرة وبغداد والموصل وغيرها من

الحواضر العربية، وأي محاولات لطمس هذه الهوية تتعارض مع ارتباطهم بتاريخهم وهويتهم.

• الولاء والانتماء الوطني: تسعى إيران من خلال تأثيرها إلى إحداث انقسامات طائفية، من خلال بعض الأطراف المدعومة من قبلها وبالتالي خلق الهويات الطائفية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، مما يخلق انقسامات داخلية، تخدم العدو الصهيوني الرامي إلى تفتيت الأقطار العربية، مما يضعف الإنتماء الوطني المشترك الذي يجمع العراقيين بمختلف طوائفهم وأعراقهم على مر العصور قديمها وحديثها.

• التدخل في السيادة: يشعر العراقيون بأن محاولات إيران للتأثير على العراق تهدف إلى تعزيز نفوذها السياسي في البلاد، والقضاء على أي وجودٍ لسيادة العراق وبالتالي جعله تابعاً لسياستها الإقليمية.

• تغيير الرموز الوطنية: كجزء من تغيير الثقافة الوطنية تسعى إيران إلى تغيير الرموز مثل استبدال أسماء الأماكن العربية بأسماء مرتبطة بإيران أو نشر رموز ثقافية ودينية غير عربية على نطاق واسع، مما يشكل اضعاف للرموز الوطنية والعربية.

• السيطرة الإقتصادية: العراق يُعد سوقاً مهماً لإيران، خاصة في ظل العقوبات الدولية المفروضة على إيران، والتي صُمِّمَت بحيث يكون العراق هو الرئة التي يتنفس منها الإقتصاد الإيراني على حساب نهب الموارد والثروات والمصالح العراقية، خاصة في قطاعات مهمة مثل النفط والزراعة والصناعة والتجارة.

• تقييد الحريات والممارسات الدينية: إن النفوذ الإيراني يؤثر على التنوع الديني والمذهبي في العراق، إذ تسعى بعض الجهات المدعومة من إيران إلى فرض نمط ديني واجتماعي معين، مما يهدد حرية ممارسة المعتقدات والشعائر الدينية ويهدد التعايش السلمي المجتمعي المتسامح عبر العصور.

ماذا تعني القومية العربية للعراقيين في مواجهة القومية الفارسية؟

القومية العربية بالنسبة للعراقيين تمثل العنصر الأساس للهوية الثقافية والسياسية والتاريخية، وركيزة أساسية للتلاحم الاجتماعي والصخرة التي يستند عليها النضال من أجل الاستقلال والسيادة. وهذه القومية تتجلى في التصدي لأي محاولات لفرض الفرسنة أو تأثيراتها الثقافية والسياسية في العراق وفي أي بقعة من أقطار الوطن العربي. وتمثل القومية العربية للعراقيين عدة مضامين منها:

- ترسيخ الهوية الوطنية المشتركة: فالقومية العربية بتسامحها المعروف وإنسانيتها وأبتعادها عن المفاهيم العرقية والشوفينية، توحِّد العراقيين من مختلف الطوائف والأديان تحت مظلة وطنية جامعة، تتجاوز الهويات الفرعية والإنتماءات الطائفية. فهي تركز على انتماء العراق للأمة العربية، مما يعزز الشعور بالمواطنة المشتركة والولاء للوطن.

- الإرث الحضاري والتاريخي: القومية العربية تربط العراقيين بتراث تاريخي وحضاري مشترك يمتد من بغداد ودمشق إلى القاهرة والقيروان والرباط. وهو مبعث فخر العراقيين وعنوان هويتهم. فالعراق له دور عظيم في التاريخ العربي، وكانت البصرة نقطة اشعاع فيه كما كانت بغداد عاصمة الحضارة الإسلامية في العصر العباسي، مما يجعل الهوية العربية جزء من هويته العريقة ويعزز الشعور بالإنتماء إلى هذا الإرث حتى بين الأعراق غير العربية فيه، وقد شكلت هذه السمة التي تميز بها العراقيون مبعث فخر وسمة حضارية لهم عبر العصور ولا سيما في التاريخ المعاصر.

- السيادة والإستقلال: القومية العربية بالنسبة للعراقيين هي القاعدة الأساس التي ينطلق منها النضال ضد الهيمنة الأجنبية، سواءً كانت فارسية أو غيرها. فبقاء العراق متماسكاً بهويته العربية يعني الإبتعاد عن الإنقسامات التي تهدد استقلاله وتجعل قراره السياسي والاقتصادي خاضعاً للنفوذ الخارجي.

- التواصل الثقافي: فاللغة العربية، باعتبارها لغة الدين والثقافة، توحد العراقيين وتعزز شعورهم بأنهم جزء من الأمة العربية، فهي تربط العراقيين بمحيطهم العربي وبثقافته المميزة الخاصة، مما يمنحهم هوية مستقلة ومتميزة عن القوميات الأخرى ولا سيما الفارسية.

- التضامن العربي والمصالح المشتركة: القومية العربية تعزز لدى العراقيين شعوراً بالتضامن مع الدول العربية المجاورة، فهناك قضايا ومصالح مشتركة تجمع العراق بالدول العربية الأخرى. وهذا التضامن يعد حاجزاً أمام أي محاولات لعزل العراق عن عمقه العربي.

- الرفض الشعبي للتوسع الإيراني: بالنسبة للعراقيين، فان القومية العربية تعبر عن رفضهم لأي محاولات توسعية تسعى لفرض القومية الفارسية، التي يرون فيها تهديداً لهويتهم وسيادتهم. لذا فإن مواجهة أي وجه من أوجه التغلغل الفارسي، لا يمثل دفاعاً عن الهوية العربية فقط، بل دفاعاً عن سيادة العراق وحريته.

إن القومية العربية بهذا المعنى هي أكثر من مجرد انتماء ثقافي، فهي بالنسبة للعراقيين كينونة ونقطة قوة في مواجهة أي محاولات طمس وجودهم، وكرامتهم الوطنية واستقلالهم.

لذا تشكل عروبة البصرة والخليج شوكة في عيون إيران التي تكرر احتجاجها على التسمية في عدة مناسبات في محاولات فاشلة لإنكار الحقيقة ولتقبل واقع تاريخي وجغرافي ساطع، وهو أن الخليج عربي، وأن البصرة ستبقى رغم كل شيء منارة اشعاع عربي حضاري فيه.

حرب السُودان كأداة للهيمّنة عليه

د. الشفيع خضر سعيد

بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠٢٤، وفي الموقع الإسفيري "ديمقراطية الشعوب"، باللغة الإنكليزية، نشر المفكر وأستاذ الاقتصاد في الجامعات الهندية، البروفسور برابات باتنايك، مقالاً دسماً يتناول نزوع الغرب الرأسمالي إلى التوسّع وإعادة فرض هيمنته على العالم، مشيراً إلى أن التطوّر المستمر لعملية مركزة رأس المال، وترسيخه بالتبعية، أسفر عن تخفيف حدّة التنافس بين المراكز الرأسمالية العالمية، عكس ما كان يحدث في الماضي، وباتت هذه المراكز تعمل كرأس مال موحد يسعى للاستحواذ على العالم بأسره، وليس تقسيمه إلى مناطق نفوذ لقوى متنافسة، كما يسعى لإعادة فرض هيمنته على المناطق التي انفصلت عنه في السابق نتيجة ثورات حركات التحرر الوطني. ولتحقيق هذا الهدف، يستخدم رأس المال الموحد، أو الإمبريالية الموحّدة كما أسماه كاتب المقال، سلاحين: فرض نظام اقتصادي نيوليبرالي عالمي، وشنّ الحروب وتأجيج النزاعات. وبينما يتسبّب السلاح الأول في معاناة شديدة للشعوب ويقود في النهاية إلى النيوفاشية؛ فإن السبب الثاني يدفع البشرية نحو الكارثة. في مقالنا اليوم نحن معنيون بالسلاح الثاني لعلاقته المباشرة بحرب السودان، كما نعتقد.

يقول البروفسور برابات، تُلهب الإمبريالية الموحدة، أو مراكز رأس المال، أوار الحربين الدائرتين حالياً، في أوكرانيا وفي فلسطين ولبنان. ففي أوكرانيا، تنكر حلف الناتو لتعهداته، قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي، إلى الزعيم السوفييتي الأسبق ميخائيل غورباتشوف، بعدم التوسع شرقاً. لكن الحكومة الأوكرانية التي وصلت إلى السلطة بمساعدة أمريكية مباشرة، أعلنت رغبتها في الانضمام إلى الناتو، وبدأت صراعاً دموياً، مستفزاً لروسيا، مع منطقة الدونباس الناطقة بالروسية. الولايات المتّحدة وبريطانيا أفشلتا اتفاق مينسك بين روسيا وأوكرانيا، والمستشارة الألمانية آنذاك، أنجيلا ميركل، اعترفت بأنّ الاتفاق كان مجرّد خدعة لشراء الوقت حتى تستعدّ أوكرانيا للحرب. أما الهدف الرئيسي من هذه الحرب فهو محاولة إخضاع روسيا لتكون تحت الهيمنة الإمبريالية، وهو المشروع الذي بدأ بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وكاد يتحقّق في عهد الرئيس بوريس يلتسن.

وبالنسبة لحرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل في غزة ولبنان، يقول المفكر الهندي، من الخطأ توهم أنّ الدعم الأمريكي لإسرائيل في هذه الحرب هو انعكاسٌ لقوة اللوبي الصهيوني في السياسة الأمريكية، بل هو مشروع الولايات المتحدة للسيطرة على المنطقة بأكملها مستخدمة إسرائيل. أما دعم الولايات المتحدة لحل «الدولتين» فهو مجرّد خدعة. ففي كلّ مرة تُطرَح عضوية فلسطين في الأمم المتّحدة كخطوة أولى نحو تطبيق حلّ «الدولتين»، تصوّت الولايات المتّحدة ضدها؛ وكلّما وصلت مفاوضات الهدنة بين إسرائيل ومعارضيها إلى نقطة حرجة، سواء كانت تفاوض إسماعيل هنية أو حسن نصر الله، تغتال إسرائيل هؤلاء القادة. باختصار، مفاوضات الهدنة ليست إلّا خدعة إسرائيلية، بالتواطؤ مع الإمبريالية الأمريكية.

ويبدو أن الأمر نفسه ينطبق على حرب السودان التي تتجه نحو إكمال عامها الثاني من الإبادة الجماعية ودمار البلاد، فارضة اللجوء والنزوح القسريين لأكثر من ربع عدد سكان السودان، ورغم ذلك لا حراك من الدوائر العالمية المتنفذة، مراكز رأس المال أو الإمبريالية الموحّدة فيما عدا التصريحات والإدانات والرحلات المكوكية والمناشدات لطرفي القتال بوقف إطلاق النار، والعقوبات ذات التأثير الضعيف. وباستخدام محاججات البروفسور برابات باتنايك، يمكن افتراض إن هذا الحراك، على ضعفه، هو مجرد خدعة، في ظل عدم اتخاذ إجراءات قوية لمنع تدفق الأسلحة والذخائر التي تقتل المدنيين أكثر من العسكريين وطردهم من قراهم وأراضيهم كما حدث من قبل في الجنينة ويحدث مؤخراً في إقليم الجزيرة. وهناك معلومات متناثرة تفيد بأن كميات مهولة من الأسلحة وأجهزة التجسس المتطورة في طريقها الآن إلى السودان عبر دارفور ودول في غرب أفريقيا، قادمة من إسرائيل وبدعم من بعض دول الاتفاقية الإبراهيمية. ومن جانبنا، نشرت لنا صحيفة "القدس العربي" مقالاً في مارس/آذار الماضي، بعنوان "أربعة استنتاجات حول حرب السودان"، قلنا فيه إنه من غير المرجح أن تتوقف الحرب في السودان قريباً، وأن دولاً في النطاقين الإقليمي والعالمي لا ترغب في

توقفها وتريدها أن تستمر لبعض الوقت. واستندنا في استنتاجنا هذا إلى عدد من المؤشرات، منها استمرار تدفق الأسلحة بكثافة عبر دول في الإقليم، دون أي نية أو اتجاه وسط الدوائر العالمية ذات القدرة لحظر ذلك، مما يعني تشجيع إستمرار القتال.

وأن جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبتها وترتكبها قوات الدعم السريع في الجنينة والجزيرة لا تواجه برد الفعل المناسب من مراكز رأس المال العالمي. وأن هذه المراكز ظلت، في عدد من تقاريرها الرسمية، تتحدث عن أراضي السودان الخِلبي بالمعادن الثمينة المطلوبة عالمياً، ولكن ربما الأهم من ذلك تميزها بالخصوبة ووفرة المياه مما يجعلها من ضمن الحلول التي يعتمدها العالم للتغلب على أزمة الغذاء التي تضربه حالياً والتي ستصل القمة بحلول العام ٢٠٥٠. وذات التقارير توصف السودان بالدولة الفاشلة والتي تحتاج إلى إعادة تشكيل وإبدال، عبر الاستحواذ على أراضيه، ولو بالوكالة. لذلك فإن استمرار الحرب يعني استمرار الفشل حتى يتفتت السودان إلى دويلات سهل الهيمنة عليها. وأصلاً يحتل السودان موقعاً رئيسياً في مخطط إعادة تقسيم المنطقة على أساس مشروع "الشرق الأوسط الجديد"، الذي يسعى لاستخدام الفوضى الخلاقة كآلية رئيسية لتنفيذ هذا المشروع وإعادة تقسيم المنطقة، والسودان في مقدمتها، إلى دويلات دينية ومذهبية ضعيفة ومتصارعة. ومن الواضح أن استمرار الحرب واتساع رقعتها مستخدمة التهجير والنزوح القسري كما حدث في الخرطوم ويحدث اليوم في الجزيرة، وفي ظل غياب أي خطوات فعالة وملموسة من قبل المركز الرأسمالي الموحد لإيقاف كل ذلك، يخدم هذا المخطط.

وللأسف، فإن تعثر وحدة القوى المدنية وعلو أصوات الأجندة الأجنبية وسطها، وغياب رؤيتها الموحدة لكيفية وقف الحرب، إضافة إلى انفجارات النزاعات الإثنية والاجتماعية في البلد، كلها تخدم ذات المخطط.

القُدس اللندنيّة٣ نوفمبر٢٠٢٤

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

إن هذا القرار، الذي يأتي بعد قرار محكمة العدل الدولية باعتبار "اسرائيل"، مرتكبة لجريمة حرب إبادة جماعية، وعدم تقيدها بالإلزام القاضي باتخاذ التدابير الاحترازية لحماية السكان المسبوغة عليهم الحماية القانونية في زمن الحرب بموجب أحكام القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وخاصة الاتفاقية الرابعة منها، إنما يعبر عن جدية التحول الإيجابي في الرأي العام العالمي لمصلحة شعب فلسطين وقضيته الوطنية وحقه في تقرير المصير.

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

الحَرْب فِي السُّودَان
بَيْنَ الإهْمالِ العَرَبِي والنِّسْيانِ الدُّولي

محمد الامين ابوزيد

تجاوزت الحرب في السودان أكثر من ١٨ شهراً، فى ظل إصرار طرفيها على استمرارها بالتصعيد المتبادل والدفع باتجاه دخولها طوراً جديداً من التصعيد، رغم تزايد انكشاف مخاطر التدخلات الإقليمية والدولية على مجرياتها. وفي ظل ما أوردته قيادة قطر السودان لحزب البعث العربي الإشتراكي مؤخراً من مؤشرات فى ظل استمرار الحرب وتعميق تأثيراتها ونتائجها الكارثية نشير الى ما يلي:

أولاً: إصرار قيادة الجيش رفض أى مبادرة لوقف الحرب، والإنخراط فى خيار الحسم العسكري وتكثيف العمليات الحربية التى لم تظهر أي تقدم يعزز هذا الخيار الذى يبدو أشبه بالمستحيل فى ظل قراءة موضوعية لتوازنات القوى على الأرض.

ثانياً: تزايد أعداد الضحايا وسط المدنيين وتضرر البنى التحتية ومراكز الخدمات واستمرار تدهور الأحوال المعيشة وسعر صرف الجنيه السودانى، جراء القصف المتبادل بين الطرفين. الأمر الذى يلقي بظلال الحرب على الشعب السوداني الأعزل وجعله تحت نيران الطرفين العابثين بمستقبله.

ثالثاً: اشتداد حملات معاداة الحريات وحقوق الإنسان باستهداف القوى السياسية وشباب الحراك الثوري ولجان التكايا والطوارئ من خلال ما سمي بقانون "الوجوه الغريبة" الصادر أثناء الحرب، واطلاق الإتهامات واستمرار خط التخوين للمنادين بوقف الحرب.

رابعاً: إن الظهور العلنى لمليشيات نظام الحركة المتأسلمة السابق ورموزه والتحشيد الذى تقوده تحت لافتة الاستنفار من أجل الكرامة، يؤكد ما ظللنا نقوله منذ بداية الحرب بأنها حرب بالوكالة لخدمة أجندة الحركة المتأسلمة فى أحلام العودة للسلطة ومصالح ذاتية ضيقة.

خامساً: توسع قوات الدعم السريع فى الإعتداء على المواطنين ونهب الممتلكات والمحال التجارية وتهجير السكان، كما ظهر مؤخراً فى مدن وقرى وبلدات شمال وشرق ولاية الجزيرة ونيالا والفاشر فى دارفور .

لقد عكست الحرب شيوع ثقافة التضاد لا التكامل والتعايش، ثقافة أما أن تكون معى أو لا تكون، وهى تسعى لشيطنة المخالف فكرياً ودينياً وسياسياً، في حين أن احترام الآخر وتقدير مواقفه وتفهم ما لديه أصبح ضرورة اجتماعية وانسانية وثقافية وحضارية.

فى جانب آخر تبرز الحرب فى السودان تفاقم النزعة العنصرية والتمييز وتصاعد خطاب العنف والكراهية وزيادة التوترات والصدامات وتقسيم المجتمعات الى كانتونات متناحرة، وانهيار التماسك الإجتماعي وفقدان الثقة والتعايش والتعاون والتسامح من خلال ما تقوم به أطرافها من تجييش قبلى وجهوى وتسليح القبائل بإسم الاستنفار، لتواجه بعضها البعض.

أزاء هذا تبدو الحاجة ماسة إلى التوافق على حسن إدارة التنوع لصالح وحدة المجتمع، وتقوية عناصر القوة فيه، وتحويله إلى عامل ثراء وإغناء ثقافي وتماسك اجتماعي، وتحييد فرص الصراع والإنقسام، بما يعزز التصدى للمشروع الإمبريالى الصهيونى المعروف بنظرية ضرب أسفل الجدار المقترح لضرب نسيج وحدة المجتمع العربى فى أكثر من قطر تحت لافتات طائفية ومذهبية واجتماعية، بهدف إعادة رسم الخرائط وفق ما يطلق عليه ذلك التحالف "الشرق الأوسط الجديد".

إن التوجهات الأمريكية والغربية وجهود القوى الإقليمية فى إطار التوجهات الجارية منذ

بدء الحرب وحتى الآن، لا تعكس توجهاً حقيقياً لوقف الحرب في السودان. بل تتناغم مع مشروع التقسيم وإعادة رسم خرائط الوطن العربي ونهب ثرواته وضمان تغلغل الكيان الصهيوني عربياً وأفريقياً. حيث يأتي ذلك متزامناً بذات التوجه مع استمرار العدوان على فلسطين ولبنان لتكريس وجود الكيان الصهيوني وتوسعه كخندق متقدم لحماية المصالح الإمبريالية وعلى حساب مصالح العرب ووحدتهم ونهوضهم القومي.

بمعنى أن التوجهات الأمريكية والغربية لا تهدف حالياً، كما تؤكد الوقائع لوقف العدوان على فلسطين ولبنان ووقف الحرب في السودان، وإنما دعمها لتستمر طالما تخدم المصالح وتخدم تحقيق النسخة المعدلة لمشروع ما يسمى "الشرق الأوسط الجديد". من الإشارة الى علاقة أطراف الحرب في السودان، بالعدو الصهيوني، وهو الداعم الرئيس لإنقلابهم على الحكومة الإنتقالية في ٢٥ اكتوبر/ تشرين أول ٢٠٢١ وعقدهم تفاهمات ما سمي بالسلام الإبراهيمي، ومنذ لقاء يوغندا في فبراير ٢٠٢١ .

تتصاعد هذه التطورات في المنطقة في ظل حالة عدم اهتمام عربي مريبة للحرب في السودان شعبياً ورسمياً وهذا يؤشر حالة ضعف وإنحطاط قومي وتخلّي مشبوه ومريب عن الدور في لحظة وجودية فارقة أزاء تطورات الصراع مع أعداء الأمة العربية يتقدمهم العدو الصهيوني والإيراني. إذ لم تحظ الحرب في السودان بإهتمام عربي بل تشهد حالة من النسيان بالرغم من عظم تأثيراتها ونتائجها الكارثية على الوضع الإقليمي والعربي. فلم تشهد أروقة الجامعة العربية أي اجتماع وعلى أي مستوى وزاري أو قمة رؤساء لمناقشة الأوضاع في السودان. ولم تتحرك الجامعة ضمن أي مبادرة خاصة أو في إطار المبادرات الداعية لوقف الحرب بما يؤشر قصر قامتها وحالة الضعف والهوان التي تعتريها كمؤسسة قومية يجب أن تعبر عن المصالح العربية والأمن القومي العربي.

تؤكد ذلك عزلة الجامعة في مفاوضات جنيف في اغسطس الماضي، فغاية ما انتجته عبقرية الجامعة العربية قرارها رقم ٨٩١٣ الصادر في مايو ٢٠٢٣ والذي لم يتعدَّ الدعوة لوقف العمليات العسكرية وإدانة استهداف المدنيين وحل الأزمة بما يضمن أمن السودان وسيادته ووحدة أراضيه وصيانة مؤسساته من دون أن يشير ذلك القرار الى أية آليات تنفيذ أو قدرات فعالة للضغط على أطراف الحرب.

ضمن هذا الظرف المعقد لإستمرار الحرب في السودان يكمن دور الإرادة الشعبية الحاسم في وقف الحرب واستنهاض الحركة الجماهيرية على طريق تشكيل الجبهة الشعبية العريضة للديمقراطية والتغيير.

فوفقاً لما أشارت إليه افتتاحية صحيفة الهدف الناطقة باسم حزب البعث العربي الاشتراكي في السودان، فإن الحرب نشبت أساساً لقطع الطريق أمام التحول المدني الديمقراطي، ووضعت البلاد أمام حافة التقسيم والتمزق الداخلي.

وبالمقابل إضعاف القوات المسلحة بإنتاج المليشيات الموازية والنفخ في نيران الفتنة والحرب الأهلية بالدعوات للتسليح والإستنفار والتجييش على أساس جهوي وقبلي. وتعميق الإنقسامات الإجتماعية وزيادة خطاب الكراهية والعنصرية والقتل على أساس الهوية مما يمهد للحرب الأهلية ضمن خطة الحركة المتأسلمة الرامية لتدمير المجتمع أو حكمه بالقوة والتي لخصها بالنيابة عنها أحد قادة الحرب بالقول (أما سودان جديد وفق رؤيتنا أو ما في سودان).!

إن إفشال مخطط التقسيم بإستمرار الحرب عن طريق التجييش والاستنفار القبلي والمناطقي بمزاعم الدفاع عن الأنفس والأعراض الذي تقوده الحركة الإسلاموية وحلفائها .وتجاريها بالتناغم قوات الدعم السريع مستخدمة في ذلك بعض مؤسسات الجيش، يضع القوى السياسية والإجتماعية السودانية أمام مسؤوليتها التاريخية والوطنية بوحدتها والإنتظام في جبهة عريضة لوقف الحرب ومنع التقسيم، والتوافق على برنامج إنتقالي وطني لعودة الإنتقال الديمقراطي، وبناء ما دُمِّر، وإجراء انتخابات عامة لتكوين حكومة منتخبة، ومرحلياً العمل على تخفيف معاناة الشعب عن طريق إيصال المساعدات لمستحقيها، كأولوية وطنية ومسؤولية قومية وإنسانية وأخلاقية.

فإخراج السودان سالماً موحداً، من براثن مخطط التقسيم، الذي حولت الحرب أطرافها إلى بيادق في رقعة مخططة، مسؤولية وأولوية تعلى ولا يُعلى عليها.

مَعْرَكَة العَرَب الوُجودِيَّة
تُحَتِّمُ مواجَهَة الواقِع وتَرْصين الجَبَهَاتِ الدّاخِلِيَّة

ثابت ياسر الجميلي

تقديم:

تجاوز زمن العدوان على غزة سنة كاملة قبل حوالي أربعة أسابيع. ولعل هذه المعركة بين المقاومة الفلسطينية والكيان الصهيوني هي الأطول منذ احتلال فلسطين، وهي بالتأكيد الأكثر شراسة ووحشية. مارس فيها الكيان الصهيوني حرب إبادة جماعية وجرائم غير مسبوقة ضد البشرية طالت الإنسان والشجر والحجر وشملت تحطيم كل معالم المدنية وبناها التحتية. وقد امتدت عنجهية الإرهاب الصهيوني وتوسعت لتشمل في الأسابيع الأخيرة هجمات بالطيران والصواريخ على لبنان، وتوغل محدود في الجنوب اللبناني.

سقط للعرب في هذا العدوان عشرات الآلاف من الشهداء، وربما مئات الآلاف من الجرحى، ودمرت المدارس والكنائس والجامعات والمستشفيات، إضافة إلى لائحة طويلة من الاغتيالات الذين قدمتهم إيران هدية مجانية للكيان الصهيوني، لتثبت له حسن نواياها وحقيقة ما تضمره من تكامل وتوافق ولقاء استراتيجي معه.

العروبة هي الهدف:

المتابع الموضوعي لأحداث المنطقة يدرك دون عناء أن الخارطة السياسية والموقف العربي المرتبط بها قد انقلبت بزاوية انحدار مريعة بعد غزو العراق واحتلاله واغتيال نظامه الوطني القومي سنة ٢٠٠٣ م. ولعل من تحليل ما حصل، وبعد مضي كل هذه السنوات، يبدو واضحاً أن عروبة العراق ووحدته الوطنية ولحمة وتآزر شعبه، كانت هي الهدف. فهي أبرز ما أوغل الاحتلال وأدواته الحزبية والميليشياوية فيها تدميراً ونخراً واختراقاً. ومن العراق مباشرة امتدت يد المشروع الفارسي وعبر ذات المنهج والأدوات الحزبية والميليشياوية الطائفية لتستهدف عروبة سوريا واليمن ولبنان بشكل خاص، حتى صار المشهد في المشرق العربي بشكل خاص مشهد مد طائفي فارسي يوغل في تمزيق العروبة ويضعها هدفاً مباشراً لهجمات على الصعد الديموغرافية والمجتمعية والثقافية والجغرافية كافة.

ووظفت إيران إمكانات العراق المحتل لتمويل هذا الهدف، وإغراق العرب في هذه الأقطار بدماء بعضهم البعض، وتحويل الفكرة القومية العربية من مسار تحرر قومي إنساني عميق في حياة العرب، إلى شبهة وصفة غير مستساغة أومشوَّهة، وبالتالي وضع الكثير من العروبيين نتيجة ما جرى تحت طائلة الاتهام بالإرهاب الفكري أوالتخوين الوطني أوالتكفير الديني أوالإحساس المرير بالانكسار والتراجع، ليصلوا في النهاية إلى جلد أنفسهم وإنكار أصلهم وتغييب ذاتهم واستصغار أصالتهم وحضارتهم لا بل ذهب البعض إلى التشكيك بكل ذلك وصولاً إلى اليأس المطلق من المستقبل.

ولأن العروبة التي تتوالد أزمنةُ الأمة من رحمها هي عروبة إنسانية جامعة عابرة للأديان وللمذاهب والاثنيات، لذا فإن المشروع الإيراني- الصهيوني قد أمسك خنجر التفرقة الطائفية والاثنية المسموم ليمزق ثوابت الارتباط الإنساني القومي لأبناء الأمة.

فالمشروع الفارسي من مصلحته تدمير المشروع القومي العربي لأنه بطبيعته مناهض له، وبالتالي تحجيم أو إنهاء الفكر القومي ومشروعه الوحدوي التحرري، والتصدي لإنهاء كل من يمثله نظاماً أو دولة أو أحزاب وقوى عربية.

ولأنه لا بد للمشروع الفارسي المعروف بعنصريته وشوفينيته المتعالية أن يغلف نفسه بعباءات مخادعة تسهل له الولوج، فكانت الطائفية السياسية طريقه إلى تحقيق ذلك. وإمعاناً في الأذى فقد عززها بجوانب أخرى أهمها الغلو والتطرف وإشاعة الجهل والفاقة والبطالة.

ومن بين أخطر ما قام به النظام الايراني هو المتاجرة بالقضية الفلسطينية ومقاومتها الباسلة كغطاء لإضفاء الشرعية الزائفة على أهداف غير شرعية لا بل شريرة معادية، تسعى إلى ذبح الأمة العربية والقضاء على كل عناصر وجودها الثقافية والدينية والمجتمعية ونهوضها الحضاري. فاستغل النظام الإيراني ذلك للتعمية على مشروعه واندفاعه في تدمير العرب في العراق وسوريا ولبنان واليمن وفلسطين، وهذا بالضبط ما حصل في إبادة غزة المستمرة منذ أكثر من سنة، وفي تدمير لبنان. وبذلك فإنه متكامل مع الكيان الصهيوني في أهدافه، وما يناور به اليوم من تمثيليات ما هي إلا غطاء لاحتلاله أرض العرب في العراق ولبنان وسوريا واليمن.

نعم لتحرير فلسطين، ولا لاستخدامها ذريعة من قبل أعداء الأمة الإقليميين:

لا يوجد عربي شريف حر لا يؤمن بتحرير فلسطين ويعمل من أجل ذلك الهدف، ويقف مع إسناد فصائلها الفدائية المقاومة للاحتلال الصهيوني. بل لا يوجد عربي ولا إنسان حر لا يفتخر بما حققته المقاومة الباسلة عبر السنين منذ اغتصاب فلسطين وإلى الآن. غير أن الإيمان بالقضية والكفاح من أجلها شيء، والسماح لأعداء الأمة التاريخيين باستغلالها والمتاجرة بها لذبح أبناء فلسطين والأمة العربية شيء آخر. فلقد كان تخلي إيران مثلاً

عن تقديم الدعم الذي كانت تتبجح بتقديمه للمقاومة، قد مهّد لإبادة الشعبٍ العربي في غزة ولبنان وسوريا. وإمعاناً بالمتاجرة فقد تم اتخاذ كل تلك الوسائل لتعميق احتلالها للعراق وتلك الأقطار وتوسيع نفوذها فيها عبر أحزابها وميليشياتها باستخدام أموال العراق وثرواته. كما دفعت ميليشياتها الطائفية إلى ارتكاب المجازر في العراق ولبنان وسوريا مما أوهن الصلة بين أبناء الأمة الواحدة وأضعف رد فعلهم ضد الكيانٍ الصهيوني. ولم تكتفِ بذلك، فإمعاناً منها في طعن فلسطين، قامت بدفع بعض الأنظمة العربية إلى التطبيع بسبب عدوانها المستمر وتهديداتها واختراقها للجسد العربي ساعية لتفتيته بالطائفية السياسية المدمرة.

كان على إيران لو كانت صادقة النية بدعوى سعيها لتحرير فلسطين، أن ترسل جيوشها، حيث انفتحت أمامها جبهات الداخل الفلسطيني وجنوب لبنان والجولان السوري المحتل. وأن ترسل (فيلق القدس) الذي لا صلة له بالقدس الشريف غير الاسم، أو ترسل فرق من حرسها الثوري وقواتها البرية والبحرية والجوية لتدعم صمود غزة ولبنان بدل الإغراق في الدعاية الفارغة والمناورات الإعلامية والسياسية التي تخمي النظام الإيراني ومشاريعه الفارسية في الداخل الإيراني فقط.

لذا فان النظام الايراني يتحمل مسؤولية تدمير غزة ولبنان لأنه لم يقاتل كما كان يدّعي ويعِد به، بل ولم يدعم إلا بمسرحيات مكشوفة وبمقادير محسوبة لتعمية البعض. هذه هي أم الحقائق التي يدركها الآن أغلب الذين كانوا موالين للمشروع الفارسي، ومن سقطوا ببلادة ميتة في أحضانه المسمومة. فإيران هي من قامت بتصفية، بطريقة واخرى، المقاومة على اختلاف وتباين الطرق والوسائل. وهي التي باعت المقاومة الوهمَ ولم تجهزها بالقوة الكافية لصناعة التوازن الذي كانت تعد به. وهي التي صدعت رأس العرب بشعارات تحرير فلسطين لكنها في الواقع وفرت ظروف غير مسبوقة ليحقق الكيان الصهيوني جرائم الإبادة في غزة والضفة وفي لبنان. لقد استخدمت إيران القضية الفلسطينية للحفاظ على نظامها الكهنوتي المعادي للشعوب الإيرانية وللإنسانية، ولكي تخمي مشاريعها ومصالحها في الوطن العربي.

لا حلّ إلّا بوحدة العرب:

نحن كأمة عربية وطلائع ثورية نؤمن ونعمل على تحرير فلسطين كلها من النهر الى البحر، ونؤمن أن هذا التحرير لا ينجزه فصيل ولا حزب ولا دولة عربية لوحدها، بل يتم فعلاً وبزمن منظور في حالة واحدة، هو أن يواجه العرب كلهم متحدين بأي شكل من الأشكال، هذا التحدي المصيري دولاً وجماهير وقوى وأحزاب. بمعنى أن توحِّد الأمة كامل طاقاتها الجبارة، وبأي سقف وحدوي وتكاملي ممكن، وتوظفها في صراعها الوجودي هذا.

قد يقول البعض، وتحت وطأة الخسائر وشدة الخذلان واليأس الذي يشيعه العدو في النفوس، أن هذا طرح مثالي أو غير واقعي، في حين أن الفرصة الآن سانحة أكثر من أي وقت مضى لتشع أنوار الحقيقة في العقل العربي الرسمي والشعبي، تلك الحقيقة التي يثبتها الواقع كل يوم، وهي أنه بدون وحدة وتكامل العمل العربي المشترك على صعيديه الشعبي والرسمي، لن يتمكن العرب من خوض معركتهم الوجودية التي تحتم مواجهة كلِ عوامل التفرقة والقضاء عليها بدءاً من ترصين الجبهات الداخلية الوطنية في فلسطين وفي كل قطر عربي فالمستهدف بالأساس هو وجود الأمة وبقاءها.

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

إن هذا التحول الإيجابي، هو ما يجب أن يبنى عليه لأجل توظيف هذا التحول الإيجابي في الرأي العام العالمي إلى قوة ضغط سياسي تدفع إلى استصدار قرار دولي الزامي يقضي بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

CORTE PENAL INTERNACIONAL

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

رؤية نقدية في راهنية المقاومة الإسلامية من مقاومة شعبية إلى جيش ميني نظامي

حسن خليل غريب

تكاثرت الآراء حول تفسير ظاهرة المقاومة في لبنان وفلسطين، ما بين اعتبارها ظاهرة مقاومة شعبية كما يدل عليها مفهومها الذي كان شائعاً قبل المرحلة الراهنة، وبين مفهومها السائد في المرحلة الراهنة، بحيث تحوَّلت إلى جيل الحروب الرسمية النظامية، بتفريغ عشرات الآلاف من المقاتلين والصواريخ العابرة للحدود. والقصد منها، كما تزعم المقاومة الإسلامية في لبنان الوصول إلى ما يسمونه التوازن في معادلات الردع. وغاب عن بالها، أو أنها أرادت أن تغيِّب عن بالها، أن الوصول مستحيل ليس على معادلات الردع فحسب، بل استحالة الحصول على مستلزمات الحد الأدنى منه.

كما تباينت الآراء حول مفهوم المقاومة الشعبية الفلسطينية بعد (طوفان الأقصى) عن مفهومها ما قبل (الطوفان)، وبعد أن كان سلاحها الحجر والبندقية والعبوة الناسفة يكفيها عدد من مئات المقاتلين السريين، راحت تكدس عشرات الآلاف من المقاتلين والصواريخ العابرة.

تلك التباينات في المواقف، وعلى قاعدة أن لكل ظاهرة -في زمانها ومكانها- إيجابيات وسلبيات، أصبح العقل النقدي الموضوعي مطلوباً وبإلحاح في تفسير وتقييم تلك التباينات للخروج بموقف يكون أكثر قرباً للاستفادة منها في مستقبل الحركة العربية الثورية ومهماتها في تحرير الأرض العربية التي تتعرض لاحتلال من قبل دولة أجنبية.

مفهوم المقاومة الشعبية المسلحة:

المقاومة الشعبية المسلحة التي تواجه الاحتلال الاجنبي، هي مقاومة شعبية سرية، يقوم بها أفراد أو مجموعات ضد قوات العدو. وسلاحها خفيف لتمكينها من سرعة الانتقال في الكر والفر. وعادة ما يكون سلاحها البندقية الفردية والعبوة الناسفة والسلاح الخفيف المخصص ضد الدروع، بحيث ينفِّذ المقاتل عمليته ويختفي. وتقتضي قواعد المقاومة الشعبية أن تبتعد عن استخدام أسلوب القواعد العسكرية الثابتة لأن تلك القواعد تصبح سهلة المنال من قبل قوات العدو المحتل.

تلك القواعد العامة استخدمتها كل الثورات الشعبية المسلحة في العالم، ولم تشذّ المقاومة العربية في شتى الأقطار العربية عن تلك القواعد. والتي كانت نتائجها إلحاق الهزيمة بالعدو، كما حصل في الجزائر في العام ١٩٥٤، وفي لبنان في العام ٢٠٠٠. وكما حصل في العراق في العام ٢٠١١.

المقاومة العربية الشعبية المسلحة نجاحات وإخفاقات:

بعد الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين، ولأن المقاومة الفلسطينية بقيادة حركة فتح، كانت السبَّاقة في انطلاقة المقاومة الشعبية المسلَّحة. وللاستفادة من تجاربها التاريخية التي ابتدأت في ٠١/ ٠١/ ١٩٦٥، إي تاريخ انطلاقة الثورة الفلسطينة من الأراضي اللبنانية، يمكننا الوقوف بإيجاز شديد عند تاريخيتها لتساعدنا على استخلاص النتائج التي سنتوصل إليها في هذا المقال.

في تلك الظروف انطلقت حركة فتح في أول عملية مسلحة شعبية ضد العدو الصهيوني انطلاقاً من الأراضي اللبنانية على قاعدة استخدام حرب العصابات التقليدية (إضرب واهرب)، من دون ان يستطيع أحد أن يرى من هم أولئك الفدائيين بأكثر من البيان الأول الذي صدر عنها.

وواصلت حركة فتح عملياتها التقليدية وظلَّ من كانوا يقومون بها من المجهولين، وكان مرحَّباً بهم شعبياً ورسمياً على المستوى القومي العربي بشكل عام، وفي لبنان بشكل خاص، حتى وقوع حرب السادس من حزيران من العام ١٩٦٧. ومن أجل أن تشكل رافداً للحرب النظامية التي كانت تعدُّ لها دول الطوق لتحرير الأرض العربية المحتلة - بما فيها فلسطين- حينذاك احتضن النظام العربي الرسمي تلك الظاهرة وتقرَّر تمثيلها في القمم العربية.

ومنذ تلك اللحظة راحت المتغيرات تتداعى واحداً تلو الآخر، وكان من أهمها الاعتراف بوجودها على الأرض اللبنانية بإصدار اتفاق القاهرة، في العام ١٩٦٩، الذي أقرَّ للمقاومة الفلسطينية حق بناء قواعد لها في منطقة العرقوب، التي تقع في جنوب شرقي لبنان، أي في المثلَّث اللبناني الفلسطيني السوري. وتمت تسميته بـ(فتح لاند).

ربما كان هذا المتغير الذي تُرجم بـ (اتفاقية القاهرة)، مستنداً إلى استراتيجية التكامل بين المقاومة الشعبية الفلسطينية ومتابعة

الإعداد الرسمي العربي لتوفير مستلزمات الحرب النظامية لتحرير فلسطين، بحيث تشكل فيه المقاومة الفلسطينية وسيلة من وسائل حرب التحرير الشعبية.

ولكن تطورات الأمور لم تدع للعرب فرصة استكمال تلك الاستراتيجية، بعد وفاة جمال عبد الناصر التي ترافقت مع أيلول الأسود في الأردن في العام ١٩٧٠ باجتثاث المقاومة الفلسطينية، التي كان من أهم نتائجها تجميع كل الفصائل الفلسطينية في لبنان.

كان من أهم السلبيات التي مارستها المقاومة الفلسطينية من لبنان، هو أنها سيطرت على كامل المخيمات الفلسطينية من جهة، ومن جهة أخرى اقتطعت لنفسها مساحات جغرافية من الأرض اللبنانية غير المشمولة باتفاقية القاهرة، وجزءاً من السيادة السياسية. وكان من أخطر أخطائها إحداث الفراغ الأمني في جنوب لبنان، بعد أن أسقطت المؤسسة العسكرية اللبنانية، بكامل ثكناتها، لتصبح المقاومة الفسطينية، مع القوات التابعة للحركة الوطنية اللبنانية في مواجهة مباشرة مع العدو الصهيوني.

وبمثل تلك المتغيرات تحوَّلت استراتيجية المقاومة الشعبية المسلحة إلى استراتيجة عسكرية نظامية يتفوق فيها العدو الصهيوني بالعدَّة والعتاد. وعلى الرغم من أنها نفَّذت المئات من العمليات العسكرية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، ولكنها تحولت من حرب العصابات إلى حرب مواقع معروفة ومكشوفه للعدو.

ومن دون الإطالة بالتفاصيل، بدأت مرحلة العد العكسي لنهاية استراتيجية التكامل بين الحرب العسكرية النظامية والمقاومة الشعبية المسلحة، وخاصة بعد أن عقدت مصر أنور السادات معاهدة كامب ديفيد بعد حرب السابع من أكتوبر من العام ١٩٧٣، بحيث انتهت المرحلة بإخراج الوجود الفلسطيني المسلح من لبنان بعد العدوان الصهيوني في الخامس من حزيران من العام ١٩٨٢.

وبذلك انتهت مرحلة أساسية في تاريخ المقاومة الفلسطينية، وابتدأت مرحلة المقاومة الوطنية اللبنانية في ايلول من العام ١٩٨٢، لتزاول مهماتها على أسس سليمة من حرب التحرير الشعبية التي ضمت إلى صفوفها كل الأحزاب والتيارات الوطنية اللبنانية، من كل الطوائف والمناطق.

حينذاك، كانت تحتاج إلى مئات فقط من المقاتلين السريين بعتادهم الخفيف، ونفذَّت المئات من العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال، بحيث أرغمتها على القيام بانسحابات متتالية بدأت بانسحابها من بيروت إلى حدود تهر الأولي شرق مدينة صيدا، ومن بعدها الانسحاب منها وجوارها إلى تلال إقليم التفاح ومنطقة جزين، ولكن لم تستمر تلك التجربة طويلاً حتى دخل عامل جديد إليها، وهو ظهور ما يتم تسميته بـ(المقاومة الإسلامية) بعد العام ١٩٨٥.

مستندة المقاومة الإسلامية إلى دعم إيراني وحماية سورية، قامت باحتكار العمل الشعبي المقاوم بمنع كل مقاتل لا يؤمن بأيديولوجيتها ومشروعها المذهبي، ليصفو لها الجو في المقاومة من دون مشاركة أحد آخر، خاصة أنها تميزت بتعميم شعاراتها المذهبية، وأهدافها المذهبية. وتأكَّد لاحقاً المخاطر التي عكسها ذلك الاحتكار على بنية الدولة اللبنانية، وعلى التغيير الجذري في مفهوم المقاومة الشعبية المسلحة. وعلى الرغم من كل ذلك، فقد نجحت في طرد العدو الصهيوني من جنوب لبنان في الخامس والعشرين من العام ٢٠٠٠. وتلك النتيجة كانت مدار ترحيب وطني عارم.

المقاومة الإسلامية تبني دويلتها داخل الدولة:

كل التجارب في العالم أكَّدت أن وظيفة المقاومة الشعبية المسلحة تنتهي بعد إنجاز تحرير الأرض المحتلة، لتبدأ بعدها وظيفة الدولة الوطنية الرسمية. وهذا يعني أن السلاح المقاوم يتم وضعه تحت سلطة الدولة، ويتحول المقاومون إلى مواطنين يسهم كل منهم حسب إمكانياته في بناء المؤسسات الرسمية وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولكن العكس هو ما حصل مع المقاومة الإسلامية في لبنان. وفيه أصرَّت ليس على الاحتفاظ بسلاحها فحسب، بل فرضت أيضاً تشريعه في البيانات الوزارية تحت شعار (جيش – شعب- مقاومة) من جهة، والعمل على زيادة سلاحها كماً ونوعاً وتطويع عشرات الآلاف من المقاتلين من جهة أخرى.

وبمثل هذا التحويل القسري تحوَّل الجيش في لبنان إلى جيشين: جيش المقاومة يمتلك القوة والقرار، وجيش الدولة ضعيف لا قوة لديه ولا قرار. والشعب إلى شعبين (شعب المسلمين الشيعة المقاوم!!، وشعب مُستبعَد قسراً من المقاومة).

وإذا ما حاولنا أن نقارب بين مفهوم الدولة الوطني العالمي مع مفهوم الدولة اللبنانية في الواقع السائد، لن نجد بينهما أي تقارب بل تباعد وافتراق لا يمكنه من الاستمرار، ولكنه لو استمر فسوف يكون فتيلاً دائماً لإشعال فتنة أهلية من هنا، وفتنة من هناك. وقد أكَّدت الوقائع الكثيرة صحة ما نكتب عنه.

وهنا نتساءل: ما هي أسباب ما حصل وما قد يحصل، ومن أين نستطيع توفير الحلول؟

وأما الأسباب فلأن من احتكر العمل المقاوم،لدحر الاحتلال الصهيوني عن جنوب لبنان، كان يخطط للاندماج بمشروع نظام ولاية الفقيه في إيران، كمشروع أيديولوجي خارجي عابر للحدود، على أن يُلحق لبنان به مستفيداً من أهمية إنجازه تحرير الجنوب. وبذلك وظَّفت(المقاومة الإسلامية) مسألة التحرير، كقضية

وطنية ظاهرها حق، لكي تصب في مصلحة مشروعها الديني السياسي الباطل لارتباطه بمشروع أيديولوجي خارجي عابر للحدود.

كان يحسب أن انتصاره سيفرض على لبنان الرضوخ لتخطيطه الاحتفاظ بسلاحه من دون رقابة الدولة. ولهذا كدَّس عشرات الآلاف من الصواريخ على شتى أنواعها، وأعدَّ جيشاً من عشرات الآلاف من المقاتلين المؤهلين لخوض معركة عسكرية نظامية. وقد أكدَّت أحداث ما بعد انطلاقة عملية طوفان الأقصى تلك الحسابات. وإذا كان إعداد آلاف المقاتلين لخوض حرب دفاعية برية أمر مطلوب ويمكنه إفشال أي اجتياح بري للعدو، لكنه أخطأ حسابات إعداده لحرب نظامية بالصواريخ العابرة للحدود الجغرافية، والخطأ يعود إلى ارتكازه على مخيلة ما يزعم أنه (نصر إلهي) متناسياً أن للنصر شروطاً مادية وعتاداً عسكرياً وتكنولوجياً لا يمكن لأحد أن ينتصر في الحرب من دون توفيرها.

ولهذا السبب، بوضوح لا لبس فيه، أصرَّت (المقاومة الإسلامية) على الخروج عن مفاهيم المقاومة المعروفة عالمياً ووطنياً، والبستها ثوباً مفهومياً هجيناً، وأعدَّت نفسها لخوض حرب نظامية، بينما هي عاجزة عن توفير مستلزماتها في مواجهة أعتى قوة عسكرية نظامية عالمية في المرحلة الراهنة؛ وهي وإن كان بإمكانها إلحاق أذى جزئي بقاعدة الاستعمار(الإسرائيلية)، لكنها عاجزة عن الصمود أمام هول ترسانتها العسكرية من عدة وعتاد.

أين هو الحل؟

من أولويات أي حل هي الآتية:

- اعتبار الوحدة الوطنية اللبنانية من ثوابت أي حل، وهذا يُوجب على (المقاومة الإسلامية) أن تفك ارتباطها بالمشروع الإيراني أولاً، لأن من (يعطي يأمر). ولأن للعطاء الإيراني أهدافاً تصب في مصلحة نظامه السياسي، أثبتت الوقائع أن القيادة الإيرانية كانت تلقِّن أوامرها بشكل مستتر لقيادة المقاومة الإسلامية في لبنان، ما فتئت إلى أن كشفت عن قيادتها مباشرة وبشكل علني وسافر بعد انطلاقة عملية طوفان الأقصى في غزة تحت غطاء شعار (وحدة الساحات) و(حرب المساندة)، التي أرغمت فيه إيران وكيلها (المقاومة الإسلامية في لبنان) في البدء بإطلاق عملية عسكرية من الحدود اللبنانية الجنوبية تحت مزاعم (مساندة غزة)، وبالتالي اشتراط وقف إطلاق النار من لبنان بوقفه في غزة. وتلك الوقائع أكدها حضور عبد اللهيان -وزير خارجية إيران- إلى لبنان منذ بداية عملية طوفان الأقصى. وانكشفت أهداف إيران باستغلال الجبهتين، غزة ولبنان، بعد تسريب الكثير من التقارير التي أكدت حصول مفاوضات بين الأميركيين والإيرانيين حول صفقات تصب في المصلحة الإيرانية، ومن دون إغفال نوايا العدو الصهيوني باستمرار الحرب، كان القبول بوقف إطلاق النار على الجبهتين عامل المساومة التي كانت إيران تستفيد منها في تلك المفاوضات.

إن تلك الحقائق، تساعدنا على وضع رؤية من زاويتين، وعلى الرغم من صعوبة تنفيذهما وليس استحالة التنفيذ، نعتقد أنهما تشكلان مدخلين أساسيين وضروريين، وهما:

أولاً: على الصعيدين اللبناني والفلسطيني:

- كان على المقاومة الإسلامية أن تستفيد من تجربة (المقاومة الوطنية اللبنانية) الجبهوية العابرة للمناطق والطوائف في مواجهة العدو الصهيوني. والاعتراف بمركزية المؤسسات العسكرية والأمنية للدولة اللبنانية، التي تنظِّم العلاقة بين المقاومة الشعبية المسلَّحة وأجهزة الدولة العسكرية، وهو الحل الذي يحمي وحدة الدولة اللبنانية.

- وأما على الصعيد الفلسطيني، مع مراعاة خصوصية القضية الفلسطينية، أن تقوم المقاومة الإسلامية في فلسطين، بعيداً عن العصبية الأيديولوجية الدينية، في سد فجوات التلاقي مع التيارات الوطنية الفلسطينية، من أجل توحيد القرار الفلسطيني للاستفادة من الدعم الدولي غير المسبوق، وكذلك الدعم العربي والإسلامي الشامل، الذي يتجه لمساعدة الفلسطينيين نحو بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

ثانياً: على الصعيد الرسمي العربي:

لأن خطورة المشروعين الإلهيين، المشروع الصهيوني والمشروع الإيراني، أصبحت تشكل خطورة واضحة في الوعي الغربي والشرقي معاً، نرى أن العرب -بشكل خاص- هم المتضررون الأساسيون منهما، فعلى أرضهم تدور المعارك العسكرية، ومن أجساد أبنائهم تنزف الدماء السخية، ومن أرواح أبنائهم يدفعون ثمناً بالموت والقتل من أجل حروب الآخرين الغيبية، تقع على العرب كل أنواع المسؤولية في متابعة الإسهام في الوصول إلى حلول واقعية لوضع حد لكل من (إسرائيل) وإيران لإيقاف أكثر الجرائم بشاعة في التاريخ.

وهنا، ولأننا نعتقد أن الدول الكبرى هي التي وضعت اللبنات الأولى لقيام المشروعين معاً، وقاموا بمساندتهما في ظل غياب التأثير العربي، والرسمي منه بشكل خاص. وبعد أن أكدت الوقائع أن بعض النظام العربي الرسمي قد نمت له بعض الأنياب المؤثرة لشغل موقع على طاولة القرار، أصبح بالإمكان مخاطبة هذا البعض بأن يستخدم أنيابه من أجل تفعيل جدي للمتغيرات الدولية التي وعت أخيراً خطورة ما صنعت يداه في احتضان أفعى المشروعين الغيبيين ووعوا أخيراً أن أفعى المشروعين قامت بلدغهم جميعاً ومن دون استثناء، وسوف يكون اللدغ أشدَّ مرارة إذا لم يضع العالم بأكمله حدّاً لتمدد المشروعين معاً.

لبنان

ـ قوة من الكوماندوس البحري "الإسرائيلي" تنزل على شاطئ البترون وتختطف القبطان البحري عماد أمهز من إحدى الشاليهات المجاورة وتقتاده إلى داخل الكيان.

ـ بعد تأخير أكثر من شهر، بدأ العام الدراسي الرسمي في ١١/٤.

ـ أقرت حكومة تصريف الأعمال سلفة طلبتها من وزارة المال لتطويع ١٥٠٠ جندي.

ـ شهداء وجرحى في غارة صهيونية على بلدة عين يعقوب في أول استهداف مباشر لعمق محافظة عكار بعد استهداف علمات في عمق بلاد جبيل.

ـ علي لاريجاني، مستشار علي الخامنئي يحط في بيروت مدلياً بتصريح يؤيد فيه موقف لبنان من القرار ١٧٠١، ومتجنباً الحديث عن "وحدة الساحات"، ورئيس المجلس النيابي يتلقى من سفيرة الولايات المتحدة مقترحاً أميركياً لهدنة مع العدو الصهيوني تم تسليم الرد عليه للمبعوث الأميركي هوكستين الذي وصل إلى بيروت في ١١/١٩، ووصف الرد بالإيجابي قبل نقله إلى العدو الصهيوني مساء اليوم التالي، والمبعوث الأميركي يصرح: مستمرون في تضييق فجوات الإختلافات لوقف إطلاق النار، والحل أصبح قريباً.

ـ أعلن الجيش اللبناني في بيان أن العدو الإسرائيلي استهدف مركزاً للجيش مباشرة في بلدة الماري ـ حاصبيا ما أدى إلى استشهاد أحد العسكريين وإصابة ثلاثة أخرين، أحدهم في حالة حرجة، كما استشهد ثلاثة عسكريين في قصف صهيوني استهدف مركزاً لمخابرات الجيش في ميناء الصرفند، وإصابات في صفوف الجيش بعد استهداف حاجز العامرية بين صور والناقورة بالقذائف الصاروخية.

ـ قائد الجيش في ذكرى الإستقلال: الوحدة الوطنية والسلم الأهلي خط أحمر لا يُسمح لأحد بتجاوزه.

ـ وزارة الصحة تعلن استشهاد ٣٨٢٣ وإصابة ١٥٨٥٩ منذ بدء العدوان.

ـ تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار اعتباراً من صباح الأربعاء ١١/٢٧، بعد تصعيد كبير لجهة الغارات التي طالت بيروت والضاحية والجنوب والبقاع في الساعات الأخيرة قبل الوقت المحدد لوقف إطلاق النار.

فلسطين

ـ مجازر يومية يرتكبها العدو في جميع أنحاء غزة طالت حتى المستشفيات، واشتداد معاناة الناس في ظل العقبات التي تضعها قوات العدو أمام دخول المساعدات إلى القطاع، وتضرر خيم النازحين خاصةً على الشاطئ مع بداية الشتاء.

ـ مظاهرات في عدة عواصم ومدن أوروبية وفي الأردن والمغرب تنديداً بالعدوان الصهيوني على

غزة ولبنان.

- إصابة مستوطنين قرب مستوطنة "شيلو" شمال شرق رام الله بعملية دهس في ١١/٦، وفي ١١/١١ أصيب مستوطنين بعملية دهس عند حاجز عسكري قرب بلدة الخضر غرب بيت لحم، كما حدثت عملية دهس غرب رام الله في ١١/١٣.

- الولايات المتحدة تستخدم حق النقض ضد مشروع قرار يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة قدمته الدول الـ ١٠ غير دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي في ١١/٢٠. أيدت مشروع القرار ١٤ دولة.

- الكنيست يقر قانوناً يمنح وزير داخلية العدو إبعاد ذوي من يقومون بعمليات ضد قوات الإحتلال ٢٠ عاماً على الأقل. كما أقر قانوناً آخر بحظر عمليات وكالة "الأونروا" في الأراضي الفلسطينية، على أن يبدأ سريان الحظر بعد ٩٠ يوماً من إقرار القانون. والمفوض العام للوكالة، فيليب لازاريني يدعو إلى إنقاذ الوكالة لأن الحظر قد يكون له "عواقب كارثية على ملايين الأشخاص العالقين في غزة"، والمتحدث بإسم الأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك يقول: " ليس من مسؤوليتنا إحلال بديل للأونروا، وليس بمقدورنا هذا.

- مع تصاعد اعتداءات المستوطنين في الضفة الغربية بحماية قوات الإحتلال، وزير الأمن في حكومة العدو يصدر قراراً بوقف قرارات الإعتقال الإداري ضد المستوطنين الذين ينفذون اعتداءات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا ويوجد أكثر من ٣٥٠٠ فلسطينياً قيد الإعتقال الإداري مقابل ٢٠ مستوطناً بقي منهم خمسة فقط قيد الإعتقال حتى الآن.

- ذكرت منظمة "نيفيش بنيفش/ نفس بنفس"، وهي منظمة غير ربحية لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة أن عدد الوافدين الجدد إلى "إسرائيل" ارتفع منذ بداية الحرب في ت١ ٢٠٢٣ بنسبة ٢٠٪. وذكرت صحيفة " واشنطن بوست" أنه منذ أوكتوبر ٢٠٢٣ قدم أكثر من ١١٧٠٠ أميركي طلبات للهجرة إلى "إسرائيل". هذا وقد أفادت "وزارة الهجرة واستيعاب القادمين الجدد"، و"الوكالة اليهودية" أن نحو ٣١ ألف شخص هاجروا إلى "إسرائيل" خلال الحرب من أكثر من ١٠٠ دولة.

- المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرتي اعتقال بحق رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع الأسبق يوآف غالانت بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ومستشار الأمن القومي الأميركي المعين من قبل الرئيس المنتَخَب، دونالد ترامب، يهدد بمقاضاة المحكمة في ك٢ القادم.

سورية

غارات صهيونية شبه يومية في مناطق متعددة:

- ١١/٣: غارة برية في قرية الرزانية بريف القنيطرة تم خلالها اعتقال شخص يتهمه العدو بالعمل مع شبكات تجسس إيرانية.

- ١١/٤: غارة جوية من اتجاه الجولان يستهدف مواقع مدنية جنوب دمشق موقعاً ضحايا وخسائر مادية وفق وزارة الدفاع السورية، و "المرصد السوري لحقوق الإنسان" يفيد أن الهجوم وقع في منطقة المزارع بحي "السيدة زينب" وأوقع قتيلين وعدد من الإصابات.

- ١١/٥: سلسلة غارات على منطقة القصير في ريف حمص.

- ١١/٩: قصف جوي على ريفي حلب وإدلب ومقتل خمسة عسكريين وإصابة ١٢ آخرين ووقوع خسائر مادية وفق وكالة الأنباء السورية (سانا).

- ١١/١٠: استهداف شقة سكنية داخل بناية بحي "السيدة زينب".

- ١١/١١: إنفجارات في ريف حمص الجنوبي، حيث ذكرت وكالة "سانا" أن طريق دمشق حمص الدولي قُطِع مؤقتاً نتيجة ضربة إسرائيلية استهدفت تجمعاً لتجميع المساعدات للنازحين اللبنانيين بمنطقة شمسين.

- ١١/١٤: استهداف مبنيين سكنيين في المزة وقدسيا وسقوط ١٧ قتيلاً وعدد من الإصابات.

- ١١/١٥: غارات على المزة وكفرسوسة.

- ١١/٢٠: استهداف المدينة الصناعية ومبانٍ مدنية في تدمر، والإعلام الرسمي يفيد بمقتل ٣٦ وإصابة ٥٠ شخصاً، و"المرصد السوري لحقوق الإنسان" يفيد بوقوع اكثر من ١١٠ أشخاص بين قتيل وجريح، وأن الإستهداف شمل مواقع فصائل موالية لإيران.

- ١١/٢٥: غارات جوية على معبر جوسية وتدمير عدد من الجسور في القصير، ومقتل شخصين وإصابة آخرين.

العراق

- إنتخاب محمود المشهداني رئيساً للبرلمان.

- إجراء إحصاء سكاني بعد آخر

تعداد أُجري عام ١٩٩٧، وانتقادات حادة من عدة قوى سياسية كون التعداد قد تم في ظل وجود أعداد كبيرة من العراقيين خارج البلاد، وحدوث عمليات تجنيس مشبوهة هادفة لإحداث تغيير ديمغرافي.

الأردن

ـ هجوم مسلح قرب السفارة الإسرائيلية في عمان واستشهاد المنفذ، وإصابة ثلاثة عناصر أمن.

ـ انتخاب أحمد الصفدي رئيساً للبرلمان للمرة الثالثة بحصوله على ٩٨ صوتاً من أصل ١٣٨، في حين حصل منافسُه، رئيس "كتلة العمل الإسلامي" على ٣٧ صوتاً.

السعودية

ـ قمة إستثنائية عربية إسلامية في الرياض تناولت العدوان على غزة ولبنان والقضية الفلسطينية.

الإمارات العربية المتحدة

ـ إختطاف ومقتل الخاخام تسفي كوغان، الضابط السابق في لواء جفعاتي الصهيوني، والسلطات الإماراتية تقول أنه تم إلقاء القبض على ثلاثة أشخاص يحملون الجنسية الأوزبكستانية متهمين بتنفيذ العملية، والكيان الصهيوني يتهم إيران بالوقوف وراءها.

السودان

ـ فيتو روسي يُسقط مشروع قرار تقدمت به بريطانيا وسيراليون في مجلس الأمن الدولي وحاز على تأييد ١٤ دولة، ويدعو أطراف النزاع في السودان إلى وقف الأعمال العدائية، والإنخراط في حوار، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية، والحكومة السودانية ترحب، وتنسيقية القوى الديمقراطية (تقدم) تندد.

ليبيا

ـ المجلس الأعلى للدولة في طرابلس ينتخب محمد تكالة رئيساً له بغياب خالد المشري الذي قال: "إن جلسة انتخاب تكالة لا قيمة لها".

ـ بعد سنوات من تعثر الإنتخابات الرئاسية والنيابية أجريت إنتخابات بلدية.

الصومال

ـ فاز رئيس حزب "وطني" المعارض، عبد الرحمن عروفي في الإنتخابات الرئاسية في ولاية أرض الصومال (صوماليلاند) بحصوله على ٦٣,٩٪ من الأصوات متفوقاً على منافسه، الرئيس الأسبق للولاية، موسى بيحي عبدي من حزب "كلمي" الذي حصل على ٣٤,٦٪ من الأصوات. تواجه الرئيس الجديد عدة ملفات شائكة، أبرزها: تداعيات إنفصال إقليم لاسعانود عن ولاية أرض الصومال، ومذكرة التفاهم مع أثيوبيا حول إنشاء ميناء بحري لها مقابل اعترافها باستقلال أرض الصومال، والعلاقات مع مقديشو التي يواليها حكام إقليم لاسعانود

حزب البعث العربي الاشتراكي
أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة
القيادة القومية

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، التي ترحب بقرار المحكمة الجنائية الدولية وأي قرار مماثل ، تدين الموقف الأميركي الأخير في مجلس الأمن كما ردة فعله على قرار المحكمة ،وتدعو جميع الدول التي اعترفت بدولة فلسطين إلى الانضمام إلى دولة جنوب افريقيا في مقاضاتها "لإسرائيل" أمام محكمة العدل الدولية

CORTE PENAL INTERNACIONAL

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
في ٢٠٢٤/١١/٢٢

مقتطفات دولية

ـ فازت المرشحة اليمينية المتشددة من أصول نيجيرية، كيمي بادينوك برئاسة "حزب المحافظين" في بريطانيا لتحل محل ريشي سوناك.

ـ أعلن وزير الداخلية البوليفي إصابة أكثر من ٩٠ شرطياً نتيجة المواجهات مع أنصار الرئيس السابق إيفو مورايس، وأن ١١ ألف عنصر شرطة شاركوا في الحفاظ على النظام.

ـ أجرت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان مناورات جوية مشتركة شاركت فيها قاذفات ذات قدرات نووية جنوب شبه الجزيرة الكورية و ذلك بعد إطلاق كوريا الشمالية صاروخاً باليستياً بعيد المدى.

ـ مواجهات بين مشجعي فريق "إسرائيل" الرياضي الذين رددوا شعارات عنصرية ضد العرب والمسلمين، وتمزيق أعلام فلسطينية في العاصمة الهولندية أمستردام، ومؤيدين لفلسطين، واستقالة وزيرة الدولة للمالية مغربية الأصل، نورا أشهبار، وعودة رئيس الحكومة إلى بلاده من اجتماع للإتحاد الأوروبي.

ـ قُتل ٢٦ شخصاً بينهم جنود جراء تفجير تبناه انفصاليون من البلوش في محطة القطارات الرئيسية بمدينة كويتا، مركز إقليم بلوشستان.

ـ عُقدت في العاصمة الأذربيجانية، باكو قمة المناخ (كوب ٢٩) حضرها أمين عام الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش الذي دعا إلى سد فجوة تمويل التكيف المناخي والمقدرة ب ٣٥٩ مليار دولار.

ـ أمير قطر يزور تركيا، والتوقيع على ثمانية إتفاقيات عقب الإجتماع العاشر للجنة الإستراتيجية العليا التركية القطرية الذي عُقد بحضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأمير قطر تميم بن حمد آل ثاني. وتم التطرق في المباحثات إلى العدوان على غزة ولبنان.

ـ أعلن الحرس الثوري الإيراني مقتل ثلاثة من ضباطه وأربعة مسلحين في اشتباكات في منطقة راسك بمحافظة سيستان ـ بلوشستان.

ـ أسقطت محكمة الإستئناف في منهاتن بالولايات المتحدة حكماً يلزم البنك المركزي الإيراني بتعويض قدره ١,٦٨ مليار دولار لعائلات جنود أميركيين قتلوا في تفجير بيروت عام ١٩٨٣ وفقاً لموقع "الجزيرة نت".

ـ عُقدت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية قمة مجموعة الـ ٢٠ (G٢٠)، وركزت على قضايا التغير المناخي والحرب الروسية ـ الأوكرانية، وفي الشرق الأوسط.

ـ روسيا تطلق صاروخاً عابراً للقارات دون رؤوس نووية على أوكرانيا بعد أيام على استخدام أوكرانيا صواريخ "اتاكمز" الأميركية ضد روسيا استناداً إلى الرواية الأوكرانية، فيما قالت الولايات المتحدة الأميركية أن الصاروخ هو باليستي متوسط المدى.

ـ عقد وزراء خارجية مجموعة السبع (G٧) اجتماعاً قرب العاصمة الإيطالية، روما بحضور مسؤول السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، ووزراء خارجية السعودية والإمارات وقطر ومصر والأردن والأمين العام للجامعة العربية. تصدر جدول أعمال الإجتماع بحث سبل وقف الحرب في غزة ولبنان.

ـ فيضانات تجتاح مدينة فالنسيا الإسبانية تتسبب بمقتل ٢١٣ شخصاً وإصابة آخرين، وأضرار مادية كبيرة.

إن الأصوات النشاز التي حرضت ضد البعث منذ اللحظة الأولى للاحتلال تُعيد العزف على ذات الوتر الذي لا يصدر عنه إلا نشازٌ وبأصواتٍ تنهق كبعضِ مخلوقات الله !

هذه الأصوات التي تصدر من هيئة بشر كنوري المالكي وغيره ما هي إلا فزاعة يستخدمونها لتهديد المغرر من أتباعهم ، وفي أوقات يحتاجون فيه لهذا التابع .

إن التهديد والوعيد الذي تستخدمه هذه الأنعام ضد البعث ورجالاته لا يُسمنُ ولا يغني من جوع ، فقد بات العراقيون أكثر درايةً ومعرفةً بهؤلاء ، وأكثر كرهاً وقرفاً لتلك الأصوات الصادرة عنهم . .

البعث مدرسة أخلاقية وطنية وقومية ، أخبرونا أنتم من أي مدرسة؟ وأين هي أخلاقكم ووطنيتكم؟

البعث ثورة على الاستعمار والظلم والفساد والاستبداد ، وأنتم رمز للظلم والفساد.

البعث انقلاب على واقعنا العراقي المظلم ، وفي ظل حكمكم ازدادت سوداوية الواقع وظُلمته.

إن تهجمكم المستمر على البعث أيها الذيول يرسخ القناعة لدى العراقيين أن البعث فكرٌ وليس حزباً سياسياً ، وأن البعث أمةٌ وليس تنظيماً ، وأن البعث منهجٌ وليس نزوة ، وأن البعث مشروعٌ وطنيٌ قوميٌ وليس مجرد سلطة.